

الفصل العاشر

التجارة الداخلية

إذا أردنا معالجة هذا الموضوع وجب أن ندرس تجارة القرى والمدن على حدة ثم تنتقل إلى بيان العلاقات التجارية بين أنحاء البلاد مبدئين المميزات الخاصة في كل حالة وارتباط هذه الظروف المحلية بحالة البلاد عموماً .

تجارة القرى والمدن :

من الطبيعي في بلد زراعي كمصر أن تقوم حياة المجتمع القروي على مبدأ الاكتفاء الذاتي إلى حد كبير فأهل القرية يزرعون في الحقول المحيطة بها ما يحتاجون إليه من المواد الغذائية كالحبوب والبقول والخضر، ويتخذون من طمى النيل المادة الأساسية للبناء، ويحصلون من أشجار النخل واللبخ والجميز على ما يلزمهم من الخشب للوقود وإعداد بيوتهم وصنع البسيط من الأدوات ذات العلاقة المباشرة بحياتهم اليومية ، ومن صوف الأغنام ووبر الإبل يغزلون وينسجون الأنواع السميكة والرخيصة من اللباس . ومن المؤكد أنه كان لكل قرية طاحونها كما كان لبعضها نجارها المحلى وحدادها الخاص فالقرية المصرية في العصور الوسطى لم تكن في حاجة شديدة إلى شراء الكثير مما يلزمها من المدن وبعبارة أخرى إن هذه الحياة الهادئة لم تكن من النوع الذى يشجع التبادل التجارى الكبير فضلاً عن أن انخفاض الأجور وهبوط مستوى المعيشة وبخاصة فى الريف يجعلان حاجيات أهله ضئيلة بالقياس إلى أهل المدن .

وكان بمصر عدد كبير من المدن تشابه القرى فى بعض انظاها فهى أو أغليها صغيرة المساحة قليلة السكان ولها الطابع الزراعى إذ يمتلك بعض أهلها فى ظاهرها مساحات يستغلونها فى الإنتاج الزراعى وحتى القسطاط نفسها كانت تحيط بها المزارع والبساتين يأخذ منها السكان بعض لوازمهم من الخضر والفاكهة . ورغم هذا كان لابد من الاعتماد على الريف فى سد حاجات الأهالى من الغذاء ولا بد للريف أن يبيع الفائض عن حاجة أهله مما يزرعون . أضف إلى هذا أن الزراعة كانت

تمد صناعات المدن بالكثير مما يلزمها من المواد الأولية كما كانت المدن تسد بعض مطالب أهل الريف من الإنتاج الصناعى وأبسط أنواع الكاليات .

وهكذا نشأت الحاجة إلى التبادل بين المدينة والقرى المجاورة لها . ولتيسير هذا التبادل أصبح لكل مدينة سوقها الخاص بها وقضى نظام الاسواق فى ذلك العصر أن يتقابل البائع والمشتري وعن طريق هذه الأماكن تنظم التجارة بين الأهالى حتى لا يتحكم حاملو السلع فى أثمانها ولذا كان أهل القرى يأتون بما لديهم من السلع إلى مكان معين وفى وقت معين أيضاً حتى يستفيد الجميع من عامل المنافسة . زد على هذا أن جهل الطبقات الفقيرة من أهل القرى والمدن قد يجعل منهم موضع الاستغلال ولهذا كانت الحكومة تشرف على الأسواق بواسطة عمالها فهناك المحتسب وأنباعه وهؤلاء راقبون عمليات البيع والوزن والكيل وغير ذلك على ما سنوضحه التوضيح الكافى فى موضعه (١) . ولا تنس كذلك أن التسعير الذى جعله الفاطميون إحدى دعائم سياستهم كان القصد منهم على ما نعتقد إيجاد سعر مناسب يحجز المنتجين وليس من شك أن تطبيق الأسعار الرسمية دون التلاعب بها إنما يكون عملاً ميسوراً إذا تمت عمليات البيع فى هذه الأسواق .

وقد أمدنا الجغرافيون والمؤرخون ممن كتبوا عن مصر فى العصر الفاطمى بأسماء كثير من المدن التى اشتهرت بأسواقها كمنوف ومحلة صرد وترنوط وقلوب ومنية ابن الحبيب وأهناس ومنية غمر ومليج وطماخ ودميرة والأسكندرية والفسطاط وقوص وأسوان (٢) وكان سوق دقدوس يوم الأربعاء (٣) ودمسيس يوم السبت (٤)

(١) فصلنا هذا الموضوع عن كلامنا على النظم المتعلقة بالتجارة : راجع ص ٢٤١ وما بعدها

(٢) ابن حوقل مسالك وممالك ص ٨٩ و ٩١ و ٩٦ ، ابن جبير : كتاب الرحلة ص ٤٤ و ٩٥

(٣) G. Wiet: Resumé d' Idrisi, pp. 166, 168, 169, 172, 173, 174.

Ibid p. 473

وكان للجيزة كل يوم أحد سوق عظيم يجيء إليه من النواحي كثير من السلع ويجتمع فيه عدد كبير من الناس (١). ويذكر الكتاب عن هذه المدن وغيرها أنها كانت « ذات أسواق وعمارات » أو « أسواق ومتاجر » ولكننا بجانب هذه العبارات نجد صيغة أخرى عن بعض المدن المصرية إذ يحدثنا الأديب أن بها أسواقاً جامعة (٢) أو حافلة يتردد عليها التجار والقرويون لامن الجهات المجاورة وحدها بل من المدن البعيدة عنها إما لوقوع أمثال هذه المدن في أماكن متوسطة أو في جهات ذات إنتاج زراعي كبيرة أو شهرة صناعية خاصة .

التجارة بين أجزاء البلاد المختلفة

ولكن مدنا كالفسطاط والقاهرة والأسكندرية لا تستطيع الاعتماد مطلقاً على الإنتاج الزراعي في الجهات المحيطة بها أو المجاورة لها وذلك راجع إلى كثرة سكانها إلى حد كبير وإلى اشتغالها بالصناعة ولهذا فهي في أشد الحاجة إلى المواد الغذائية والأولية تحمل اليها من مواطنها في أغلب أنحاء القطر والواقع أن معظم تجارة مصر الداخلية كانت تتجه نحو الفسطاط والقاهرة والموانئ الشمالية، فالفسطاط بلد كبير ثم قامت إلى جانبها القاهرة في العصر الفاطمي وتركز فيها البلاط وألوف الناس من المتصلين به وأقام الأعيان والمقطعون في هذين البلدين فكان من الطبيعي أن يزداد النشاط التجاري فيهما في هذا العصر وساعد على ذلك تقدم الصناعة في الفسطاط خاصة وكثرة المطالب التي استلزمته الحياة الاجتماعية التي تشاهد في العصر الفاطمي ولهذا حدثنا ناصر خسرو أن منتجات البلاد كانت تنقل إلى العاصمة حيث يباع جزء كبير منها في الأسواق (٣). وذكر ابن جبير أن عدداً كبيراً من المراكب كان يتوجه إلى المناطق المختلفة لاستجلاب القمح (٤).

(١) المقرئى : الخطط ج ١ ص ٢٠٥

G. Wiet: Resumé d' Idrisi, p. 151. (٢)

Sefer Nemeh, p. 151. (٣)

(٤) كتاب الرحلة ص ٦٠

وكانت الأسكندرية تحصل على حاجتها من الحنطة من داخلية البلاد (١) عن طريق ألوف المراكب النيلية حتى بلغ عدد مراكب ناصر خسرو منها في تنيس وحدها نحو ألف مركب (٢). وكانت أهم سلع التبادل الداخلى المواد الغذائية وبخاصة الحبوب من الوجه القبلي والقواكه من الفيوم وخلاف ذلك . وكذلك كانت تنقل بعض المواد الأولية مثل الكتان إلى المراكز الصناعية الكبرى كدمياط وتنيس والفسطاط وإلى جانب هذا توافرت بالبلاد حركة نشيطة بين مراكز النسيج وبالأخص المدن الواقعة في شمال الدلتا وبين القاهرة والفسطاط والاسكندرية حيث اشتد الإقبال عليها وهكذا نرى التقدم الصناعي كان ذا أثر بالغ في نشاط الحركة التجارية الداخلية .

وقد امتازت بعض المدن بمركز تجاري ورخاء عظيمين واشتهر أهلها بالثراء إما لأنها كانت تقع في وسط مناطق زراعية أو صناعية هامة وإما لأنها على طريق المتاجر المحملة إلى شمال البلاد وجنوبها بواسطة النيل وفروعه . فكانت المحلة الكبرى مثلاً بلداً كبيراً عامراً بالأسواق والتجارات والحيرات الشاملة (٣) لأنها مركز منطقة شهيرة بزراعة الكتان والحبوب وبها حركة صناعية أيضاً . وكانت قوة من المراكز الهامة في الدلتا لوقوعها على الطريق المائى الهام بين ساحل البحر الأبيض المتوسط والفسطاط بواسطة فرع رشيد (٤) كما أنها تقع على مقربة من الخليج الذى يخرج من النيل إلى الاسكندرية . وهذا الخليج قد أعاد الخليفة الحاكم بأمر الله تطهير أجزاء منه (٥) فكان ذلك خطوة لها قيمتها من جانب الفاطميين لتسهيل التجارة الداخلية ولقد بينا فى القسم الخاص بالتجارة الخارجية كيف نمت كثيراً فى هذا العصر وتبعاً لهذا زادت أهمية مدن كثيرة فى الوجه القبلى فهناك أسوان وهى ملتقى المتاجر الواصلة من النوبة والسودان وميناء عيذاب على البحر الأحمر وهناك قفط وتقع على الطريق المائى بين أسوان والفسطاط . ولدينا كذلك مدينة قوص وقامت بها الأسواق الكبيرة لوقوعها

(١) أبو الفداء : تقويم البلدان ص ٩٠

(٢) Sefer Nemeḥ, p. 112.

(٣) G. Wiet: Résumé d' Idrisi, p, 176.

(٤) Depping: Histoire du Commerce, Tome I, p. 65.

(٥) راجع ما كتباه عن ذلك

عند نهاية طريق القوافل بين البحر الأحمر والنيل . فهذه المراکز قد عظمت حركتها التجارية وكرت فيها الاسواق وزاد عدد سكانها ممن يشتغلون بالتجارة ويدل علي مبلغ النشاط في هذه المدن ماخلفه لنا أمثال ناصر خسرو في أوائل العصر الفاطمي وابن جبير بعده بقليل من أوصاف وتفصيل .

مركز الفسطاط التجاري

إلا أن أعظم المراكز التجارية في داخل البلاد كانت الفسطاط بلا منازع والحق أنها ظلت طيلة تاريخها الطويل مركز مصر التجاري وقد تخالفت ظروف كثيرة حتى أكتسبها هذا المركز الممتاز فهناك أولا موقعا علي النيل وفي مكان متوسط بين الوحيين القبلي والبحري وعلى مقربة من النقطة التي ينقسم فيها النيل إلى فرعيه الرئيسيين . أضف إلى هذا أنها متصلة بالنيل بكافة أنحاء البلاد من أسوان حتى ساحل البحر الأبيض المتوسط وظلت منذ إنشائها حتى عهد الخليفة العباسي المنصور تتصل بطريق مائي بالبحر الأحمر وكذلك كانت الفسطاط ترتبط بالبلاد بواسطة القوافل حيث تخرج منها طرق برية مباشرة إلى الحجاز وبلاد الشام وبلاد العرب وبدا وصلت اليها المتاجر من أوروبا وآسيا وإفريقية وهنا عوامل كان لها أثر كبير في تقدم حركتها التجارية في العصر الفاطمي فقد وضع جوهر الصقلي أساس مدينة القاهرة التي وفد اليها الخليفة المعز لدين الله ومعه أهله ورجاله وأجناده فصارت المدينة الجديدة أشبه بمعسكر زاخر بالألوف من الموظفين والجنود وغيرهم وهؤلاء جميعا كانوا يعتمدون على الفسطاط وأسواقها للحصول على المواد الغذائية والمصنوعات والسلع الواردة من الخارج . ويلاحظ أن إنشاء القاهرة لم يؤثر كثيرا علي مركز الفسطاط إذ أوضحنا أن المدينة الجديدة ظلت زمنا أشبه بمعسكر خاصة وأن موقعا بالنسبة إلى النيل كان دون موقع الفسطاط مما جعل الأسعار في الأخرى (١) أقل منها في حاضرة البلاد الرسمية.

(١) الواقع أن الأسعار كانت تختلف من مكان إلى آخر وترجع هذه الظاهرة العامة في البلاد إلى أسباب كثيرة منها التقرب من مراكز الإنتاج أو البعد عنها كما أن البلاد الواقعة عند التقاء طرق تجارية هامة تكون في العادة رخيصة الأسعار في بعض السلع ، وقد يرجع تفاوت الأثمان إلى موقع المدينة من ساحل النهر

وفد أسهب المؤرخون والرحالة ممن زاروا الديار المصرية في وصف عظمة الفسطاط ورخائها العظيم في العصر الفاطمي فقد حدثنا عنها المقدسي فقال « تكثر بها المتاجر والأسواق والمعاش وساحلها كثير المراكب وسكانها كثيرون حتى أن القرمطي لما سار إليها خرج الناس إليه فرأهم كأنهم كالأرصاد » (١) . وأبدي ناصر خسرو في وصفها حماسا بالغا فذكر أنه كانت بها الأسواق التي تباع فيها جميع أنواع السلع كسوق الفناديل الراخز بالنخف النادرة التي كانت ترد من جميع أنحاء العالم (٢) وبها الخانات وما لا يقل عن عشرين ألف دكان يتراوح إيجار الواحد منها بين دينارين وعشرة دنانير مغربية (٣) وبها من السفن أكثر مما في بغداد أو البصرة (٤) كما كانت بها العمارات الشاهقة التي بلغ عدد طبقات أحدها أربعة عشر طباقا (٥) وأنشأت بها الفنادق والقياسر والخانات والوكالات مما يدل دلالة واضحة على عظم النشاط التجاري بها (٦) . إلا أن الظروف لمخالفت حتى افقدت هذه المدينة مكانتها السامية إذ أخذت القاهرة بمرور الزمن تنمو وتجذب إليها التجارة تدريجاً من الفسطاط ثم حدثت الأزمة الكبرى في خلافة المستنصر بالله فمات عدد وافر من أهل هذه المدينة وخربت أحياء كاملة بها ثم أخذ النشاط يعود إليها بعد انجلاء هذه العمة ولكننا لانعتقد أنه بمثل الدرجة التي كان عليها وأخيراً أصابها الضرر بالقاضية حين أمر شاوور بإحراقها (٧)

== ومثال ذلك أن أسوان في منطقة زراعية تنتج الحبوب والتمر وتصل إليها المراكب من النوبة والمتاجر من البحر الأحمر ولذا رخصت الأسعار بها . والاسكندرية تعتمد على غيرها من الجهات لتزويدها بالغذاء ولذا « كانت الخنطة بها غير مخصصة » (أبو الفداء : تقويم البلدان ص ٩٠) ولم تكن القاهرة على شاطئ النيل وكانت الفسطاط على حافته ومحط وإقلاع المراكب ولهذا السبب صارت أكثر أرزاقاً وأرخص أسعاراً من القاهرة « شرحه : ص ٨٦ »

(١) أحسن التقاسيم ص ١٩٨

Sefer Neuteh, p. 149.

(٢)

Ibid p. 127.

(٣)

Ibid p. 153.

(٤)

Ibid, p. 14.

(٥)

(٦) أنظر الفصول التي عقدناها على التجارة الخارجية

(٧) المقرئى : الخطط ج ١ ص ٢٣٩

حين استعد الصليبيون للزحف من بلبيس عليها .

ولم تخل الطرق الداخلية سواء بالبر أو النيل من أخطار كما نعلم ذلك من قصة التاجر المغربي الذي اكرى عشارا فسار به في فرع رشيد فهوجم في الطريق وسلبت منه بضاعته (١) ولا بد أن مثل هذا الحادث كان كثير الوقوع وهذا يفسر لنا وجود حاميات على طريق التجارة (٢) لحفظ النظام وحماية القوافل وما يحمله التجار معهم من بضائع .

وكان التجار يتعرضون أحيانا للنكبات والخسائر من جانب الجنود ففي أيام الحاكم بأمر الله سخط الخليفة على أهل مدينة مصر فأرسل جنوده من السودان فاعملوا فيها السلب والنهب وحرقوا بعض أجزائها . وفي خلافة المستنصر بالله تعددت الفتنة والحرب بين الاحزاب السياسية وفرق الجيش المختلفة الجنس مما سبب فسادا كبيرا ثم جاءت المجاعة وتلاها الوباء فسببا خرابا كبيرا ولم يستطع أحد أن يضمن حياته وماله وأصبحت الطرقات غير آمنة لا يستطيع أحد عبورها إلا بالخمارة الثقيلة . ورغم المظاهر التي شرحناها عن رواج التجارة لم يخل الأمر من صعاب وعقبات قاست منها التجارة الداخلية كثيرا في العصر الفاطمي . وفي مقدمة هذه العقبات المكوس فقد فرضتها الحكومة على كل عمليات البيع والشراء فهناك رسوم على البضائع الواردة على المدن والتفتيش والمخازن والأسواق والبضائع الصادرة من المدن وحراسة الغلات بالمقسن ورسوم السمسة والدلالة وأجور استخدام المعديات على النيل وغير ذلك كثير مما نعرفه من مراجعة أسماء المكوس التي ألغاهها صلاح الدين الأيوبي في سنة ٥٦٩ هـ (٣) . وهذه الرسوم والعوائد الداخلية لم تسكن قاصرة على الفسطاط وحدها وإنما كانت سياسة متبعة في كافة أنحاء البلاد وقد أثارت هذه القيود المالية الرحالة ابن جبير (الذي زار مصر بعد سقوط الفاطميين بمدة يسيرة) حتى قال ساخطا متهمكا « هناك مكوس على كل ما يباع ويشترى مهما دق أو جل حتى كان

(١) الاعتباط في حلى مدينة الفسطاط « مخطوط » ج ٤ ص ١٠١

(٢) J. Mann: The Jews in Egypt and Palestine under The Fatimid Caliphate p. 32.

(٣) القرينى : الخطط ج ١ ص ١٠٤ — ١٠٥

يؤدى على شرب ماء النيل فضلا عما سواه» (١). ولعل هذه الرسوم قد زاد عددها واشتدت وطأتها في أواخر العصر الفاطمى . ومع ذلك لانظن أنها كانت بالقدر الذى امتازت به بعض جهات أوروبا فى العصر الاقطاعى . ونعتقد أنه لولا أن التجارة فى هذا العصر الزاهر الذى ندرسه كانت متينة الأسس لما تحملت هذه الرسوم التى غالى ابن جبير فى وصفها .

ومن العقبات الكبرى التى قامت فى سبيل مرونة استخدام رؤوس الأموال وسرعة تداولها وحسن استغلالها تحريم الربا وقد نص القرآن فى أكثر من مناسبة على هذا بشدة . قال الله تعالى (يحق الله الربا ويربى الصدقات) (٢) (يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل) (٣) وإذا تذكرنا كيف أن الحياة الاقتصادية الحديثة مدينة بالكثير من اتساعها إلى نظام الاقتراض والائتمان أمكننا أن نقدر أثر هذا التحريم فى التجارة فى العصور الوسطى . ومع هذا ينبغى ألا نظن أن الناس كانوا يتمسكون بنصوص هذه النواهي الشرعية فكثيرا ما كان بعضهم يقترض من بعض ولا نشك أن اليهود كانوا يقومون بإجراء مثل هذه العمليات شأنهم فى كل العصور .

ومن العقبات التى كانت فى سبيل التجارة الداخلية ما يتعلق بالموازين والمكاييل إذ نظرا لعدم الدقة فى الصنعة فى ذلك العصر كانت تتعرض الصنيج للتلف السريع والتآكل ولهذا كان على المحتسب مراقبة الموازين والمكاييل على الدوام وأن يطلب من الباعة استبدال صنجهم أو اصلاحها فى دار معدة لهذا الغرض . أضف إلى هذا أن قيمة الرطل كانت تختلف حسب نوع السلعة المرادوزنها فهناك رطل خاص لوزن الفلفل وآخر للحريز وهكذا أى أن الاختلاف مرجعه وخص ثمن السلعة أو ارتفاعه أو ندرتها (٤). وأخيرا فلم يكن وزن الرطل واحدا فى البلاد كلها بل كان لكل بلد

(١) كتاب الرحلة ص ٥٦

(٢) سورة البقرة

(٣) شرحه

(٤) M. H. Sauvaire. Matériaux pour servir à l'histoire de la numismatique et de la métrologie Musulmanes.

(J. A. 86, iv, pp. 217-18. D'après Elîyà, chap. IV)

و منطقة رطلها الخاص بها كما يتضح من البيان التالي (١) .
النوع
مقدار الوزن

الرطل المصري ١٢ أوقية وكل أوقية ١٢ درهم فكأن الرطل المصري
يساوي ١٤٤ درهما

» الجروي ٣١٢ درهم

» اللثي ٢٠٠ »

» الحريري ١٢٠ وهو خاص بوزن الحرير

» القليوني ١٥٠ »

» الفيومي ١٥٠ »

» الفلفلي ١٥٠ لوزن الفلفل

رطل أسيوط وطحا وطهطا ١٠٠٠ »

» المحلة ٤٠٠ »

» دمياط ٣٣٠ »

وقد ذكر الذهبي البيانات التالية (٢)

الرطل الحريري ١٦٢ درهم

رطل سنود ٣٥٠ درهم

وما أوردته عن أرطال الجهات الأخرى لا يختلف عما أشرنا إليه آنفا . وقد
استتبع اختلاف الأبطال تفاوت القناطير كذلك فمثلا كانت الحكومة تشتري الشب
باللثي وتبيعه بالقنطار الجروي (٣) وكان محصول فدان القطن ثمانية قناطير بالجروي (٤)
وكان بمصر كذلك القنطار الفلفلي (٥) . أما القنطار فيساوي ١٠٠ رطل . وذكر
مخطوط بمكتبة الاسكوريال في أسبانيا أن القنطار المصري يساوي ٢٥ رطلا إلا أن

(١) (نقلا عن إرشاد الكاتب) Ibid, pp. 221 - 22.

(٢) Ibid, pp. 239.

(٣) ابن ممتي : كتاب قوانين الدواوين « لناشره ع ، ع . سوريال » ص ٣٢٨

(٤) القريني : الخطط ج ١ ص ١٠٢

(٥) شرحه ج ٢ ص ٢٧٤ « والحديث خاص بنصف قنطار فلفلي من الشمع وتاريخ

ذلك سنة ٤٠٠ هـ »

Sauvaire يرى في ذلك خطأ من الناسخ ويعتقد أن الأصح أن تقرأ الرقم هكذا (١٢٥) (١) واختلف كذلك مبلغ ما تحتويه الأوقية من الدراهم وقد اورد لنا سويفر بيانا واقيا عن الأوزان في مختلف بلاد العالم الاسلامى تقتطف منه ماهو خاص بمصر . وقد ذكر أمام كل وحدة ما يقابلها بالجرام المستعمل اليوم (٢) .

(١) قيمة الأوقا بالدراهم والجرامات :

نوع الأوقية	الدراهم	الجرامات	المصدر الذى اعتمد عليه المؤلف
أوقية رطل مصر	١٢	٣٧٠٧٧٦	ارشاد الكاتب
» » قلوب والفيوم	١٢½	٣٨٦٢٢٥	» »
والرطل الفلفلى			
» الرطل الليثى	١٦½	٥١٤٩٦٦½	» »
» » الجروى	٢٦	٨٠٣٣٤٨	» »
» رطل دمياط	٢٧½	٨٤٩٦٩٥	» »
» » فوة	٣٠	٩٢٦٩٤٠	» »
» » المحلة	٣٣½	١٠٢٩٩٣٣½	» »
» » أسيوط وطحا	٣٣٦	١٠٣٨١٧٢٨	» »
وطهطا			

(ب) قيمة الأرتال بالدراهم والجرامات (٣)

المصرى	١٥٠	٤٤٤٩٣١٢	الزهرأوى ، ارشاد الكاتب ، ناصر خسرو ، النبراوى والنهوى
--------	-----	---------	--

M. H. Sauvaire. Matériaux pour servir à l'histoire (١)
de la numismatique et de la métrologie musulmanes.

(J. A. 8é, ly, p. 263.)

Ibid, pp. 302. 303, 304. (٢)

Ibid pp. 310, 314, 312, 313, 314, 215. (٣)

٤٦٣٠٤٧٠٠	١٥٠	قليوب
»	»	الفيوم
»	»	الفلقي
٦١٧٠٩٦٠٠ ارشاد الكاتب	٢٠٠	الليثي
» » ٩٦٤٠٠٤٧٦	٣١٢	الجروي
» » ١٠١٩٠٦٣٤٠	٣٣٥	دمياط
» » ١١١٢٠٩٢٠٠ والنهبي	٣٦٠	فوة
» » ٣٠٨٩٠٨٠٠٠	١٠٠٠	أسيوط وطحا وطيطا
٣٧٠٧٧٦٠٠ النهبي	١٢٠٠	طحا

وكانوا يستعملون في مصر أوزاناً مصنوعة من الزجاج لوزن نقود الفضة وأخرى لوزن نقود الذهب ونعتقد أن السبب في هذا أن تلك الأوزان الزجاجية يمكن أن تظل نظيفة فلا يعلق بها شيء الأمر الذي يجعل الوزن بها دقيقاً أضف إلى هذا أن أى تأكل فيها يمكن إدراكه بسهولة وهذا ما لا يتيسر في الصنج المعدنية في ذلك العصر. وإن أوزانها تنطبق على ما أورده الكتاب المختلفون بشأن وزن الدينار والبرهم ومضاعفاتهما وأجزائهما (١) ولم يكشف من هذه القطع إلا الصغير منها مما كان يستعمل لاختبار نقود الذهب والفضة وهذا سببه أن الزجاج لا يصلح لوزن السلع الثقيلة الوزن إذ يكسر بسهولة ولهذا تستعمل لها أوزان من النحاس ومعادن أخرى (٢). وهذه الأوزان الزجاجية إما قطع مستديرة أو اسطوانية مخروطية الشكل (٣) وقد كشف أكثر من ثلاثمائة قطعة من العصر القاطمي. ويظهر أن استعمال الأوزان الزجاجية كان خاصاً بمصر ويبدو أن هذا البلد كان حلقة بين الشرق والغرب وله مميزات الخاصة في كثير من النواحي ويقول Stanley Lane-poole

Stanley Lane-Poole. Catalogue of Arabic Glass Weights. (١)

(See Introduction, p. XIII)

Ibid (Introduction, p. XVI) (٢)

Casanova. Etude Sur les inscriptions des poids et des (٣)

mesures en verre, pp. 17-24

من ثلاث وأربعين قطعة تحمل أسماء ولاية في عصر خلفاء بني أمية والعباسيين نجد أربعة وثلاثين منها تحمل أسماء ولاية وموظفين في مصر ومن العدل أن نفترض أن الباقي لا يختلف عن هذا وإن لم يمكن تحقيقه حتى الآن . وهناك ١٨ قطعة عليها أسماء خلفاء عباسيين ، ولكن ينبغي أن نذكر أنها تنتمي جميعا إلى الأوقات التي كان فيها الولاية أو الأمراء الذين حكموا مصر يعترفون بسيادة بغداد وأثناء العصر الفاطمي كله لا نجد أوزانا زجاجية عليها أسماء الخلفاء العباسيين ويمكن أن نضيف إلى ما سبق أن أغلبية الأوزان الزجاجية التي في المتحف البريطاني قد كشفت في خرائب مصر (١) .

وكانت الأوزان الزجاجية الفاطمية كالأرطال والمكايل الأخرى تحمل صيغة خاصة بهم (٢) فعلى القطع نقش اسم الخليفة علي حدة أو متبوعا فقط بصيغة دينية وأحيانا بالتاريخ الذي صنعت فيه القطعة كما يتضح من الأوصاف التي نذكرها عن بعضها مما يوجد في المتحف البريطاني وأورده ستانلي في مؤلفه .

(١) ضعف دينار (٣) ونجد في الوسط كلمة (عدل) وفي الأطراف (الامام العزيز بالله أمير المؤمنين) والقطعة خضراء اللون ذات بريق معدني .
(٢) وعلى دينار نجد العبارات التالية (٤)

مما أمر به

الامام العزيز

بالله أمير

المؤمنين

Catalogue of Arabic Glass Weights, (Introduction, pp. (١) Xvii — Xviii)

(٢) المقدسي : أحسن التقاسيم ص ٢٤٠

Stanley Lane-poole. Catalogue of Arabic Glass Weights, p. 42 (٣)

Ibid, p. 42. (٤)

(٣) وعلى قطعة أخرى (١)

لا إله إلا الله

محمد رسول الله

على ولي الله

الامام الحاكم

بأمر الله أمير

المؤمنين مما عمل في سنة

ثلاث وأربع مائة

عدل

حسبي (٢)

الله

الامام الحاكم بأمر الله أمير المؤمنين

فهذه العبارات الدينية وغيرها مثل « آل محمد » (٢) تشابه ما نجده على قطع النسيج التي ترجع إلى هذا العصر أى أن الفاطميين لم يدعوا فرصة إلا اتهموها لاثبات مركزهم الديني وصلتهم ببית النبوة وعلاقتهم بها وأحقيتهم في الخلافة . ولاحظ كازانوف أن ١٩١ قطعة من الثلثمائة التي أشار إليها تحمل أسماء الخلفاء في العصر الفاطمي الأول حتى نهاية خلاف المستنصر بالله : ٢١ فقط في عهد من خلفوه (٤) كما كانت النسبة عالية في عهد الحاكم بأمر الله وهو أكبر داعية فاطمي ثم أخذ شيخ الجبل ينازع الفاطميين الإمامة بعد ذلك . وتلاحظ من البيانات التي أوردناها كلمة (عدل) وكذلك نجد على بعض الأوزان

Stanley Lane-poole. Catalogue of Arabic Glass (١)

Weights p. 44.

Ibid, p. 47. (٢)

Casanova. Etudes sur les inscriptions Arabes des poids et mesures en verre, p. 29. (٣)

Ibid, p. 31. (٤)

والآكيال كلمة (واف) أو ما يقاربها في المعنى وكلها عبارات تدل على معنى الوفاء (١).
ذكر المقرزى أنهم كشفوا في إحدى قرى تيس ما غلب عليه الماء عضادات من
الزجاج عليها أسماء المعز والعزير والخم والظاهر ومنها ما عليه اسم المستنصر (٢).
ويعتقد كزانوفا أن كلمة « عضادات » لا معنى لها في هذه القطع الزجاجية الصغيرة
ولابد أنها خطأ من الناسخ والأوفق أن تقرأها « غضارات » (٣)

وأخيرا نذكر أن من عقبات التجارة في مصر كثيرة تعرض النقود للنآكل
والتلف بسبب عدم ارتقاء فن صنعها إلى الحد الكافي خاصة من حيث الأطراف
ولهذا كانوا يلجأون إلى الصيارف لوزن النقود والتأكد من أنها وافية . وقد
أشرنا في حديثنا عن النقد إلى ما كانت تعمله الحكومة النظامية أحيانا من تخفيض
العملة وان لم يكن هذا ظاهرة أو قاعدة عامة .

(١) المصدر السابق «على إحدى القطع العبارة التالية وزن نصف ديتار وافي (p. 17)
وعنى قطعة أخرى نجد تحت الكتابة العربية نجما بين هلالين ولعل هذه العلامة
دليل الوفاء (p. 22) «

(٢) الخطط ج ١ ص ١٨١

(٣) Etude Sur les inscriptions Arabes des poids et des mesures en verre, p. 32 - 33

التجارة الخارجية

أوضحنا من قبل كيف تجمعت ظروف مختلفة وعاونت على استئناف العلاقات التجارية بين مصر وأوروبا منذ القرن العاشر الميلادي . وأخذت هذه الصلات تزداد عمواً ويتسع نطاقها تدريجاً تمهيداً لذلك التوسع الكبير الذي كان مقدراً لها منذ بداية الحروب الصليبية . وبعبارة أخرى نقول إن الفترة التي امتدت من القرن العاشر إلى الثاني عشر فترة تطور وانتقال من حالة الركود السني التي تلت الفتح العربي لمصر إلى حالة الازدهار التي بدأت في القرن الثاني عشر . وهناتنضح لنا أهمية العصر الفاطمي في تاريخ تجارة مصر في العصور الوسطى . ولقد كان للخلفاء الفاطميين منذ انتقالهم إلى القاهرة من بعد النظر السياسي وإدراك القواعد الاقتصادية ما جعلهم يعملون جهد طاقتهم على الاستفادة إلى الحد الأقصى من الأحوال الجديدة في عهدهم وبندل ما في استطاعتهم من قوة حتى يعود إلى طريق مصر نشاطه القديم وحرركته السابقة كمبر طبيعي بين الشرق والغرب وسرى كيف كانت سياستهم متفكرة مع هذه الغايات مؤدية إلى تحقيق هذه الاغراض .

وينبغي لنا قبل أن ندرس علاقات مصر التجارية مع الدول الأجنبية أن نتعرف بعض العوامل التي جدت في هذا العصر ولاءمت النشاط التجاري . وأول ما يسترعى التفاتنا تحول الظروف العامة في أوروبا منذ القرن العاشر الميلادي ، ذلك أن موت شيرمان أدى إلى تسرب الضعف في جسم الأباطورية التي أقامها بقوة السلاح وعظمة الشخصية وانتهى الأمر بانقسامها بمقتضى معاهدة فردون سنة ٨٤٣ م . وقد أظهر أحفاده عجزاً واضحاً وتعرضت أوروبا لموجة من الغزو على يد شعوب متبربرة آتية من الشمال كان دينهم القتل والسلب والنهب ولم تسلم من فظائعهم حتى الكنائس والأديرة ، وأخفق أمراء الإقطاع في حماية البلاد حماية فعالة وتعطلت مصالح الناس وخيل للكثيرين أن ماتبقي من آثار الحضارة الرومانية القديمة قد أشرف على الزوال .

إزاء هذه الظروف اشتدت الحاجة في أوروبا إلى ضرورة قيام حكومات مركزية

قوية في استطاعتها حفظ النظام وتسهيل التبادل الاقتصادي وتأمين الأنفس والأموال وقد بدأت هذه الحركة القومية في ألمانيا في القرن العاشر على أيدي الملك هنري

(٩١٩ - ٩٣٦) وخليفته اوتو الأكبر (٩٣٦ - ٩٧٣) وقامت حركة

مماثلة في فرنسا حينما تولى هيوكابت (Hugh Capet) العرش عام ٩٨٧ م وهو رأس الأسرة التي عمل أربعة عشر ملكاً من أفرادها على توحيد البلاد وتأييد النظام والسلام في الداخل . ومن بدهى القول أن نشير إلى أن ظهور هذا العامل الجديد مؤد إلى الاستقرار وانتظام الأحوال وازدياد حاجات الناس ومطالبهم لتتفق والروح الجديدة ، ومؤد في الوقت نفسه إلى اشتداد الحاجة إلى استئناف التبادل التجاري مع إفريقية وآسيا . ولا ريب أن هذه الظروف الجديدة بدأت ونعت في العصر الذي خضعت فيه مصر للسيادة الفاطمية منذ النصف الثاني من القرن العاشر الميلادي . والواقع أن عصراً جديداً قد بدأ من القرن الحادي عشر ويبدل على هذا ازدياد عدد الحجاج الأوربيين إلى فلسطين أضعاف ما كان عليه ولم يعد الأمر قاصراً على الملوك والأمراء والنبلاء والفرسان بل أصبحنا نشاهد سيلاً متدفقا نحو الأماكن المقدسة من أفراد الطبقة الوسطى والعامية بل لقد ساهم النساء بنصيب في هذا العمل يدفعهن الصلاح والتقوى وهو أمر لم يكن له نظير في عصر سابق (١) . وكان معظم هؤلاء الحجاج يؤثرون طريق مصر والروور بصحراء سيناء لما فيها من ذكريات دينية فاذا أدوا الفريضة عادوا إلى أوطانهم يحملون آراء وأفكاراً ومشاهدات فضلاً عما كانوا ينقلونه من المنتجات الصناعية والزراعية وما فيها من الغلات التي كانت ترد عادة من أواسط قلب أفريقية ومن أراضي القارة الآسيوية . وكان الزمن كفيلاً أن يوضح للأوربيين أهمية هذه الغلات . وليس من الغلو في القول أن نفس الحروب الصليبية اقتصادياً فالواقع أن كتلة العالم الإسلامي كانت تفصل قارة أوروبا عن البلاد الآسيوية التي تنتج الغلات والسلع التي يحتاجها الأوربيون وكان المسلمون يتحكمون في طريق نقل هذه السلع في البحر والبر ويفرضون عليها الرسوم العالية ويقيدون

نشاط التجار الأوربيين في داخلية بلادهم ويجعلونهم تحت رحمتهم ، كما أن الضعف الذي عرا الشرق الإسلامي بسبب تضاؤل سلطان الخلفاء العباسيين جعل التجارة غير آمنة ولهذا كان من الأصلح لأهل أوروبا أن يستولوا على سواحل الليفانت وينفذوا منها ناحية الشرق وبهذا يسيطرون على طرق نقل الغلات الآسيوية ويتصلون اتصالاً مباشراً إن استطاعوا بمصادرها وهذا كله يؤدي إلى سهولة الحصول عليها وهبوط أسعارها . ولم يكن في الإمكان الوصول بحرا إلى الهند وجزر الهند الشرقية إذ لم يكن فن الملاحة وعلم الجغرافيا قد تقدموا إلى الحد الكافي الذي يسمح للأوربيين بمحاولة الوصول إلى تلك البلاد بطريق المحيطين الأطلسي والهندي حول إفريقيا كما فعلوا فيما بعد . ومن العوامل الهامة كذلك أن الكنيسة الكاثوليكية التي ورثت مركز الدولة الرومانية الغربية أخذ نفوذها في الازدياد حتى بلغ مبلغاً عظيماً منذ القرن الحادي عشر كما يتضح من دراسة تاريخها وعلاقتها بالدول الأوربية وبخاصة الإمبراطورية الرومانية المقدسة . هذه الكنيسة التي أصبحت قوة زمنية عظيمة السلطان أخذت تفقد بساطة العهد المسيحي الأول برسالة وقديسيه لتحل محل ذلك روح طابعها الترف . ولما كانت روما قبلة المسيحيين في أوروبا انتقلت هذه الروح منها إلى الكنائس الأخرى في القارة وتطورت الطقوس الدينية وتعمدت مظاهرها بشكل يؤثر في نفوس الشعوب الجرمانية خاصة التي لم يكن قد مضى على اعتناقها المسيحية إلا القليل . فأسرف رجال الدين في استعمال البخور والعطور كما اشتدت الحاجة إلى توابل الشرق لحفظ الأطعمة تبعاً للحياة الدينية وما فيها من صوم . وهكذا بدأنا نلمس منذ القرن التاسع الميلادي احتمالات عظيمة لقيام نشاط تجاري واسع المدى وازداد الطلب في أوروبا على هذه السلع الشرقية .

وإزاء هذه الاحتمالات التي تنبئ بقيام عهد جديد في العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب كان من الضروري قبل كل شيء تطهير البحر الأبيض المتوسط من البحارة المساميين الذين كانوا يجوبون أرجائه ويهاجمون السفن المسيحية والسواحل الأوربية ولا يتم هذا التطهير إلا باقتراع الجزر الكبيرة التي يتحكمون منها في طرق المواصلات . وقد بدأت هذه الحركة على يد الدولة البيزنطية حينما تمكن الإمبراطور رومانوس من الاستيلاء على جزيرة كريت في مارس عام ٩٦١ م . ولما اعتلى

بالأسطول المصري الذي حاول استرجاعها (١). أما صقلية فاستمرت في أيدي المسلمين زمنًا ثم دب الشقاق بين أمرائها فلم تعد خطراً كبيراً على الملاحة المسيحية ثم زال هذا الخطر نهائياً باستيلاء النورمنديين عليها في القرن الحادي عشر (٢). وهكذا أصبحت التجارة آمنة في الليفانت (Levant) وبين شمال البحر الأبيض وجنوبه وبين شرقه وغربه إلى حد كبير وكثر ورود السفن الإيطالية إلى الموانئ المصرية .

وقد وافق قيام الدولة الفاطمية في مصر الظروف التي أثمرنا إليها بصدد أوروبا وساعد كثيراً على ازدياد الارتباط مع الدول الأوربية والآسيوية وغيرها إذ كان التسامح الديني الطابع الذي امتازت به سياسة الخلفاء الفاطميين فأطلقوا لأهل الذمة الحرية في شتى مظاهرها (٣) واستعملها الكيرون في الميدان الاقتصادي كما فتحت البلاد أبوابها للتجار الأحاب يفنون عليها من أوروبا والشرف حاملين سلعمهم العظيمة القيمة والمنفعة .

كما أن قيام الدولة الجديدة كفل توافر عنصر الأمن والاستقرار في داخل البلاد وهو عامل وثيق الصلة بالتقدم الاقتصادي . أضف إلى هذا أن مصر أصبحت دولة مستقلة تمام الاستقلال ولها حكومة ربطت مصالحها بمصلحة البلاد ورسمت لنفسها سياسة متشعبة النواحي فتستطيع إذن أن تتخذ لنفسها الخطة التي تساعد على تنمية علاقاتها التجارية مع مختلف الدول . وتستطيع هذه الحكومة المستقلة في مصر أن تضع لنفسها كذلك سياسة جمركية ثابتة تمكنها من إنشاء العلاقات مع الدول التي ترجو من وراء الاتصال بها نفعاً كأن تعمل على تخفيض الرسوم علي التجارة مثلاً وغير ذلك مما لا يتيسر لو كانت البلاد تابعة لغيرها كاخلافة العباسية فتضطر إلى

(١) Cambridge Medieval History Vol IV, pp. 144—45

(٢) Stanley Lane-Poole: Egypt in the Middle Ages, p. 138.

(٣) مع استثناء الفقرة التي تعرضوا فيها للاضطهاد في عصر الحاكم بأمر الله : أنظر تفصيل الأول من الباب السادس من كتاب (الفاطميون في مصر) للدكتور حسن إبراهيم حسن خاصة ص ٢١٧ من السطر الحادي عشر الى ختام الصحيفة

مجاراة سياسة الدولة صاحبة السيادة عليها حتى ولو لم يكن لمصر في ذلك أدنى مصلحة. أشرنا في باب الصناعة إلى اهتمام الفاطميين البالغ بإنشاء أسطول يكفل لسواحل مصر والشام السلامة فأعجبوا في ميسر الحاجة إلى الأبحار مع البلدان الأوربية وغيرها التي تزودهم بالمواد الأولية اللازمة لتحقيق هذا الهدف لأن مصر في هذا العهد أصبحت مقر إمبراطورية تنافس بغداد وقرطبة بعد أن كانت ولاية تابعة . وقد أوضحنا من قبل ما امتاز به العصر الفاطمي من مظاهر الترف وأشرنا إلى رقى الفنون المختلفة فضلا عن إكثارهم من الرقيق من الجنسيتين الأسود والابيض ولهبنا عملوا على الحصول ذلك كله من أوروبا وإفريقية وآسيا .

ولا يسعنا قبل ختام هذه الكلمة أن نغفل إيضاح الأسباب التي دفعت للتجار الغربيين إلى تفضيل الطريق المصري في العصر السابق للحرب الصليبية . فنلاحظ أولا أن الطريق من الشرق إلى الغرب عبر مصر أفضل بكثير من الطريق المنافس له عبر بلاد الجزيرة والشام إذ يستغرق وقتا أقل (١) ولذا كانت تكاليف النقل أشد انخفاضاً الأمر الذي أدى إلى رخص أسعار السلع بالنسبة إلى تلك التي كانت تنقل عن طريق بلاد الشام ،

ولما كانت المدن الإيطالية مثل بيزا وأمالي وجنوة أول من اشتغل بالتجارة مع الشرق وكانت مصر أقرب من الشام إلى إيطاليا أصبح من الطبيعي تفضيل هذا الطريق . أضف إلى هذا أنه يسهل على السفن المسيحية التي ترد إلى الاسكندرية أن تنقل غلات آسيا الشرقية لتوزيعها في مختلف جهات بلاد المغرب ومبادلتها بمنتجات الأخيرة مما تحتاجه الشعوب الأوربية .

ولم تكف مصر بأن تكون طريقاً يمر خلاله البضائع الآسيوية بل كان لديها ما تصدره إلى أوروبا كانطرون والشب والكتان والمنسوجات الثمينة كما أن حاجتها إلى الخشب والحديد جعلت السفن الأوربية تأتي إلى الموانئ المصرية محملة بهذه السلع.

أما الشام فتوافرت بها تلك المواد ولم يكن لدى أوروبا في تلك الفترة من تاريخها ما تعطيه وهي قد بدأت تخرج من العصور المظلمة كما تسمى بحق . وأخيراً فبرغم ما في الشام من مواد أولية تحتاجها أوروبا فإن الأحوال السياسية فيها لم تكن مستقرة تماماً إذ كثرت بها منذ القرن التاسع الفتن والإضطرابات الداخلية (١) بسبب تنافس الأمراء والقواد وبذا تعرضت التجارة لرسوم جمركية كثيرة . وحتى في العصر الفاطمي لم تنجح الحكومة في إقرار الأمن والسلام هناك ثم هاجمت الدول البيزنطية شمال الشام وتوغل أحد أباطرتها حتى فلسطين (٢) واستمرت المناوشات قائمة بين البيزنطيين والفاطميين من جهة وبينهم وبين العباسيين من جهة أخرى وهذه كلها ظروف لا تلائم التجارة الخارجية كثيراً .

Stanley Lane-Poole: Egypt in the Middle Ages, (١)
Ch. VI, p. 158 etc.

Cambridge Medieval History, Vol IV, pp.156-150. (٢)

العلاقات مع امالفي

كان لهذه المدينة علاقات تجارية مباشرة مع مصر والشام وغيرها من البلاد الإسلامية الواقعة على الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط إذ كان لتجارها في مدينة إنطاكية حتى خاص بهم قبل عام ١٠٩٨م (١) وأربعة أحياء تجارية في جزيرة صقلية برغم خضوعها للفاطميين (٢). وكان اهتمام تجارها موجها في الغالب إلى نقل المنسوجات الحريرية لتغذية سوق روما لأن امالفي كانت أقرب إلى العاصمة الدينية للعام المسيحي (٣). وكان مصدر هذه السلع المناسب المصرية خاصة التي اشتهرت بانتاج الانواع الفاخرة التي يسعى أهل روما وغيرها إلى الحصول عليها. ويحدثنا الكاتب الأشهر (Heyd) في كتابه عن تجارة الليفانت (ج ١ ص ١٠٢ - ١٠٣) أن أحد أغنياء امالفي ويدعى (Maurus) أتى بعدد من مهرة الصناع والفنانين إلى مسقط رأسه من القسطنطينية والأسكندرية لتزيين بعض قصوره بالفسيفساء وبالطبع لم يتمكن من إحضار الفنانين المصريين إلا بواسطة التجار من قومه ممن كانوا يكثرون التردد على الموانئ المصرية. وقد أنشأ ماوروس هذا لأهل أمالفي مستشفى في انطاكية واعترم إقامة مثلها في بيت المقدس ونظرا لخضوع فلسطين للسيادة الفاطمية كان من الضروري استئذان السلطات المصرية ودارت مباحثات في هذا الصدد انتهت بموافقة الخليفة الفاطمي عام ١٠٢٠ م على منحه قطعة من الأرض شيد عليها في الحى المسيحي بالبلدة دير (Marie de Latina) لإيواء الحجاج والتجار من أهل امالفي. ثم زيد عليه بعد ذلك قسم خاص للنساء (٤) وقد تغنى (Guillaume de la Poville) بما تمتع به هذه المدينة من رخاء كبير بسبب علاقاتها التجارية مع البلدان الأخرى وبالأخص الأسكندرية

Beazley: Dawn of Modern Geography Vol II, p. 396. (١)

Landra: Corso di Storia del Commercio, Parta I, p. 80. (٢)

Newbigin: Mediterranean Lands, p. 185. (٣)

Beazley: Dawn of Modern Geography, Vol II, p. 397 & (٤)

Heyd: Histoire du Commerce, Tome I, pp. 102—104.

وأنتاكية (١) وكان لها فنادق بالإسكندرية إذ قال (Beazley) إن « المصانع » التي كانت لاهلها في جزيرة صقلية تشبه ما كان لهم من الفنادق في دلتا النيل (٢). إلا أن هذا الرخاء لم يدم طويلا إذ دفع اعتداء اللومبارد عليها في أوائل القرن الحادى عشر أهل امالعى إلى الاستنجد بالنورماندين حكام صقلية فتدخلوا فى شؤونها وانتهى الامر بأن قضى (Robert Guiscard) ١٠٧٣ م على استقلال المدينة نهائيا (٣). وكانما أراد سادتها الجدد ألا يشعر أهلها أن التغيير الذى أصاب مركزهم السياسى لن يؤد إلى القضاء على تجارهم فوعدهم (Roger II) بالسعى لدى الملاط القاطمى فى سبيل تخفيض الرسوم التى يدفعونها على المتاجر التى ينقلونها إلى مصر ويحملونها منها إلى المستوى الذى تمتع به تجار صقلية (٤). وإن ذكر مصر بالذات لا كبير دليل على نشاط العلاقات التجارية بين البلدين وعلى أن هذه العلاقات لم تتوقف نتيجة اضياع استقلال امالعى. إلا أن هذا التغيير السياسى لا بد أنه كان ذا أثر بالغ فى تضاؤل تجارة المدينة وانحطاط شأن اتصالها بمصر فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر.

Heyd: Histoire du Commerce Tome I p. 106. (١)

Beazley: Dawn of Modern Geography Vol II p. 400. (٢)

B. Duffa: Tuscan Republics p. 7. (٣)

Encyclopedia of Islam, Heyd: Histoire du Commerce I p. 99—191

Heyd: Histoire du Commerce Tome I pp. 1 391-2. (٤)

العلاقات مع جنوا

برغم موقعها الملائم للنشاط التجاري كان هذا النشاط محدوداً في الفترة الواقعة بين القرنين السابع والعاشر الميلاديين نتيجة لاستيلاء اللومبارد على ليجوريا « Liguria » وتعرض المدينة ذاتها لاعتداء المسلمين في شمالي إفريقية ثم لمنافسة من جانب بيزا وهي أقرب منها الى الشرق وأخيراً جنوا لم تنل استقلالها إلا في القرن الحادى عشر (١) (من أمراء اللومبارد في شمال ايطاليا) .

وقد كان غزو النورماندين لجزيرة صقلية والضربات العنيفة التي كالتها بيزا و جنوا للعرب وبخاصة الحملة الكبرى على تونس عام ١٠٨٧ (٢) من العوامل المؤدية الى تطهير الطريق الى الشرق وتأمين الملاحة وبذلك أصبح في استطاعة سفن جنوه أن تشق طريقها في بوغاز مسينا الى سواحل مصر والشام وقد عرفت المدينة كيف تستغل هذه الظروف الى الحد الأقصى فتعمل على تنمية تجارتها مع الفاطميين المسيطرين على طرق وصول الغلات الشرقية . ومما أعانها على بلوغ هذه الغاية أنها لم تكن مرتبطة بالدولة البيزنطية ذلك الارتباط الذي يضطرها الى مجاراة السياسة البيزنطية وبذا أصبح لها مطلق الحرية في اتباع سياسة تجارية مع مصر تتفق ومصالحها الذاتية فقط دون اقامة وزن لأى اعتبارات أخرى .

و الواقع أن اتساع نطاق العلاقات التجارية بين مصر و جنوا يبدأ في القرن الحادى عشر أو على الأصح في نصفه الأخير وذلك طبعى بعد أن أتاح لجنوا استقلالها احتمالات كبرى بشأن المستقبل . والوثائق التي كشف عنها تؤيد هذا الرأي فنعلم أن أمير سالرنو (١٠٥٢ — ٧٧) استولى على عدد من المراكب الجنوبية أثناء مرورها على مقربة من بلاده مما يدل دلالة ظاهرة على أنها كانت تعترزم اختراق مضيق مسينا

Landra: Corse di Storia del Commercio Parta Prima p. 87. (١)

Newbiggin: Ne.Jiterranean Lands p. 186.

(٢) راجع ما كتب عن هذه الحملة في دائرة المعارف الاسلامية (الطبعة الفرنسية)

في طريقها الى موالي مصر والشام (١) وان كان لا ينبغي ان نستبعد أن بعضها قد يكون متوجها إلى القسطنطينية . وقد شاهد الحاج Ingulf أسقف Croyland عام ١٠٦٣ م اسطولا جنوبيا في ثغر يافا (٢) عاد عليه بعد أداء الفريضة في الأماكن المقدسة . وقبل أن يرجع الى أوروبا مر خلال الديار المصرية وأقام بالقاهرة حيث تمكن أن يعقد معاهدة تجارية مع الخليفة الفاطمي إذ ذاك (٣) ولم يحدثنا صاحب هذه العبارة التي اقتبسناها لصالح من كان عقد المعاهدة . نستبعد أن يكون الغرض منها توطيد علاقات تجارية بين مصر وإنجلترا إذ كانت البلاد الأخيرة في حالة اضطراب داخلي توشك أن تهب عليها عاصفة الغزو النورماندي على يد وليم الثاني . ولذا فالمعقول أنه تولى عقده هذه المعاهدة لصالح جنوا وبالنيابة عنها .

وقد أبحر Goedfroy of Bouillon (٤) عام ١٠٩٤ (أو ١٠٩٥ م) مع Count of Flanders وسواه الى الاسكندرية ورجعوا جميعا منها على ظهر السفينة الجنوبية La Pomella (٥) ويبدو أن الحرب الصليبية الأولى كانت سببا في ازدياد العلاقات التجارية كما يستنتج من فحوى بعض الوثائق في دار المحفوظات بجنوا وهي خاصة بالفترة بين عامي ١١٥٥ ، ١١٦٤ م . فقد وجدوا أوراقا ذات أحرف عربية ، وفي كتاب صادر من البلاط الفاطمي نعلم أن الخليفة الفائز (٥٤٩ - ٥٥٥ = ١١٥٤ - ١١٦٠ م) أو خلفه العاضد قد منح حمايته لأهل مدينة مسيحية (٦) ولاشك أن المقصود بها جنوا . وفي كتاب آخر ذكر اسم الاسكندرية ستين مرة على ما يقول Heyd (٧) وستا وستين حسب Beazley (٨) . ونجد في الوثائق أسماء سلع كالقمم والفلفل وجوز

Heyd: Histoire du Commerce Tome I p. 124. (١)

Ibid (٢)

Beazley; Dawn of Modern Geography vol II, p. 421. (٣)

Heyd: Histoire du Commerce Tome 1 p. 124. (٤) و (٥)

(٦) المصدر السابق ص ٣٩١ - لم تذكر المصادر التي اعتمدنا عليها صورة الخطاب، كما لم نعر عليه في المصادر العربية .

Beazley: opt, eit, p 423. (٧) و (٨)

الطيب والقرنفل (١) وهى من غلات آسيا الشرقية ومن الجائز أن أهل جنوا حصلوا عليها من موانى الشام ولكننا نجد معها أسماء مواد مصرية وهى الشب والنطرون (٢) مما احتفظت حكومة الفاطميين لنفسها بحق بيعه لتجار الروم (٣). أضف الى هذا أنه كان لأهل هذه المدينة جالية بالاسكندرية ويدل على ذلك خطاب مرسل من تاجر مقيم بالاسكندرية الى أخ له ينبئه باعتزازه الرحيل الى القسطنطينية . ولم يقف نشاط التجار الجنوبيين على شراء الغلات الشرقية من مصر لسد حاجة الأوربيين بل كانوا يستخدمونها وسيلة للتبادل مع شمالي إفريقية ويحصلون مقابلها على غلات هذه الجهات (٤)

العلاقات مع بيزا

يظهر أن بيزا كانت أولى المدن الايطالية فى امتلاك قوة بحرية فى البحر الأبيض المتوسط لها أهميتها فقد طلب اليها أوتو الثانى (٥) عام ٩٨٠ م أن تمدد بالسفن اللازمة لحرب اشتبك فيها . وفى عام ١٠٠٣ م أوقعت الهزيمة بالمسلمين عند Civita Vecchia (٦) وتلا ذلك انتصار آخر عند Reggio عام ١٠٠٦ م وفى عام ١٠٧٦ م وجهت حملتها الكبرى على تونس (٧) كما تعاونت مع جنوا على استخلاص جزيرة كورسيكا من أيدي المسلمين . ولا نزاع أن هذه الأعمال كلها كفلت لها تجارة رائجة بحيث يمكن القول أنها سيطرت منذ بداية القرن الثانى عشر على كل تجارة القسم الغربى من البحر الأبيض

(١) Heyd: opt cit

(٢) Ibid p. 390.

Beazley: Dawn of Modern Geography Vol, II, p. 423.

(٣) المقرزى : الخطط ج ١ ص ١٠٩

ابن ممتى : قوانين الدواوين (مطبوع) ص ٢٣

(٤) Mas Latrie; Documents p. 211.

B. Duffa; Tuscan Republics p. 13. (٧٥ و٧٦)

المتوسط (١). وأكبر من هذا فقد كان التجار المسلمون يغشون ميناءها منذ القرن الحادى عشر الميلادى ويؤيد ذلك الرأى أن اراهب Donizone (١٠٧٦ م) صب جام غضبه وقرعته عن المدينة التى سمحت - وهى المستودع الجليل والنعر الحر الهام فى العالم المسيحى - أن يدس أرضها الكفار من أهل الشرق وإفريقية (٢) وكانت السفن المصرية نفسها تذهب الى هناك فقد رأى بعضا منها الأسقف يقولوا الأيسلندى وهو فى طريقه للحج الى روما وبيت المقدس علم ١١٥٠ م (٣)

وكانت بيزا تحرص أشد الحرص على الاحتفاظ بoud الخلاء الفاطميين ولذا أرسلت عام ١١٥٤ م سفيرا يدعى Ranieri Botachi الى بلاط الخليفة الظاهر لتسوية بعض المشاكل الناشئة من اعتداء بعض اركاب البيزيين فى سفينة على زملائهم المسلمين بالقتل والسلب (٤) ولا شك أن اهتمام المدينة برسالة هذا المندوب فوق العادة الذى وصل الاسكندرية على ظهر « مركب حرية » (٥) دليل واضح على قوة العلاقات التجارية بين البلدين واهتمام بيزا بالمحافظة عليها . ومن المعقول أن الحكومة الفاطمية ثارت لرعاياها المصريين بمعاقبة التجار البيزيين المقيمين بالقطر المصرى (٦) ونجدنا هايد كذلك أن وصول السفير على ظهر السفينة الحربية أثار دهشة الدوائر المصرية (٧) فكان هذا كان أول حادث من نوعه وكأما جرت العادة أن يحصر المندوبون الأجانب إلى مصر على ظهر السفن التجارية . وهنا نرى أن الدهشة ناجمة عن التارقاى وصل بها مبعوث حكومة بيزا تحيط به هذه المظاهر الرسمية ونعتقد أن حكومته لجأت الى هذا حتى تزيد من الطابع الرسمى لهذه السفارة الأمر الذى يتم بخلاء عن مبلغ قلقها من تصرف الحكومة الفاطمية وخوفها على مستقبل

(١) B. Duffa; Tuscan Republics p. 16.

(٢) Ibid p. 20.

(٣) Beazley. Dawn of Modern Geography, Vol. II. p. 431.

(٤) Heyd. Histoire du Commerce Tome 1, pp 392-3.

(٦) هذا يدل على أن القانون الدولى لم يكن قد ظهر بوضوح فى ذلك العصر لأن

هذا القانون فى الحقيقة ولىد القرون الثلاثة الأخيرة

(٧) Heyd. Histoire du Commerce, Tome, 1. p. 392.

تجارتها . وبعبارة أخرى نرى أن هذه الحكومة كانت تعلق أهمية كبرى على تلك السفارة ولا نقول إنها قصدت من ذلك القيام بمظاهرة حربية لتؤثر في نفوس الحكومة المصرية في ذلك العهد إذ لا نعتقد أن بيزا كانت تفكر في عمل عدائي بدليل رضوخها للشروط التي فرضت عليها . وقد استطاع السفير تصفية الحادث والوصول الى تسوية مرضية أهم بنودها :

(١) تعهدت حكومة بيزا بالعمل على الاقتصاص من المعتدين .
(٢) تعهدت كذلك أن تمتنع عن تقديم أية مساعدة للصليبيين في الشام ولغيرهم من أعداء مصر .

وهذا ينم عن اهتمام الفاطميين بالأشواط المشتركة الإيطالية القوية في أي اعتداء عليهم وهم قد جربوا أثر اشتراك تلك الأشواط في الحرب الصليبية ومساعدتها في حصار موانئ الشام ولا شك أن رضوخ بيزا لهذا الشرط اعتراف ضمني باتساع تجارتها مع مصر حتى فضلتها على معاونة زملائها في الدين والجنس .
(٣) اطلاق سراح خمسة وعشرين من رعايا المدينة الإيطالية كانوا قد أودعوا السجن على أثر الحادث وقد عادوا إلى وطنهم مع السفير الأمر الذي يثبت وجود جالية بيزية في الديار المصرية .

(٤) تعهدت الحكومة الفاطمية بمنح حمايتها للتجار والحجاج الذين يسافرون في حالة سامية ويحرم من هذا الامتياز القرصان وكل من يسافر في مركب حربية (١) .

وفي خطاب صادر من والى الاسكندرية تنويه بما كان أهل بيزا يتمتعون به من امتيازات كبيرة أهمها ما تعلق بالرسم المفروضة على المتاجر (٢) بل إنهم توغلوا في داخلية البلاد ولم يقتصر نشاطهم على الموانئ كما يستدل من الامتيازات التي منحهم اياها الخليفة العاضد في الاسكندرية والقاهرة (٣) .

Ibid pp. 393-4

(١)

Ibid. p. 394.

(٢) ولاتلقى المصادر ضوءاً على شخصية هذا الوالى

Ibid, p. 396.

(٣)

ويبدو أن ارسال السفارات إلى مصر كان أمراً عادياً القصد منه توطيد العلاقات ولذا عندما تولى طلائع بن رزيك الوزارة سارعت حكومة بيزا بارسال وفد لتقديم التهناني اليه فأكرمهم وأحسن استقبالهم وواعد بتقديم الحماية الكافية لمواطنيهم (١).

ولما بدأت الحرب الصليبية الأولى ونجح الأوربيون في توطيد أقدامهم بالشام وفلسطين أخذت بيزا تلعب دوراً مزدوجاً سداً ولحمتة الحداع، فمن جهة تريد الانتفاع إلى الحد الأقصى من الامتيازات السخية التي كان الأمراء اللاتين يمنحونها للتجار العربيين ومن جهة أخرى تريد الاحتفاظ بتجارها النشيطة مع مصر. وقد كان من المتعذر التوفيق بين الغرضين إذ كان إصدار الحديد والأخشاب مما يزيد في قوة الفاطميين الحربية وفي مقدرتهم على مقاومه الضغط الصليبي كما كانت الولايات اللاتينية بالشرق في أشد الحاجة إلى عون الأساطيل الإيطالية وفي مقدمتها أسطول بيزا القوي في المحاولات المتكررة لغزو الديار المصرية. أضف إلى هذا أن بيزا كانت ولا شك ترحب بنجاح هذه المحاولات إذ معناها الحصول على امتيازات كبيرة في مصر لا تمنحها الحكومة الفاطمية الإسلامية للرعايا الغربيين والتجار المسيحيين. وتتضح سياسة بيزا المزدوجة ذات الوجهين من موافقتها في المعاهدة التي عقدها مع ملك بيت المقدس عام ١١٥٤ على احتفاظه بحق مصادرة كل ما ينقل إلى مصر من الحديد وأخشاب البناء والقطران (٢) وفي السنة نفسها تعهد رسولها لحكومة القاهرة ألا تقدم المدينة أية مساعدة للصليبيين (٣). ولما أخذ الملك أموري يهدد الفاطميين في مصر تقدمت بيزا بالمساعدة ووعدوا الملك بامتيازات كبيرة في القطر المصري (٤)

Ibid, p. 395.

(١) و (٢)

Beazley, Dawn of Modern Geography, Yol II, p. 430. (٣)

Depping. Histoire du Commerce entre Le Levant et L'Europe, (٤)

Tome II, n. 77, وفيما يلي النص اللاتيني نقله المؤلف عن موراتوى

« Dons, concedo et confirms communitati Pisanorum libertatum de omni jure negotiationés per totam terram quam nichil Deus dederit in Agyptis, et curiam in Babylonia te ecclesiam & c. »

وفعلا وقت بوعدها واشترك أسطولها في حصار الاسكندرية (١) . ولما بدا لها عدم احتمال نجاح مشروع الغزو واستعد الفريقان المختصمان للاتفاق سارعت إلى الوساطة بينهما وأفادها عملها هذا إذ منحتها الخليفة العاضد امتيازات تجارية هامة (٢) ولكنها لم تلبت أن قلبت ظهر المحن لمصر واشتركت عام ١١٧٩ م في الهجوم على ثغر دمياط . ولكنه انتهى بالاخفاق . ولما استقر الأمر لصالح الدين الأيوبي لم تتوان عن الدخول في مفاوضات معه انتهت بعقد معاهدة جديدة عام ١١٧٣ م ولما تنقض سنوات على موت معاضد آخر الخلفاء الفاطميين .

العلاقات مع البندقية

بعد أن شرح لاندرا Landra الأدوار التي مر فيها تطور البندقية التاريخي وازدياد نشاطها التجاري مع إيطاليا وبيزنط وسائر الأقاليم المطلة على بحر الادرياتيك في القرن العاشر الميلادي قال عن أهلها إنهم «نجحوا في إنشاء علاقات تجارية واسعة النطاق مع المسلمين في الشام ومصر وشمال إفريقيا» (٣) . وإن نقل رفات سان ماركو عام ٨٢٩ م دليل على وجود العلاقات مع مصر منذ القرن التاسع . وكثيراً ما كان إصدار الخشب من كرواتيا والحديد من كارثيا سبباً في شكوى الأباطرة البيزنطيين حتى اضطر الدوج إلى إصدار مرسوم يحرم علي مواطنيه نقل هذه المواد (٤) . وحدث أن أحد مراقبي الجمارك في البندقية شاهد سفينة محملة بهذه المواد فاشتبه أن وجهتها مصر فأتى بربانها وبحارتها وأخذ عليهم تعهداً بطاعة أوامر الجمهورية (٥) ويبدو أن هذه الأوامر الصادرة ارضاء للصدقة البيزنطية لم تكن ذات قيمة عملية ولم يتقيد بها

Stanley Lane-Poole. Egypt in the Middle Ages, p. 182. (١)

Heyd. Histoire du Commerce, Tome I. p. 396. (٢)

Cosre di Storia de Commercio, Parta Prima, p. 85. (٣)

Depping: Histoire du Commerce entre le Levant et l'Europe (٤)
Tome I, p. 195.

Newbiggin Mediderranean Lands, pp. 188-9.

Malmonti: Histoire de Venise, p. 69. (٥)

البنادقة إذ أدركوا أن الطاعة العمياء لبيزنطة فيها القضاء على مصالحهم التجارية فعادوا إلى نقل المواد المحرمة إلى مصر مما دعا الامبراطور John Zimisces^(١) إلى رفع عقيرته بالشكوى (٢) والتلويح بالانتقام من الجمهورية فأصدرت الحكومة أمراً جديداً يمنع إصدار الأخشاب اللازمة لبناء السفن وقد كان لهذا القرار أثر بالغ في مصر (٣). إلا أن الحكومة البندقية أجازت لتجارها نقل خشب اللبغ والسنديان على ألا يتجاوز طول اللوح الواحد خمسة أقدام في عرض نصف قدم كما صرحت لهم ببيع الأدوات المصنوعة من الخشب (٤).

ومع هذا كله لم تحرص الحكومة الجمهورية على التقيد بهذه السياسة التي تؤدي إلى تضييع مصالحها إرضاء للامبراطورية الشرقية وعمل رؤساؤها على تنمية العلاقات التجارية مع المسلمين ولذا أرسل Pietro Orsoolo (٩٩٠ — ١٠٠٩) بعثات إلى بلاد المسلمين عام ١٠٠٠ م حصلت على امتيازات واضحة للسفن البندقية (٥) ونجحت في إقامة علاقات ودية مع أمراء المسلمين في عهده . ولا ريب أن مصر كانت من أولى دول الاسلام التي توجهت إليها البعثات لوقوعها على الطريق الأقرب إليها وهي طريق البحر الأحمر ودلتا النيل لنقل الغلات الآسيوية ولارتباطها بالبندقية بعلاقات تعود إلى القرن التاسع .

ومما تجدر ملاحظته كذلك أن البندقية لعبت ذلك الدور المزدوج الذي أشرنا إليه بصدد بيزا ففي الوقت الذي حرصت فيه على توطيد علاقاتها مع مصر وتنمية تجارتها فيها تراها — لقاء ما تأمل نيله من امتيازات — تساعد مملكة بيت المقدس بمهاجمة الأسطول المصري عند عسقلان (٦).

(١) حكم من ٩٦٩م إلى ١١٣٩م، Vol. IV, p. 113. Cambridge Medieval History.

(٢) Heyd: Histoire de Commerce, Tome I, p. 113.

(٣) يحيى بن سعيد : التاريخ المجموع على التحقيق ص ١٧٨

(٤) آدم متز : الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجرى ج ٣ ص ٣٦٤

(٥) Mas Latrie. Documents . . . , p. 12.

Beazley. Dawn of Modern Geography, Vol. II, p. 404.

Romanin: La Storia Documentata di Venezia, II. p. 269.

Heyd. Histoire du Commerce, Tome, I, p. 114.

Cambridge Medieval History, Vol. IV, p. 411. (٦)

العلاقات مع الدولة البيزنطية

تأثرت العلاقات بين مصر وبيزنطة بكثير من الاعتبارات السياسية والاقتصادية ونقصد بالسياسية الحروب التي نشبت بين الدولتين في البر والبحر . ففي عام ٩٦٥ م انتصر البيزنطيون على الأسطول المصري عند قبرص ثم نشب الصراع في شمال الشام وأخيرا عقد الصلح بين المعز لدين الله والامبراطور نيقفور فوكاس عام ٩٦٧ م (١) ولكن تجدد النزاع في عهد الخليفة العزيز بالله الذي أعد أسطولا للخروج إلى الشام وما لبث الأمر أن انتهى بالصلح ثانياً عام ٣٧٧ هـ . إلا أن الضغط الشديد الذي تعرض له النصارى في مصر والشام على يد الخليفة الحاكم بأمر الله وما حربه من هدم كنائسهم وأديرتهم أثار ضمير العالم المسيحي ولذا منع ملك الروم السفر إلى مصر سنة ٤٠٦ هـ وحرّم المتاجرة معها (٢) وهكذا انقطعت سبل الاتصال التجاري مؤقتاً بين البلدين . فلما ولي الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله دارت المفاوضات لعقد صلح بين الطرفين فاشتراط الامبراطور :

- (١) أن يقوم بتعمير كنيسة القيامة في بيت المقدس من ماله وكذلك يصرح بنفس الشيء للنصارى في جميع أملاك الظاهر .
 - (٢) ألا يتعرض الخليفة الفاطمي لحلب بسوء .
 - (٣) ألا يساعد الظاهر صاحب صقلية في حربه ضد الروم .
- وقبل الظاهر الشرطين الأول والثالث وأبى الموافقة على الثاني فتوقفت المفاوضات ثم استؤنفت في أيام الامبراطور رومانوس وفي عهد ميخائيل من بعده (٣) . ولم تكن الحكومة البيزنطية لتقف عند حد قطع علاقاتها المباشرة مع مصر بسبب الخلافات السياسية بل كانت تستغل صداقتها مع المدن الإيطالية وسلاح الامتيازات الممنوحة لتجارها لجل تلك المدن على احتذاء هذه السياسة ، بل وصل الأمر بالامبراطور

(١) راجع الجزء الرابع من تاريخ كبريدج عن العصور الوسطى من الصراع مع المسلمين صحيفة ١٤٥ وما بعدها

(٢) يحيى بن سعيد : التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق ص ٢١٤

(٣) شرحه ص ٢٧٠ — ٢٧١

John Zimisceo عام ٩٧١ م أن يهدد بافتتاح أسمن البندقية واحراقها إذا كانت تهرب الأخشاب والأسلحة إلى مصر (١)

أما عن الاعتبارات الاقتصادية فقد كانت الفسطينية في موقع جغرافي هام فهي على الطرق التي تربط قارنى آسيا وأوربا مما جعل من السهل أن تصل إليها العلات من وسط آسيا وشرقها بالطريق البرى فهي اذن لم تكن بحيث تعتمد على مصر أو الشام لتزويدها بهذه المواد . أضف إلى هذا أن الحكومة الامبراطورية لم تكن تشجع الأتجار كثيرا وكانت تخشى مبادئ الاحتكار (٢) ولا ريب أن هذه العوامل مجتمعة ما كانت لتساعد على جعل التجارة بين مصر وبيزنطة واسعة انطاق .

وبرغم المنازعات السياسية لم تنوقف العلاقات التجارية إذا كانت بيزنطة في حاجة إلى بعض المصنوعات المصرية الممتازة مما تنتجه ماسج تيس ودمياط وكثيرا ما اشتراها الأباطرة في القرنين التاسع والعاشر لتزيين قصورهم (٣) ولا يعتقد هذه الحال تغيرت في الفرون التالية إذ لم يصل إنتاج ماسج بيزنطة إلى المنزلة التي اشتهرت بها مصر . ويظهر أن المنسوجات المصرية الفاخرة تمتعت برواج عظيم في الامبراطورية حتى أن ناصر خسرو سمع أن أحد الأباطرة عرض على السلطان مائة مدينة مقابل تيس وحدها (٤) وبطبيعة الحال يقصد ناصر من عبارة « السلطان » الخليفة الفاطمى .

أما مصر فكان يهيمها ابقاء الاتصال مع بيزنطة حتى تحصل على الفراء وغيرها من علات روسيا والجزيات الواقعة بجوار البحر الأسود كما كان من صالحها أن تكون على علات ودية بالبيزنطيين أعداء الدولة العباسية التقليديين . وقد حدثنا ناصر خسرو أن كثيرا من السلع التي رآها وأنجب بها في أسواق مدينة مصر كان مما يأتي من بلاد الروم (٥) . وبسبب وباء وغلاء سنة ٤٤٦هـ استعان المستنصر بصاحب

Heyd, Histoire du Commerce, Tome I, p. 113. (١)

Cambridge Medieval History, vol. IV, p. 701. etc, (٢)

Heyd, Histoire du Commerce, Tome I, p. 58. (٣)

Sefer Nemech, p. III. هذه مجرد رواية سمعها من الأهالى ويقصدون بها (٤)

بالطبع بيان أهمية المدينة

Ibid p 116

(٥)

قسطنطينية ليحمل إليه الغلال فأطلق له . . . ر . . . ع أردب ولو لكنه مات قبل وزودها وتولت بعده « امرأة ظلمت من المستنصر المساعدة إن قام عليها أحد فلم يجبرها فعاقت عنه الغلال » (١) إذ لم يشأ اليازورى أن يرتبط بمعاهدة هجومية من هذا القبيل . وكان بالفسطاط حتى للروم كان أهله من التجار أصحاب الثراء حتى اعتدى عليهم العامة بتهمة احراق الأسطول (٢) وكان اسم الروم يطلق في العادة على رعايا الدولة البيزنطية (٣) وكثيرا ما سافرت السفن المصرية الى القسطنطينية فقد رأى بنيامين السائح التطيلي بها تجارا من جميع أنحاء العالم مثل « بابل والجزيرة وميديا وفارس ومصر وفلسطين » (٤) ونعتقد بوجود جالية من المسلمين في عاصمة الامبراطورية إذ كان بالبلدة جامع لهم ولغيرهم عن التجار المسلمين الذين يردون اليها . وفي سنة ١٨ ع عقدت الهدنة مع قسطنطين السابع امبراطور الروم الذي أمر بالخطبة للخليفة الفاطمي الظاهر لإعزاز دين الله وفي المساجد الأخرى التي في الدولة البيزنطية (٥) وكانت هناك حركة سفر بين الدولتين كما يستدل من قول « مان Mann » إن امرأة يهودية أرادت العودة إلى مصر ولكنها في خوف من أخطار الطريق (٦)

(١) ابن ميسر : أخبار مصر ص ٦ - ٧

(٢) يحيى بن سعيد : التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق ص ١٧٨

(٣) تتكلم المصادر العربية عن الامبراطور باسم ملك أو مملك الروم وتصف رعايا الدولة البيزنطية بالروم كما يتضح من مراجعة أخبار الحروب بين المسلمين والدولة الرومانية الشرقية (راجع البلاذري : فتوح البلدان ص ١٢٩ و ١٢١ و ١٢٥ و ١٤٠) وجاء في الخطط للمقرئى « وكان الخليفة - الفاطمي - انفذ الى مملك الروم في طلب عمودين للفسطاط » (ج ١ ص ٤١٩) وكذلك « في سنة ٤١٨ وقعت الهدنة مع صاحب الروم » (شرحه ص ٣٥٥) ومن رواية ابن سعيد (حاشية رقم ١) نعلم أن العامة نهبوا دور بعض الروم الأغنياء ولا ريب أن هذه الثروة مصدرها التجارة

(٤) Boazley. Dawn of Modern Geography, vol. II p. 122.

(٥) المقرئى : الخطط ج ١ ص ٣٥٥

Stanley Lane-Poole Egypt in the Middle Ages, p. 136.

The Jews in Egypt and Palestine under the Fatimid Caliphs. (٦)

p. 241.

ولما اشتدت وطأة اضطهاد النصارى في عهد الحاكم بأمر الله أذن لهم في الخروج إلى بلاد الروم وقد حرصت الحكومة البيزنطية على أن يكون لها مركز ممتاز في أملاك الدولة الفاطمية وقد جعلها صلح عام ١٠٢١ م مع الخليفة الظاهر في مركز المدافع عن الكنيسة الشرقية وحاميها .

العلاقات مع جزر البحر الأبيض المتوسط

وأهم هذه الجزر الكبرى التي كان لمصر معها صلات تجارية صقلية وقبرص واقريطش وسنعالج كلا منها على حدة .

وكانت العلاقات بين مصر وصقلية قوية في العصر الفاطمي إذ ظلت الأخيرة خاضعة زمنا طويلا لحكم الفاطميين ولهذا أثره في سهولة الاتصال التجاري . أضف إلى هذا قرب هذه الجزيرة من السواحل المصرية إذ تقع في أقصى جنوب شبه جزيرة إيطاليا ولهذا كانت نقطة اتصال بين أوروبا ومصر ولا بد أن تمر بجوارها السفن المسافرة من مصر إلى الساحل الغربي لإيطاليا وإلى جنوب فرنسا وإيبيريا . وكان لدى هذه الجزيرة ما تصدره إلى مصر إذ تنسج بها الانواع الفاخرة من الاقمشة الحريرية لوفرة انتاج الحرير فيها على عكس الحال في الديار المصرية . وقد ذكر ناصر خسرو أن السفن تتوجه من موانئ مصر إلى هذه الجزيرة وتعود محملة بالمنسوجات وكانت القطعة الواحدة تباع في أسواق مدينة مصر بعشرة دنانير مغربية (٣) . إلا أن انقسام المسلمين في الجزيرة دفع بالبعض منهم إلى الاستنجاد بالنورمانديين وهؤلاء الاخرون انتهزوا الفرصة فقتلوا على الفرق المتنازعة واستولوا على الجزيرة . إلا أن العلاقات التجارية لم تنقطع وفي منشور أصدره الملك روجر الثاني سنة ١١٣٧ م إلى أهل سالرنو

The Jews in Egypt and Palestine under the Fatimid Caliphs(١)

p. 35. (نقل عن أبي صالح الأرمني)

Beazley: Dawn of Modern Geography, vol. II, p. 122. (٢)

Sefer Neme, p. 122. (٣)

جزاء على ولائهم له ولاسرته نجده يعد باستخدام ما في وسعه من نفوذ لدى البلاط الفاطمي حتى تخفض الرسوم التي يدفعونها في الاسكندرية إلى مستوى الرسوم التي كان التجار الصقليون يدفعونها (١). وهذا يدل على أن العلاقات بين مصر وصقلية كانت ودية برغم خضوع الأخيرة لحكم المسيحيين ولنا عومل التجار الصقليون معاملة ممتازة بالقياس إلى غيرهم من التجار الغربيين. وبعد بضع سنوات من هذا الوعد عقد روجر معاهدة مع الخليفة الفاطمي (٢) ولكن ما لبث الصقليون أن هاجموا سواحل مصر (٣) إلا أن هذا العمل لم يؤثر على ما يبدو في استئناف العلاقات الودية بين الدولتين (٤). ويخيل لنا أن الحكومة الفاطمية كانت حريصة على بقاء صلات الصداقة لأسباب اقتصادية وكذلك لأسباب سياسية بمعنى أنها تقدر قوة النورماندين ولا تريد أن يكونوا خصوما لها .

وبعد أن استولى البيزنطيون على قبرص أخذت هذه تفتح موانئها للتجار الغربيين وظلت علاقاتها ببلاد المسلمين قائمة لأن الجزيرة تهيء فرصا كثيرة للتجارة معهم فهي تنتج مقادير كبيرة من السلع التي يحتاجونها كالشمع والعسل (٥). ومما ساعد على سهولة الاتصال بها أن المسافة التي تفصلها عن موانئ مصر الشمالية والشام وتركيا واليونان لا تزيد عن رحلة يوم واحد (٦) ولهذا فمن الميسور أن تخرج إليها السفن المصرية من موانئ تنيس ودمياط بصفة خاصة. أضف إلى هذا أن قبرص على الطريق البحري من مصر إلى سواحل آسيا الصغرى وإلى القسطنطينية .

Heyd Histoire du Commerce, Tome I, p. 391. (١)

Ibid p. 392 (٢)

(٣) الإشارة هنا إلى هجوم قام به اسطول من ستين مركبا أرسلها ملك صقلية على دمياط في جمادى الآخرة سنة ٥٥٠ هـ ثم نزل الصقليون على تنيس ورشيد والاسكندرية فأكثروا فيها الفساد . ولقد حدث هذا الاعتداء في خلافة الفأتر ووزارة الصالح طلائع بن رزيك (المقرئ : الخطط ج ١ ص ٢١٤)

Heyd: Histoire du Commerce, Tome I, p. 302. (٤)

Cobham: Excerpta Cypria, p. 5 (نقلا عن المقدسي) (٥)

ibid p. 18. (quoted from L. voh Sacher, 1350 A. D.) (٦)

وكات اقريطش من أهم جزر بحر ايجه من حيث علاقاتها التجارية مع مصر بسبب وقوعها علي الطريق إلى مصر والشام بالنسبة الى السفن الآتية من بحر الأدرياتيك . أضف إلى هذا أن من أهم منتجاتها الشمع والعسل وهما من المواد التي تحتاج مصر إليها .

العلاقات مع بلاد المغرب وبرقة

كان استيلاء الفاطميين علي مصر ذا أثر كبير في نشاط التجارة بينها وبين بلاد المغرب نتيجة الخضوع الإقليمين إلى سلطة سياسية واحدة وبدا تزداد التسهيلات الممنوحة لتجارهما . وكانت مصر الطريق الذي تصل بواسطته غلات بلاد العرب والحبشة والهند والشرق الأقصى إلى شمالي إفريقية بل ان الحجاج المغاربة ظاوا طيلة العهد الفاطمي يسافرون إلى الحجاز بطريق مصر . حقيقة قد لا يختلف هذا عما كان عليه الحال في العصر السابق للفاطميين الا أن خضوع مصر لهم شجع المغاربة على السفر بطريق مصر حيث يقيم رأس الدولة الشيعية وله أتباع كثيرون في بلاد المغرب إلى حين انفصالها عنه فيما بعد . ولما اضطرت الأحوال في الشام وفلسطين في العصر الفاطمي الثاني أصبح طريق مصر أكثر أمنا وأخيرا استولى الصليبيون عليها فصارت مصر السبيل الوحيد الذي يتوجه منه حجاج شمالي إفريقية إلى الأماكن المقدمة . ويبدو أن عددهم كان كبيراً حتي اعتبرت الحكومة الفاطمية مصدر إيراد لها ففرضت عليهم المكس يدفعونه في عيذاب (١).

ولاداعي للافاضة في بيان أثر مرور الحجاج وقيام العلاقات الثقافية (٢) بين البلدين في تنمية التجارة بينهما خاصة وأن في بلاد المغرب غلات كانت مصر في حاجة إليها . وقد أمدنا البكري بمعلومات وافرة عما كانت تصدره بلاد المغرب إلى مصر من

(١) الادريسي : نزهة المشتاق ص ٥٥

(٢) ذكر ابن أبي اصبينة عن التيمي أنه حضر إلى مصر في عصر الفاطميين واتي بها الأطباء من أهلها وغيرهم ممن وفدوا من المغرب (عيون الأنباء في أخبار الأطباء .

زيت الزيتون والفواكه كما شرح لنا طرق الاتصال المائية بين البلدين ، وحدثنا عن الموانئ التي كانت تخدم إليها السفن المصرية ومن ذلك المهديّة التي كانت مرفأ السفن الآتية من الاسكندرية (١). وقد شاهدنا صخر خسر و في أسواق الفسطاط قطعاً من البسلور الصخري واردة من إقليم المغرب (٢) .

أما برقة فكان أكثر ذبائح أهل مصر منها (٣) ويحمل منها اليهم الصوف والعسل والقطران . ولم يمض وقت طويل حتى خلع المغرب طاعة الفاطميين ولا بد أن هذا الحادث أثر في العلاقات التجارية ولكن ما لبث أن تلاء الغزو الهلالي لإفريقية في القرن الحادى عشر ففضي على برقة ونشر الفوضى في بلاد المغرب ودمر الغزاة كالعاصمة الهوجاء الكثير من المراكز الصناعية ومناطق الغابات والاراضى الزراعية . وكان لا بد من انقضاء وقت حتى تفيق البلاد من عواقب هذا الهجوم الحرب وتستعيد نشاطها لا مع مصر وحدها بل مع غيرها من البلدان (٤).

ولا يفوتنا أن نذكر أن بلاد المغرب كانت ذات أهمية خاصة بالنسبة للقطر المصرى إذ أصبحت طريق الاتصال بينه وبين بلاد غانة وحوض السنغال والنيجر حيث تخرج القوافل من سجلماسة ضاربة في الصحراء نحو الجنوب ، فتعود بالتبر وغيره (٥) .

(١) المغرب في ذكر إفريقيا والمغرب ص ٥ و ٣٠ و ٤٧ و ٤٩ و ٨٢

(٢) Sefer Memeh, p 149

(٣) البكرى : المغرب في ذكر إفريقيا والمغرب ص ٥٥ . وقد علق آدم منز على هذا بقوله « ولم يذكر استيراد الحيوانات للذبح الا بمصر » (الحضارة العربية في القرن الرابع الهجرى ج ٢ ص ٢٩٢)

(٤) كتب Gautier فصلاً قيماً عن الغزو الهلالي في كتابه

Les Siècles obscurs du Magreb

(٥) كان ابن حوقل في القرن العاشر الميلادى أول من أشار إلى أهمية سجلماسة التي لم يكن ليدخلها أحد الا بطريق الصحراء كما أنه ذكر موقعها قرب مناجم الذهب . وحسب المسعودى والادريسي وياقوت ترجع شهرتها الى تجارة الذهب مع غانة الواقعة على مسيرة شهرين ناحية الجنوب - راجع :

E. W. Bovill Caravans of the old Sahara p. 43.

العلاقات مع اسبانيا

ذكر اليهودى Chasdai وزير عبدالرحمن الثالث في كتابه الى ملك الحزر مانصه « ونرى التجار يفدون بكثرة الى بلادنا من الاقطار الاجنبية والجزر خاصة من مصر وبلاد ابعده منا . وهم يحملون الينا العطور والاحجار الثمينة وأشياء أخرى كثيرة يحتاجها الملوك . وبعبارة أخرى كل منتجات مصر التي نحتاج اليها» (١). ويلاحظ أن هذا الوزير قد شغل نفسه بالحصول على معاومات عن الجاليات اليهودية في مختلف جهات العالم وقد تلقى تقريرا من مصر من الحاخام (٢) وكانت هذه المراسلات من العوامل البعيدة الاثر في تنمية العلاقات المالية والتجارية بين طوائف اليهود في البلدان المختلفة وكان هؤلاء من أكبر المشتغلين بالتجارة كما نعلم من دراسة تاريخهم الطويل . ولم يؤد قيام الدولة الفاطمية وامتلاكها مصر الى فتور في العلاقات مع اسبانيا الاسلامية بل لعلها بعد مضي وقت زادت العلاقة قوة ومتانة لأن من مصلحة الفاطميين أن تتوطد الصلات الحسنة مع مسامى اسبانيا إذ يعد الفريقان من الخوارج علي خلافة بغداد ، وليس من ريب أن اتساع نطاق التبادل التجاري من وسائل التفاهم ، بل إن اسبانيا المسلمة ربما قامت بدور الوسيط بين مصر والبلاد المسيحية كالبرتغال وفرنسا وربما انجلترا . ولهذا كان الاتصال بين البلدين الاسلاميين كبيرا (٣) ففي أيام الازمة الكبرى في خلافة المستنصر بالله الفاطمي كان تجار الاندلس يأتون بالقمح والشعير من بلادهم ويعودون بالجواهر والياقوت (٤). ولم يقصر تجار مصر في هذا الميدان بل عبروا البحر الأبيض المتوسط الى شبه جزيرة ايبيريا حيث رآهم الرحالة اليهودى بنيامين في مدينة برشاونه على الساحل الشرقى لشبه الجزيرة (٥) أما العلاقات الثقافية فالدليل عليها أسماء أولئك العلماء الفقهاء ممن زاروا مصر أو أقاموا بها خلال العصر الفاطمي معززين مكرمين وقد أمدنا المقري في كتابه «نفتح الطيب» بالكثير عنهم وعن حياتهم .

Heyd: Histoire du Commerce Tome I. p. 49. (١)

Beazley Dawn of Modern Geography vol. II, p. 220. (٢)

Landra Corso del Commercio. p. I. p. 95. (٣)

(٤) الاعتبار في حلي مدينة الفسطاط : ج ٤ ص ١٠٧

Beazley Dawn of Modern Geography vol. II p. 229. (٥)

العلاقات مع الشام والعراق والشرق الأوسط

وأرمينية وبلاد العرب

جعلت الظروف الطبيعية بلاد الشام تتم وحدة مصر الاقتصادية ، بل إن بعض الحكام ومن حولهم اعتبر جبال طوروس الحد الشمالي للقطر المصري ولذا اتجهت سياسة الحكومات التي تعاقبت علي مصر منذ الفراعنة إلى امتلاك الشام وربطها بمصر سياسيا واقتصاديا . ولم تشد سياسة الفاطميين عن هذه القاعدة لما يعود التسلط عليها من منافع اقتصادية فمن أحراشها ومناجمها يأخذون الأخشاب والحديد . وتلك البلاد في الوقت نفسه الطريق الطبيعي للاتصال بالعراق والشرق الأوسط وقد كفل قيام الدولة الفاطمية وامتلاكها لمصر والشام انتظام التجارة بين البلدين . فضلا عن هذا فقد كانت مصر تعرف قيمة بعض المنسوجات الشامية من صناعة بعلبك والأسلحة والأدوات النحاسية وغير ذلك من انتاج دمشق والتي رأها ناصر خسرو بكثرة في أسواق مدينة الفسطاط

ولم يكن استقرار الفاطميين في مصر ليؤدي إلى توقف الاتصال مع العراق بسبب الخلاف المذهبي بيني خلافتي القاهرة وبغداد . فقد كان المسيطر على السلطة في بغداد هم بنو بويه الذين نشأ بينهم وبين الفاطميين تفاهم وطيد يقوم على أساس اتحادهم وإياهم في المذهب الديني . وقد حدثنا صاحب كتاب « شذرات الذهب » أنه في عام ٣٦٩ هـ « ورد رسول العزيز صاحب مصر والشام إلى عضد الدولة ثم ورد رسول آخر فأجابه بما مضمونه من صدق الطوية وحسن النية » . وفي عهد المستنصر بالله الخليفة الفاطمي دعا له البساسيري التركي من فوق منابر بغداد وخيل لسادة القاهرة أن قد حان وقت سيادتهم لعاصمة العالم الاسلامي . ولما حلت المجاعة

في عهد المستنصر نفسه هرب الكثيرون من أهل مصر إلى العراق وكان تجارهم يأتون إلى مصر لشراء النفائس التي أخرجت من قصر الخليفة وبيعت بأبخس الأثمان بل إن الكثيرين ممن اشتغلوا بتجارة العراق أو اتصلوا بحاملها اقتنسوا الثروات الكبيرة (١) . ولا ننسى أيضا أن بعض ما خلفه الوزراء المصريون وما أخرج من قصور الخلفاء الفاطميين من نفائس و طرف كان من إخراج مناسج بغداد (٢) . وقد أنشئت الوكالة الآمرية لتجار العراق خاصة (٣) مما يدل على نشاط العلاقات بين البلدين . واتصلت مصر اتصالا مباشرا بآسيا الوسطى فكانت منسوجات الصعيد وأسيوط الصوفية تصدر إلى بلاد فارس حيث عرفت هناك باسم المصري (٤) . وأقام بعض المصريين - وهم من التجار على ما نعتقد - في بخارى فقد التقى المقدسي ببعضهم وسألهم عن بلادهم ونظم ملكية الأرض عندهم (٥) .

أما أرمينية فقد سكنها شعب امتاز بالنشاط والميل إلى أعمال التجارة وانتشر الكثيرون منهم في كثير من جهات العالم وكانت لهم في مصر جالية كبيرة وصحب بدر الجمالي جند كثيف منهم (٦) ، وتزايد نفوذهم وتولوا المناصب الكبيرة حتى انقلب الرأي العام عليهم . ولما استولى الأكراد على البلاد « حلت المصائب بالأرمن ، وطردهم بطريقهم وورهبانهم ، وأغلقت كنائسهم » (٧) . إن خصب مصر ووفرة إنتاجها الزراعي ، وجذب بلاد العرب مع استثناء

(١) المقرئزي : الحطط ج ١ ص ٤٢٤

(٢) اشتملت ثروة الوزير الأفضل بن أمير الجيوش بدر الجمالي على تسعين ألف توب عتابي

أ ، ابن ميسر : أخيار مصر ص ٥٧

ب ، الدكتور حسن إبراهيم حسن : الفاطميون في مصر ص ٢٥٣ وذلك في صدد الكلام على هدية البساسيري

(٣) المقرئزي : الحطط ج ١ ص ٤٥١

(٤) Nasiri Khosrou Sefer Nemeh p. 173.

(٥) أحسن التقاسيم ص ٢١٢

(٦) ابن خلدون : تاريخ المبتدأ والخبر ج ٤ ص ٦٤

(٧) Abu Saleh Churches and Monasteries of Egypt pp 2-3

إقليم اليمن وسهولة الانتقال براً وبحراً بين البلدين ، كل هذه ظروف طبيعية تجعل اتصالهما أمراً ضرورياً أضف إلى هذا أن الحجاز وبه الأماكن المقدسة كان قبلة الكثيرين من المصريين الذين يقومون بأداء فريضة الحج بأوعن طريق عدن وجدة كانت تنقل إلى مصر غلات الهند ، وشرقي آسيا خاصة . وأخيراً فقد كان ببلاد العرب ما تعطيه لمصر مقابل منتجاتها ، فهنالكَ البخور من اليمن ، وغير ذلك من المواد التي كان لها سوق رائجة لدى المصريين . وربما ساعد علي ازديادها في العصر الفاطمي الإقبال المتزايد على غلات شبه الجزيرة العربية من العطور وما شابهها ، ثم انتشار الدعوة للفاطميين زمنياً في بلاد العرب حيث ورث هؤلاء الحجاز فيما ورثوا عن الإخشيديين

العلاقات مع النوبة والسودان والحبشة

وكازت العلاقات بين مصر وبلاد النوبة ودية إلى حد كبير في العصر الفاطمي ، فقد كان ملوك النوبة يرسلون الهدايا علي الدوام إلى الخليفة الفاطمي بمصر ويعقدون المعاهدات بقصد منع اعتداء الجيوش المصرية على بلادهم (١) . ونقرأ في كتاب تاريخ بطارقة الاسكندرية أن البطريرق Christodule أرسل جرجس اسقف Natou إلى ملك النوبة Salmon لتدشين كنيسة أقامها الملك في بلاده (٢) . وحدث أن أبلغ أحد الناس الوزير بدر الجمالي أن ملك النوبة هدم مسجداً للمسلمين في بلاده ، فما كان من الوزير إلا أن بعث بالأمير حسام الدولة رسولا ليتحقق من

Nasiri Khosrou Sefer Nemeh p. 175.

(١)

Quatremère: Mémoires géographiques et historiques, Tome (٢)

II, p. 86.

صحة النبأ . وبعد حين عاد الرسول وقد اتضح كذب الأمر (١) ، ولما ثار الزعيم العربي كنز الدولة في منطقة أسوان ، والتجأ إلى بلاد النوبة سلمه ملكها إلى السلطات المصرية ، إجابة لطلب بدر الجمالي (٢) ، بل كان ملوك النوبة يطلبون أحياناً وساطة الحكومة المصرية في مسائلهم الدينية ، وعلاقاتهم بالكنيسة القبطية في مصر ، كما حدث عند ما أرسل الملك « بازيل » وفداً فيه ابنه إلى الوزير بدر الجمالي ، وكان الملك يطمع في مساعدة الوزير له حتى تعين الكنيسة هذا الابن رئيساً دينياً للنوبة (٣) .

ويبدو أن الفاطميين كانوا يطمعون في حمل أهل النوبة على اعتناق الاسلام ، وقد حدثت محاولات (بين ٩٧٥ و ٩٩٦ م) من هذا القبيل ، فلم تؤد إلى النتيجة المرجوة ، إلا أن بعض أهل مصر أقام في شمالي النوبة ، وامتلك الأراضى ؛ وأسلم عدد من النوبيين في الأراضى الممتدة من أسوان حتى الشلال الثانى (٤) ، وكان الانتقال بين البلدين أمراً مألوفاً ، فقد أذن الحاكم بأمر الله في عهد الاضطهاد الكبير للنصارى بالخروج إلى بلاد النوبة ، واستفاد كثيرون من هذا الترخيص (٥) وهذه العوامل جميعها كانت سبباً في ازدياد العلاقات الاقتصادية في العصر الفاطمى ، فقد كان تجار مصر يحملون إلى بلاد النوبة الكثير من أدوات الزينة (٦) ، وكان الرقيق من النوبة موضع تقدير المصريين خلال العصور الوسطى (٧) . ورغم قلة الوثائق عن مدى العلاقات مع الحبشة فإن ما أمددنا به المؤرخون ، والجغرافيون ، والرحالة من معلومات قليلة يدل على نشاط التجارة بين البلدين ، فقد كانت المراكب تآتى إلى عيذاب محملة بالبضائع من الحبشة وزنجبار حيث تؤخذ عليها

Quatremère Mémoires Geographiques et Historiques, (١) (٢) (٣) Tome. II: pp. 68-90

Macmichael The Arab Tribes in the Sudan Vol. 1, p. 169. (٤)

(٥) أبو صالح الأرمي : كنائس وأديرة مصر ص ٣٥

Nasiri Khosrou: Sefer Nemeh p. 116. (٦)

(٧) ابن الوردي : جزيرة المعائب ص ٤٣

المكوس (١) ، وكانت مصر تستورد من الحبشة الرقيق ، وجلود الجاموس (٢) وكثيراً ما تبودلت السفارات بين حكام البلدين ، فقد حدثنا المقرئى : أنه لما اعتلى ميخائيل الحبسى عرش البطريكية عام ٤٨٢ هـ أرسله المستنصر بهدية سنوية إلى الحبشة ، فتلقاء ملكها وسأله عن سبب قدومه فعرفه نقص النيل في مصر وضرر أهلها بسبب ذلك ، فأمر الملك في الحال بفتح سد يجرى منه الماء إلى أرض مصر ففتح وزاد النيل في ليلة واحدة ثلاثة أذرع . ولما عاد البطريق خلع عليه المستنصر وأحسن إليه (٣) . ومن المؤكد أن الروابط الدينية التي قامت بين الحبشة المسيحية والكنيسة في مصر كانت تستدعى تبادل الوفود والسفارات ، مما يؤدي بدوره إلى نمو العلاقات التجارية . وإذا صح السبب الذى ذكره المقرئى لكان أهل مصر في القرن الخامس الهجرى على علم تام بالرابطة المائية بين بلادهم ومصدر الفيضان . ونعتقد أن هذه السفارة حدثت حين اشتداد المجاعة والوباء ، وأن الغرض منها قد يكون محاولة من جانب الحكومة الفاطمية في سبيل الحصول على ما يخفف من وطأة هذه الأزمة الشديدة التي كانت البلاد ترزح تحت نيرها ، وليست لدينا أدلة كثيرة تلقى ضوءاً على العلاقات بين مصر والسودان ، ولكننا نعلم أن الحريم الذين رآهم المقدس في مصر ، وهم أجود الأجناس كانوا من السودان (٤) ، وكان الخليفة العزيز بالله ، يميل إلى الطير والحيوان يأتي بهما من السودان (٥) . ولا شك أن القوافل كانت تتردد بين البلدين وتعود محملة بالسلع كالتبر ومن الفيل ، وغير ذلك كما هو الحال اليوم .

أما غانة فكانت لها مع مصر علاقات من أيام الفراعنة . دليل الآثار التي

Ibid p. 178.

(١)

Ibid pp 149-150

(٢)

(٣) المقرئى : الخطط والآثار ج ٢ ص ٤٩٦

(٤) أحسن التقاسيم ص ٢٤٢

Stanley Lane-Poole The Story of Cairo p 134

(٥)

Depping Histoire du Commerce entre le Levant et l' Europe (٦)

Tome I, pp 76-70

كشفت حديثاً بتلك البلاد النائية (١) . وفي أوائل العصر الفاطمي كان هناك طريق مباشر بين مصر وبلاد غانة عبر الصحراء الكبرى ثم أهمل بسبب العواصف الرملية وقطاع الطرق (٢) وقبائل البدو المنتشرة في تلك المناطق ، فتحول الاتجاه وأصبح الاتصال بين البلدين بطريق بلاد المغرب حيث تتصل سجاجماسة اتصالاً مباشراً ببلاد غانة (٣) . ولا ريب أن هذا الطريق نفسه كان يستخدمه المسلمون من أهل غانة في طريقهم إلى زيارة الأماكن المقدسة في الحجاز .

العلاقات مع الصين

كانت مصر تستورد الكثير من غلات الهند والصين وجزر الهند الشرقية . والمعروف أن التجار العرب كانوا يحملون هذه البضائع إلى عدن أو جدة (٤) ومنها تنقل عبر البحر الأحمر إلى القطر المصري . والذي نود معرفته هو : هل كان التجار من أهل مصر يتوجهون بأنفسهم إلى تلك البلاد النائية ، ترجع صعوبة تحقيق هذا الموضوع إلى أن المصادر العربية لا تذكر سوى عبارة « المسامون » أو « العرب » كما يستدل في دراسة أقوال ابن خرداذبه وسليمان الفارسي وابن سراييوم . والأرديسي وغيرهم (٥) دون أن يحددوا وطن هؤلاء المسلمين . أضيف

La Roucière Sa' Decouverte de l'Afrique au moyen Age, Tome (١)
I p 74

(٢) آدم مز : الحضارة العربية في القرن الرابع الهجري ج ٢ ص ٣٥٥
(٣) أنظر ما كتب في هذا الموضوع في دائرة المعارف الإسلامية « وموقع غانة بين السودان والصحراء جعلها مركزاً تجارياً هاماً من أقدم العصور ! الكبرى : المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب ص ١٧١ » في القرن العاشر الميلادي اشتبك ملوك غانة في حروب مع البربر ولكن ثم لهم النصر أخيراً وأقاموا خاكماً من السود هناك وخلال الخمسين سنة التالية ظلت هذه أقوى دولة بالسودان وكانت تتكون من مدينتين في سهل يسكن احداها المسلمون وبها اثني عشر مسجداً «
دائرة المعارف الإسلامية

(٤) راجع كتاب كنوز الفاطميين للدكتور زكي محمد حسن ص : ١٧٠

Ferrand: Relations des voyages

(٥)

إلى هذا أن المصادر الصينية التي اعتمد عليها مؤلف كتاب «الاسلام في بلاد الصين (١) تتكلم عن التجار المسلمين جميعاً بأنهم من العرب . إزاء هذا التعميم لا نرى مانعاً من القول سلفاً أن هؤلاء التجار لا يقتصر أمرهم على أهل شبه الجزيرة العربية وحدها ، بل منهم تجار من مصر وبلاد فارس وغيرها من الشعوب الاسلامية في غرب آسيا وشمالى إفريقيا . يؤيد هذا الرأى ماقاله أبو حامد الأندلسى فى كتابه (تحفة الألباب ص ١٠٦ - ١٠٨) « كنت بمصر سنة اثنى عشرة وخمسةائة من الهجرة ، واجتمعت فيها بالشيخ ابن العباس الحجازى . وكان ممن أقام بأرض الصين والهند أربعين سنة فحدثنى عنها وعن عجائبها . . . وعن اللبس الذى إذا دهنوا به جرحاً زال ألمه . فقلت له : لما ذالم يأت شهره منه . فقال جئت بكثير ولكننه ذهب فى جملة من أموالى ذهبت فى بحر الصين والهند إلى أن وصلت إلى بحر القلزم عشر سفن وإنما بقى معى سفينة صغيرة . وقد أهدي إلى الأفضل قطعة عود هندي وزنتها خمسون منا وأهدى من قصاع الصين وأوانيتها ما يشبه الياقوت حسناً من الجنس المحرم » ولا شك أن أبا العباس هذا ليس إلا واحداً من الكثيرين من أهل مصر (٢) تاجروا مع الهند والصين ؛ وأقام بعضهم بها طويلاً . حتى إذا ما جمع ثروة كافية هزه الحنين إلى الوطن فعاد إلى بلاده .

وقد ذكر Chau-Ju-Kua مراقب الجمارك فى مدينة كانتون الواقعة على الساحل الشرقى لبلاد الصين معلومات لا تنطبق إلا على مصر . فقال : « ويعيش الناس » (أى فى البلاد التي يتكلم عليها) على الخبز واللحم . ولا يأكلون الأرز ويسود الطقس الجاف . وإذا نزل المظر أتلف الزرع . . . وتوجد بهذه البلاد مدينة

P Darby de Thiersaut Le Mahometisme en Chine Tome I (١)
p 60 etc

(٢) قد يعترض على هذا بأن اسم الرجل نفسه يدل على أنه ليس من أهل مصر والذي نراه فى هذا الصدد أن الرجل من أفراد تلك الأسر العربية التي نزحت الى مصر واستوطنت مدينتها وريفها واشتغل أفرادها بمختلف المهن من زراعة وصناعة وتجارة وبرغم اقامتها بمصر احتفظت بألقابها ! وحتى اليوم نجد عشرات الأمثلة على صحة ما نقول

Lirèyé يرى المترجم أنها (القاهرة) على شاطئ النهر (١) . وقد تكلم أيضا على مدينة بناها أجنبي وسرقت منارتها بحيلة (٢) . ولا شك أنه يقصد مدينة الاسكندرية وكانت شهرة منارتها قد عمّت الآفاق . هذه العبارة التي اقتبسناها من مؤلف الكاتب الصيني تؤيد وجود علاقات مباشرة بين بلاده ومصر إذ الأقرب إلى المعقول أن الرجل وهو في مركز رسمي له أهميته . كان يجتهد دائما في الحصول على معلومات عن البلاد التي لها علاقات تجارية مع أمته من قوم ينتمون إلى هذه البلاد فعلا ، وتلك كانت عادة شائعة في بلاد الصين (٣) . إذ يكلف رجال الدولة بسؤال الواردين من الأجانب عن المعلومات عن أوطانهم . فكأن شاو يوكوا حصل على المعلومات ، التي أوردتها في كتابه من تجار مصريين : إما من المقيمين في كانتون بصفة دائمة ، وإما من المترددين عليها بين حين وآخر لحمل منتجات البلاد الصينية .

(١) Chau-Ju-Kua: Chinese Trade (Translated by Hirth and

Rockhitl p, 124,

ibid p 146

(٢)

(٣) يلاحظ أن نفس الشيء كان يحدث في غير بلاد الصين ويتضح ذلك مما حدث

مع أحمد بن حسان رفيق ابن جبير عند نزولها نهر الاسكندرية (راجع كتاب

الرحلة ص ٣٩ وما بعدها)

أثر الحروب الصليبية على التجارة

في مصر

في عام ١٠٩٦ بدأت الحرب الصليبية الأولى ولم ينقض عامان حتي سقطت مدن الرها وأنطاكية . وفي سنة ١٠٩٩ استولى الصليبيون على بيت المقدس وتابعوا بعد ذلك فتوحهم حتى دانت فلسطين والشام لسلطانهم ، وكانت أساطيل المدن الايطالية من العوامل الفعالة في سقوط البلاد الساحلية .

ولا ريب أن هذا الحادث العظيم قد أحدث اضطراباً بالغاً وأدى في أول الأمر الى توقف العلاقات التجارية بين مصر والشام والعراق من جهة ، وبين مصر وأوروبا من جهة أخرى .

فالطريق البري الى دمشق والى الحجاز أصبح استخدامه محفوفاً بأعظم المخاطر التي تجعل من السير فيه مجازفة ، وذلك لما كان يقوم به صاحب الكرك المسيحي من مهاجمة قوافل المساميين . وكذلك كان طريق الساحل من الموأ، المصرية الى عسقلان ، آخر معقل في أيدي الفاطميين قبل سقوطه تحت رحمة الصليبيين وأساطيلهم التي تتربص لسفن المصريين . أضف إلى ذلك أن الاعتداء المسيحي على الشرق لا بد أنه كان له صدى ودوى عظيم في الرأي العام المصري ؛ وفي سياسة الفاطميين إزاء التجار الغربيين . بل ان الشعوب المسيحية في أوروبا لا بد أن ثار ضميرها على أى اتصال بمصر تحصل بواسطته على ما يلزمها من مواد الحرب ، كالحديد والأخشاب الأمر الذي يساعد على ازدياد قوتها . ومما يدل على صحة هذا القول المراسم التي أصدرها حاكم البندقية الدوج بيتروزباني

Pietro Ziani عام ١١٢٦ ، وقناصل جنوه عام ١١٥١ م بتجريم الاتجار مع القطر المصري .

ذكرنا من قبل أن غلات آسيا الوسطى والشرقية كانت تصل إلى غرب

آسيا ومصر وجنوبي أوروبا بطرق مختلفة ، وأوضحنا إلى أي حد كان طريق البحر الأحمر والنيل الطريق المفضل ، اذ هو على الأقل يمتاز بقلة التكاليف نسبياً . الا أن استقرار الأوربيين في بلاد الشام فتح بلا ريب موانئها للتجار الغربيين وأصبحت الشام منافساً كبيراً للشأن لطريق مصر الذي كان الصليبيون يسعون الى اهمال شأنه ، خاصة وقد أخذوا يمنحون التجار الأوربيين في ايطاليا وفرنسا وغيرها امتيازات سخية كلها اغراء ، كالأعفاء التام في بعض الأحيان من الرسوم الجمركية (١) ، وحرية الاتجار المطلقة (٢) ، والحق في اقامة ما يشاءون من حوانيت ومساكن . مثل هذه المزايا ما كان في استطاعة الأوربيين الحصول عليها من الخلفاء الفاطميين الأمر الذي كان يؤذن بتفضيل هؤلاء التجار استخدام طريق الشام مما يهدد تجارة مصر الخارجية ورخائها بأعظم الأخطار .

وقد أثرت الحرب الصليبية الأولى على طرق المواصلات بمصر . فامتلاك المسيحيين لحصن الكرك قطع طريق الحج والتجارة البرى فاضطر التجار والحجاج الى البحث عن طريق آخر أكثر أمناً . فانتقل النشاط التجارى الى النيل الأوسط والأعلى فى مصر وأصبح التجار والحجاج يتوجهون فى النيل حتى قوص أو أسوان ثم يعبرون الصحراء الشرقية الى عيذاب ومنها يبحرون فى البحر الأحمر إلى جدة . والواقع أن هذه الطريق أخذت تزداد أهمية حتى أصبح الطريق الرئيسى . وأكبر شاهد على ذلك أوصاف الأدريسى وابن جبير عما شاهداه من حركة تجارية قوية فى ميناء عيذاب الصغير . وهكذا حدث تعديل فى وسائل انتقال المتاجر فى مصر واستمر هذا الطريق الجنوبى محتفظاً بقوته وأهميته حتى القرن الرابع عشر الميلادى .

إلا أن نار التعصب التى أثارها هجوم المسيحية على الاسلام ما لبثت أن أخذت فى الخمود وأدرك الفريقان أن العامل الاقتصادى أقوى أثراً من العاطفة الدينية فاستؤنف الاتصال التجارى بين مصر وأوروبا ، بل زاد قوة عما كان عليه ودخلت

Depping: Histoire du Commerce entre le Levant et l' Europe (١)

Tome II p 70

Ibid p 74

(٢)

دول أوروبية أخرى في الميدان لم تسكن لها من قبل أية علاقات بمصر . وحتى الصليبيون في فلسطين أخذوا يسمحون بمرور القوافل من مصر إلى الشام والعراق لما يعود عليهم هذا العمل من فائدة مالية محققة بسبب الرسوم التي يفرضونها على المتاجر التي تمر بالأراضي الخاضعة لسلطاتهم . وكذلك أخذت المراكب تسير إلى الشام ، فقد روى أبو شامة في حوادث سنة ٥٦٧ هـ « خرجت مراكب من مصر إلى الشام ، فأخذ الأفرنج في اللاذقية مركبين مملوءتين بالأمعة ، وكان نور الدين قد هادنهم » (١) .

أما التجارة مع أوروبا فتسع نطاقها وكثر ورود سفنها إلى الاسكندرية وزادت الاتفاقات بين الحكومة الفاطمية والأجانب لتسوية كثير من المشاكل وتنظيم العلاقات على قواعد مقررة . وأصبحت الاسكندرية مستودع العالمين ، وقد راعت حركتها الكبيرة الرحالة اليهودي التطيلي فيحدثنا أنه شاهد في مينائها سفناً عدة تنتمي إلى تسع وعشرين دولة ومدينة أوروبية مثل « تسكانيا وأبوليا واماقي وصقلية وبلنسية وأسبانيا وقطلونيا وروسيا وألمانيا وإنجلترا والدنمرك وبرغنديه وجنوه وبروفانس وبيزا وغسقونيا وارغونه ونافار وراكوفيا وغاليسيا وايلدي فرانس وارثواومين Maine وسكسونيا ولابوى Lapouille (٢) .

(١) كتاب الروضتين في أخبار الدولتين ج ١ ص ٢٠٣

a) Beazley: Dawn of Modern Geography vol II p. 263. (٢)

b) Heyd: Histoire du Commerce Tome I p. 3.

وهذه القائمة الطويلة التي أوردتها بنيامين ولم يراع الترتيب في ذكر الأسماء عرضة لكثير من الشك لأنها تمتاز بطابع المغالاة المبني على الحماسة والاعجاب والرغبة في إظهار أهمية مدينة دولية كلاسكندرية . ويرتاب هايد في صحتها ودقتها ويستبعد كثيراً أن ترقى الأحوال في ألمانيا وسكسونيا وغسقونيا في القرن الثاني عشر إلى الحد الذي يجعل هذه الدول ترسل سفنها إلى ميناء الاسكندرية ، كما أنه يستبعد أيضاً بل هو لا يصدق أن الروسيات تبحر بسفنها في البحر الأسود والبوغازات والبحر الأبيض إلى موانئ القطر المصري (Ibid, p. 389) ونرى أن الروسيات لم تسكن في حاجة لأن تفعل هذا في سبيل الحصول على غلات آسيا في الوقت الذي تستطيع شراءها من أسواق القسطنطينية وهي المدينة الأقرب إليها؛ أضف إلى هذا أن تجار بغداد كانوا يذهبون ببضائعهم إلى سواحل البحر الأسود

العقبات التي قامت في سبيل التجارة الخارجية

برغم النشاط التجاري الكبير الذي أوضحناه فقد كانت هناك عقبات كثيرة في طريقه منها الاختلافات الناشئة من ميول الحكام والوزراء ، فضلا عن اضطرابات العلاقات السياسية مما كان يؤدي في بعض الأحيان إلى عرقلة الاتصال التجاري . فاذا حدثت إساءة مثلا رأينا الخليفة يقبض علي رعايا الدولة أو المدينة المتهمه في نظره ، ويغلق فنادقهم ، ويصادر أملاكهم . وإلى جانب هذا كثيرا ما نشأت منازعات بشأن تقدير الرسوم الجمركية وذلك لعدم وجود قواعد ثابتة . ويتصل بهذا أيضا بعض الحوادث الدالة علي سوء النية أو التصرف من قبل رجال السلطات الجمركية . ويرى ماس لاترى أن اقتصار التجار الغربيين على الثغور وعدم محاولتهم النفوذ إلى داخلية البلاد والاتصال مباشرة بالشعب من العوامل التي

== وبحر الخزر . أما بيزلي (Ibid, p. 263) فيزعم أن بنيامين ألف هذه القائمة من أسماء الفنادق التي رآها في الاسكندرية وهو رأى نرجو أن نخالفه فيه إذ من البعيد علينا أن نصدق أن يكون لالنجترا والدمرك جالبات محترمة العدد في مصر إذ ذاك كما أنه ليس من الضروري أن يكون اسم الفندق دالا على وجود جالية . ويرى Asher — الذي قام بنشر رحلة بنيامين والتعليق عليها — أن بعض الأسماء التي أوردها المؤلف في حاجة الى تصحيح ويقول أن فالنسيا يقصد بها في الحقيقة فلورنسا إذ أن الأولى لم تمتدق المسيحية حتى ١١٧٠ م كما يظن أن اسم راجوزا أقرب احتمالا من اسم راكوفيا (أنظر الحاشية في : Beazley Dawn of Modern Geography vol II, p. 263 ولكن Newbigin يرى رأيا مخالفا بصددر اجوزا إذ يقول إن شهرتها التجارية وعلاقتها التجارية ترجع إلى ما بعد العصور الوسطى (The Nediterranean Lands p 190) . والخلاصة أن في ذكر هذه الأسماء كلها اسرافا في التعبير من جانب السائح التطيلي ولكننا مع تعديها على هذا النحو نجد أن الاسكندرية كانت محطة تفد إليها سفن كثير من الشعوب الأوربية في أواخر العصر الفاطمي .

حدث من التوسع التجارى (١) . ويبدو أن هذا لم يكن بمحض اختيارهم بسبب ما ساد هذا العصر من روح التعصب والشك من جانب أفراد الشعب نفسه فضلاً عن الأخطار التي قد يتعرض لها التجار في داخل البلاد والتي لم يكن ينجو منها المسامون، الأجانب منهم أو أهل البلاد أنفسهم . وقد يكون من المحتمل أن الحكومة الفاطمية كانت تقصر نشاطهم على أماكن معينة قياساً على ما كانت تفعله دول بلاد المغرب في ذلك العصر .

ولعل انتشار القرصنة في البحر الأبيض كان من أكبر الأخطار التي واجهتها التجارة الخارجية . ويقول Depping بضرورة التفرقة بين نوعين من القرصان ، الأول ويشمل Pirates وكانوا في العادة ينتمون إلى حزب سياسى أصيب بالهزيمة في بلاده وأبعد منها ، فدفعهم اليأس إلى القرصنة ضد مواطنيهم والأجانب على حد سواء ، وكان هؤلاء يعتبرون أعداء للجنس البشرى كله . والصف الثاني وقد أطلق عليه اسم Corsaires وكان تسليحهم يتم بموافقة حكوماتهم ويرتادون البحر مهاجمين السفن التابعة لأعداء وطنهم . وكانوا يوقفون السفن المحايدة ويفتشونها للتأكد من أنها لا تحمل مواد غذائية أو أسلحة مرسلة إلى هؤلاء الأعداء .

ورجال هذه الطبقة من القرصان يمثلون حرباً غير نظامية أو هم أشبه برجال حرب العصابات (٢) . وينطبق وصف الصف الثاني على قرصان المسلمين الذين جعلوا همهم الأكبر اقتناص سفن المسيحيين وسلبها وقتل ركبها أو أسرهم ويعودون إلى الموانئ الإسلامية ليبيعهم أو لاقتنائهم، كما حدثنا Mann في كتابه الذي سبقته الإشارة إليه ص ٢٢ « وبعد أن يتزودوا بالموثن والسلاح يعودون إلى استئناف عملهم . وكان في المحيط الهندي على مقربة من سواحل بلاد العرب لصوص اتخذوا من جزيرة

Documents . . . , p. 83.

(١)

Depping: Histoire du Commerce entre le Levant et l' Europe (٢)

Tome II p. 329-7.

سقطرى وكرآ لهم ، وكانوا يهاجمون السفن المحملة بالمتاجر دون أى تفرقة بين أجناسهم وأديانهم . ورغم تطهير البحر الأبيض الشرقى نوعاً بعد استيلاء المسيحيين على قبرص وكريت لم يصبح السفر آمناً وظلت الرحلة تعتبر خطيرة « (١) . وكذلك كانت طرق القوافل البرية المتجهة إلى الشام والحجاز وبلاد المغرب والسودان والحبشة عرضة لهجمات قبائل البدو « وقطاع الطرق » .

وأخيراً نلاحظ أن تأخر فن الملاحة في ذلك العصر وصغر حجم السفن البحرية وقلة عدد الرحلات التي اقتصرت على واحدة او اثنتين في العام (٢) وعدم العناية بتمهيد الطرق البرية - كل هذه كانت من العوامل التي تجعل التجارة الخارجية قليلة بالقياس إلى ما أصبح عليه الحال في أواخر العصور الوسطى .

الامتيازات التي منحها الخلفاء الفاطميون للتجار الأوربيين

مما يدعو إلى الأسف حقا عدم توافر الوثائق العربية التي تفصل أنواع الامتيازات التجارية التي كان الخلفاء الفاطميون يمنحونها لتجار أوروبا المسيحيين بغية تشجيعهم علي الاتجار مع هذه البلاد . ولا داعي للظن أن هذه الاتفاقات كانت شفوية فمن المؤكد أن هذه المنح كانت تصدر بها مراسيم حتى تكون مرجعا لما قد ينشأ في المستقبل من خلاف . فقد عقد Ingulf معاهدة مع الحكومة الفاطمية (٣) . وقد عثر في سجلات مدينة جنوا علي كتب بينها خطاب يمنح الخليفة

J. Mann: The Jews in Egypt and Palestine under the Fatimid (١)
Caliphs

جاء في الصحيفة ٣٤ (وكانت الطرق — الى الشام — خطيرة في السفر) وفي

موضع آخر (قابلت قافلة قطاع الطرق وبالكاد نجوا بأرواحهم)

Max Weber: General Economic History p 208 (٢)

(والمؤلف يتكلم عن القوافل البحرية التي كانت تبعت بها جنوه والبنديقية)

والنظر الفصل الذي كتبناه عن النظم المتعلقة بالتجارة

Beazley: Dawn of Modern Geography vol II, p, 421, (١)

الفاطمي فيه حمايته لأهل مدينة مسيحية (١). إلا أن الكثير من هذه الوثائق يبدو أن يد الزمن قد امتدت اليه بالضياع والتلف ولم يحفظ لنا منها إلا القليل ، أو أن بعضها لم يكشف عنه بعد . وفي تحليلنا لهذه الامتيازات سترجع إلى الشذرات القليلة التي أوردها الكتاب الغربيون ممن تناولوا موضوع التجارة الشرقية بالبحث . وكذلك سترجع الى صور المعاهدات التي عقدتها المدن الايطالية مع دول إقليم المغرب في ذلك العهد ولا نعتقد أنها تختلف كثيراً في جوهرها وطابعها عما كانت هذه المدن تسعى الى نيله من الخلفاء الفاطميين اذ المصالح متشابهة والعلاقات تكاد تكون واحدة والروح التي أملت هذه المساعي غير مختلفة في بلاد المغرب عنها في مصر . كما أننا قد نعتمد على نوع ما حصل عليه التجار الغربيون من امتيازات من حكام مصر الذين خلفوا الدولة الفاطمية مباشرة . وانا لندرجو أن نوفق الى تقديم صورة واضحة لهذا الموضوع الذي يتصل اتصالاً وثيقاً بتجارة مصر الخارجية مع الأمم المسيحية .

الحماية :

ان أول عنصر من عناصر استقرار التجارة أن يطمئن التاجر على حياته وأمواله وبضاعته . فهو حريص كل الحرص أن يحصل علي الأمان الكافي والضمانات اللازمة التي تهىء لنشاطه أوسع الحدود في البلد الأجنبي الذي كان يتاجر معه أو علي الأقل في المناطق التي تحدد له . والكتاب الذي عثر عليه في سجلات مدينة جنوا في الفترة (١١٥٥ — ١١٦٦) يمنح أهل المدينة المذكورة حماية الحكومة المصرية . وهذه الحماية تشمل بالطبع عدم الاعتداء على التجار بلا مسوغ سواء من قبل السلطات أو الشعب نفسه ، كما أن فيها حرية التصرف بالبضائع ببيعها أو إعادتها إلى أوروبا في حالة عدم ملائمة الثمن أو الظروف . واذا تعرضت سفن التجار إلى خطر ما من الأخطار فلها أن تلجأ الى الموانئ المصرية . ولما كان كثير من التجار المصريين يسافرون ببضائعهم إلى البلاد الأجنبية كما أوضحنا من قبل فمن المؤكد أن الحكومة الفاطمية كانت تشترط نفس هذه المعاملة والضمانات لرعاياها.

ومن جهة أخرى لا بد أنهم كانوا يتفوقون على تنظيم بعض المسائل المتعلقة بالمسئولية الفردية أو المشتركة . فسفارة رانيري البيزي (١) كانت نتيجة لما اتخذته الحكومة المصرية من إجراءات شديدة ضد مواطنيه إثر اعتداء بعض الركاب البيزيين على زملائهم المسامين . فكأن السلطات المصرية أشركت التجار المقيمين في بلادها في المسئولية عن عمل ارتكبه بعض مواطنيهم ، وليس بينهم تواطؤ ، فهذه النظرة القائمة على أساس المسئولية المشتركة لا بد أنها كانت تثير كثيراً من المشاكل ، وتستأهل نوعاً من الاتفاق بشأنها . ويخيل إلينا أن هذا كان من المسائل الشائكة إذ لم يكن القانون الدولي قد ثبت في تلك العصور .

الوقاية :

وكان التجار الإيطاليون وغيرهم يحرصون على أن ينالوا من الحكومة المصرية الإذن لهم بإنشاء الفنادق الخاصة بهم والكنائس لإقامة شعائهم والمستشفيات لمعالجة المرضى منهم والبيوت لا يواء من يرد من مواطنيهم . وكانت الحكومة الفاطمية تمنحهم هذا الامتياز . فقد ذكر بنيامين عن الاسكندرية أن لكل جالية أجنبية بها فندق . وقد وعد الخليفة العاضد أهل بيزا بترميم فنادقهم (٢) . وكان لتجار الروم حتى خاص بهم في القسطنطينية (٣) . وقد اشتمل الاتفاق الذي عقده مندوب بيزا Alplerpandus مع صلاح الدين الأيوبي على حق أهل المدينة في ممارسة شعائهم الدينية واستعمال موازينهم ومقاييسهم (٤) كما ذكر هايد في كتابه عن تجارة الشرق (ج ١ ص ٣٩٧) .

مراعاة التقاليد :

ولا بد أن الحكومات المسيحية كانت تقدم التعهدات الكافية على حرص رعاياها المقيمين بمصر من حيث مراعاة تقاليد البلاد وشعور أهلها الديني كالاتناع عن دق أجراس الكنائس وشرب الخمر في أيام الجمع وفي شهر رمضان ، أو السير بجناز من يموت منهم في الطرقات العامة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

(١) Heyd: Histoire du Commerce, Tomé I, pp. 392-3.

(٢) Beazley: Dawn of Modern Geography, Vol. II, p. 431.

(٣) يحيى بن سعيد : التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق ص ١٧٨

ومن المؤكد أن التجار الغربيين كان يعينهم كثيراً مراعاة هذه الأمور حرصاً على مصالحهم التجارية أن تتعرض لاعتداء العامة وما كان أيسر على هؤلاء العامة أن يثوروا على الأجانب إذا اشتموا رائحة المساس بالشعور الديني ، بل إن رواج اشاعة كاذبة كان يكفي في ذلك العصر لاستفزازهم كما حدث حين اعتدوا على التجار الروم بالقتل والسلب بمجرد الظن أن لهم دخلاً في احراق الاسطول الذي كان قد أعده العزيز (١) .

القرصنة :

وهذا أهم ما كانت تنفق على مقاومته الدول المتعاقدة مع مصر لأن في هذا العمل ضماناً وافيةً لانتظام سير التجارة ، وقد رأينا كيف اعتبرت الحكومة الفاطمية في المعاهدة التي عقدها مع بيزا أن المسافرين في حالة غير سلمية أو على ظهر سفن حربية غير جديرين بحمايتهم ، بل هم في نظرها من القرصان الذين تطاردتهم قواتها وتعمل على الفتك بهم (٢) ، ويؤيد هذا نصوص المعاهدة التي عقدها جنوا مع دولة الموحدين عام ١١٥٣ (٣) ، والاتفاق الذي أبرم بين بيزا وسلطان مراکش عام ١١٨٦ (٤) .

عزم الاعتراف :

في المفاوضات التي أجرتها الحكومة البيزنطية طلبت من الخليفة الفاطمي اذ ذلك ألا يساعد أمير صقلية في حرب ضد الروم (٥) كما أن الحكومة الفاطمية اشترطت في المعاهدة مع بيزا أن لا تنضم الأخيرة الى الصليبيين في الشام (٦) اذ في هذا العمل اخلاقاً بالعلاقات الودية ، مما يجعل الحكومة المصرية في حل من الغاء ماسبق لها منحه من امتيازات تجارية ، وهذا الاجراء السليم يتفق فعلاً مع قواعد القانون الدولي الحديث وأصوله .

(١) يحيى بن سعيد : التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق ص ١٧٨

(٢) Heyd. Histoire du Commerce, Tome I, pp. 393-4. (٢)

(٣) Mas Latrie: Documents, p. 47. (٣)

(٤) Ibid, p. 94. (٤)

(٥) يحيى بن سعيد : التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق ص ٢٧٠ — ٢٧١

(٦) Heyd: Histoire du Commerce, Tome I, pp. 393 - 4. (٦)

الرسوم الجمركية :

كانت الاتفاقات تنصب بوجه خاص على الرسوم التي يدفعها التجار على الواردات والصادرات ، وذلك بتحديد نسبة مئوية معقولة . ويبدو أنه لم تكن هناك قاعدة مقررة ثابتة بل كانت الحكومة الفاطمية تتبع نظام التفضيل *preferential system* لاعتبارات مختلفة . وبعبارة أخرى كانت تستخدم الرسوم الجمركية سلاحاً في يدها ووسيلة من وسائل الضغط ، ولذا اهتم التجار بالحصول على تخفيض المبالغ التي يدفعونها عما ينقلونه من متاجر يدل على ذلك ما وعد به روجر الثاني أهل امالفي ، وسالرنو عام ١١٣٧ بالسعي لدى الحكومة المصرية في هذا الصدد (١) . وفي معاهدة جنوا سنة ١١٦٠ م مع دولة الموحدين حددت الرسوم على السلع التي يحملها التجار الجنوبيون الى الموحدين بنسبة قدرها ٠.٨ / . (٢) ولكن يظهر في مصر أنها كانت تتراوح بين ٠.١٠ / . و ٢٠ / . وأحياناً تصل الى ٣٥ / . (٣) ، والنسبة الأخيرة عالية ، ولذا كانت المدن الأوربية تسعى الى تخفيضها . أما الاعفاء السكلي من الضرائب على غرار ما كانت تفعله الولايات اللاتينية في الشام فلم تكن حكومة الفاطميين لتمنحه والا عرضت مواردها المالية لخسارة كبيرة كما أنه يكن من المنظور أن تعامل حكومة اسلامية الدول المسيحية بهذه الروح في الوقت الذي تستأدى فيه الرسوم من التجار المسلمين .

الموانئ :

وتدل صور المعاهدات مع بلاد المغرب والتي لخصها Nas Latrie (٤) على اشتمالها على شروط متعلقة بالنزول إلى البر والاحبار من الموانئ ، ونقل السلع وحراستها وبيعها سواء في الفندق أو في الجمرک ، وكذلك رسوم الوزن والسمسرة وما إلى ذلك من التفاصيل الخاصة بالتعليمات التجارية . وليس لدينا أدلة وافية عن هذا الموضوع بخصوص مصر ، ولكننا نعتقد بوجود اتفاقات بشأن هذه المسائل . وحدثنا ابن جبير عن طلوع الأماناء علي ظهر السفينة ولا ريب أنه كان لا يصرح

(١) Ibid pp. 391 - 2.

(٢) Mas Latrie: Documents, p. 47.

(٣) ابن ماتي : قوانين الدواوين « مخطوطة » ص ١٤٧

(٤) Documents, pp. 97 - 109.

للركاب بالنزول الى البر الا بعد اتمام هذا الاجراء ثم يساقون للتفتيش في أما كن معدة لهذا الغرض . ونظن ان هذا الاجراء في العصر الفاطمي (١) كان يرجع الى غرض صحى هو منع انتقال الأوبئة ، أو اقتصادى حتى لا يقدم بعض القادمين على التهريب كما يصح أن يكون القصد من هذا أيضاً مكافحة الجاسوسية ، ومنع دخول الأشخاص الذين قد يعدون خطراً على الأمن العام وسلامة البلاد .

الفواصل :

ولم يحدثنا أحد من الكتاب الغربيين عن فواصل في مصر والشام وبلاد الغرب في العصر السابق للحروب الصليبية ، مما يحمل على الظن أن نظام الفواصل وليد هذه الحروب . ولكننا نعلم بوجود هذا النظام في بلاد الصين إذ كان للعرب في ميناء كانتون رجل منهم أو من مسلمى الصين ومهمته النظر في أحوالهم (٢) . ولما كان من الضروري وجود تنظيم للفصل في المنازعات التي تنشأ بين أفراد الجالية الأوربية في مصر والتي لا يجوز للقاضى المسلم أن يفصل فيها وفق قواعد الشرع الاسلامى ، ولما كان من الأمور المرعية أيضاً فى مصر أن يتولى الفصل فى القضايا الخاصة بأهل الذمة الوطنيين والتي يطلق عليها عبارة الأحوال الشخصية اليوم رؤسائهم ، لهذا نرجح أن التقاليد قد جرت أن يتولى أحد أفراد الجالية النظر فى هذه المسائل وان لم يستعمل لفظ خاص للدلالة على مركزه أو وظيفته .

(١) كتاب الرحلة : ص ٣٩ ويلاحظ أن ابن جبير هذا زار مصر بعد سقوط الفاطميين بزمن قليل

(٢) فى سنة ١٠٢٣م وفد الى كانتون عدد كبير من الأجانب من Ta-che « بلاد العرب » وأرسل زعيمهم Pou-Sy-yo هدايا كثيرة الى الامبراطور الذى كان سخيا معه وفى سنة ١٠٦٨م عين الامبراطور Chin-Tsong أحد هؤلاء الأجانب لادارة شؤون تجار العرب وأعطاه لقب Houm - hon - tsing — kieore

P. Darby de Thiersaut: Le Mahometisme en Chine, Tome I p. 84.

الفصل الحادى عشر الواردات

(١) الجواهر وأدوات الزينة والترف :

عظم الاقبال على اقتناء هذه السلع إلى حد كبير فى العصر الفاطمى بالقياس إلى العصر السابق له . والدليل على ذلك ما خلفه لنا الكتاب عن المقادير التى يحار العقل فى الايمان بصحتها ، مما احتوته خزائن قصور الخلفاء وما خلفه رجال الدولة من الأمراء والوزراء من ثروات (١). أما النساء فاقبالهن عليها يرجع إلى طبيعتهم وميلهم إلى التزين بما يزيد فى سحرهن . ولكن اقتناء هذه المقادير الضخمة يحمل على الظن أنها كانت إحدى سبل استثمار الأموال لعدم تعرض الأحجار الثمينة للتلف السريع أو انحطاط قيمتها وهذا فضلا عن اعتبارها فى تلك الأزمنة مظهرا من مظاهر الجاه والسلطان والقوة والمركز الأدبى . وأخيراً فقد كانوا يستخدمونها فى أغراض مختلفة ، كعمل أعمد السيوف والسروج والحلمات المحلات بالجواهر من مختلف الأنواع . وقد كانت الكسوة التى أمر العز لدين الله بعملها مثلاً لذلك ، فقد كان فى حافتها اثني عشر هلالاً ذهبياً ، وفى كل هلال أترجة ذهبية ، فى داخل كل منها خمسون درة تشبه بيض الحمام فى السكبر ، كما كان فيها الياقوت الأحمر والأصفر والأزرق (٢) .

(١) اشتملت ثروة جوهر الصقل على « أربعة صناديق من اللؤلؤ الكبار وألف قصبه من القصب الزمرد ودواة من الذهب طولها ذراع مرصعة بالدر والياقوت وسبعائة خاتم بقصوص من الياقوت والزمرد والماس (ابن اياس : بدائع الزهور ج ١ ص ٥١) واحتوت ثروة الوزير يعقوب بن كلس من الجواهر الثمينة ما قدرت قيمته بمائة ألف دينار » ابن منجب الصيرفى : الإشارة إلى من نال الوزارة ص ٢٣ »

وكان فى حيازة الوزير الأفضل دواة يكتب بها مرصعة بالجواهر قوم جوهرها

بأثنى عشر ألف دينار « ابن ميسر : أخبار مصر ص ٥٧ »

(٢) الدكتور حسن ابراهيم حسن : الفاطميون فى مصر ص ٢٣٥

ابن ميسر : أخبار مصر ص ٤٤

وكانت أكبر مصايد اللؤلؤ الخليج الفارسي وسواحل عمان كما يتضح من عبارة الجاحظ « أن خير أنواعه العمانى المستوى الجسد الشديد التدرج والاستواء » (١). ثم أخذ التجار يستخرجون اللؤلؤ من مياه جنوبي الهند وجزيرة سيلان وهى أما كن المصايد الشهيرة ولكن يبدو أن نوع ما كان يصطاد من تلك الجهات أقل جودة إلا أن شدة الطلب فى مصر وأوربا جعل من المتعذر الاعتماد على إنتاج المنطقة الأولى . أضف إلى ذلك انه كان بالبحر الأحمر مصادف لها أهميتها ويقال إنه موطن الليرة اليتيمة إلا أن « اللؤلؤ القلزمى فيه ملوحة وعيب كبير » (٢) مما جعل سعره فى السوق أدنى من أسعار الأنواع الأخرى .

وكان بمصر على مسيرة سبعة أيام من قفط فى الصحراء الشرقية مناجم يستخرج منها الزمرد ولعل هذه كانت أكبر مواطنه . ومن أنواع الجوهر كذلك الياقوت وكان التجار ينقلونه من « جبل سرنديب بالهند » أى بلاد الهند وجزيرة سيلان « أما المرجان فأهم مراكز استخراج البحر الأحمر لكثرة الشعاب المرجانية على مقربة من سواحله . وكذلك كانوا يأتون به من البحر الأبيض المتوسط عند صقلية وسواحل بلاد المغرب خاصة عند جزيرة جربة . وأفضل أنواع المرجان « الاحمر القانى اللون ويسمى البهرمانى ثم يتلوه الاحمر المشرق اللون الناقص عن لون البهرمانى قليلا ويسمى الرومانى وبعده الازرق الغميق اللون وتشوب زرقة حمرة ويسمى الاسمانجوني وبعده الأصفر . . . ثم الذهبى (٣) » والاسمانجوني كلمة فارسية مركبة من لفظين : (اسمان) أى السماء و (كرن) بمعنى « لون » أو بمعنى « الشبيه ب » ومعناها الابيض المشوب بزرقة كلون السماء . وكانوا يتخذون من المرجان الحلى والاعلاق والسبح .

ومن الأنواع المفضلة العقيق وتدل عبارة الجاحظ على أن أكبر المراكز التى كانت تمون الأسواق به بلاد اليمن اذ « خيرها اليماني الشديد الحمرة . . . وكلما كان أصفى وأضوا كان أجود فى الثمن » (٤). أما الماس فلم يكن استعماله شائعا فى ذلك العصر

(١ و٢) الجاحظ : كتاب التبصر بالتجارة ص ١٢

(٣) الدمشقي : الاشارة الى محاسن التجارة ص ١٤ «وفى الحاشية معنى الاسمانجوني»

(٤) كتاب التبصر بالتجارة ص ١٥

ولا نجد له ذكرا في الخلفات التي أورد أوصافها المؤرخون الذين اعتمدنا عليهم إلا في مناسبة واحدة حيث اشتملت تركة الأمير جوهر على ٧٠٠ خاتم بفضوص من الياقوت والزمرد والماس (١) ويظهر أن الانتاج من هذه المادة كان قليلا جدا وأنهم كانوا يحصلون على هذه المقادير الصغيرة من جزيرة سيلان أو من بلاد سفالة أي الساحل الجنوبي الشرقي من إفريقية ولا تزال مناجم إفريقية الجنوبية أكبر مصدر لهذه السلعة في هذه الأيام .

وكان التجار الذين يصلون إلى عيذاب من الساحل الشرقي لإفريقية ومن بلاد الحبشة يحملون الى مصر مقادير وافرة من سن الفيل (٢) ومن المحقق أن القوافل التي كانت تقصد بلاد دارفور كانت تعود كسأئها في كل العصور الوسطي والعصر الحديث محملة بهذه المادة وكانوا يستخدمونه لأغراض مختلفة فيصنعون منه المقابض الثمينة والعلب الفاخرة لحفظ الحلوى وأنواع العطور وغير ذلك . ونجد أوصاف البعض في كتاب « جامع الكتابات الكوفية » وغير ذلك من الكتب الخاصة بالفنون الاسلامية .

وقد حدثنا اسامة بن منقذ في كتاب « الاعتبار » (ص ١١) أن القوم في مصر كانوا يصنعون النسيج المسنجب أي المتخذ من فرو حيوان السنجاب ولذلك كانوا يشترون أنواع الفراء الفاخرة من بلاد روسيا وما جاورها ويحملها إليهم تجار البندقية وغيرهم من المدن الايطالية أو يحصل عليه التجار المصريون من أسواق بيزنطة مباشرة .

ولم يكتف المصريون بما تخرج مناسج بلادهم من أدق أنواع النسيج وأخفها بل كانوا يشترون مقادير كبيرة من النسيج المصنوع في البلاد الشهيرة بأصناف معينة كبغداد وبعليبك وصقلية فقد كانت ثروة الوزير الافضل تحتوي على تسعين ألف ثوب عتاني من الديباج (٣) . ومن المرجح أن المصريين كانوا يصنعون هذه الأنواع وينسبونها

(١) ابن اياس : بدائع الزهور ج ١ ص ٥١

(٢) ذكر ناصر خسرو في كتابه « سفرنامه » العاج الوارد من زنجبار ص ١٤٦

(٣) الدكتور حسن ابراهيم حسن : الفاطميون في مصر ص ٢٤٢ وقد فسر المؤلف في الحاشية معنى عتاني بما يأتي : « نوع من الثياب الحريرية تنسب الى ابن حفيد عميرة المسمى عتاب »

إلى مصدرها الأصلي وهذا لا يمنع مطلقاً أن مقادير منه كانت تصل إلى الأسواق المصرية من العراق . وقد اشترى المعز لدين الله الفاطمي من فارس ستارة من الديباج بما يقرب من اثني عشر ألف جنيه بالعملة الحديثة (١) وكان في خزائن الأفضل ألف عدل (٢) من أمتعة اليمن وغيرها . وتقرأ عن ثلاثين ألف شقة حرير صقلية وعن النسيج البعلبكي . وقد أوضح لنا الرحالة ناصر خسرو كيف كانت السفن تبحر كل عام من الاسكندرية إلى جزيرة صقلية للحصول على ماتصنعه معاملها من أنسجة دقيقة من الكتان والحرير تباع القطعة منها في أسواق مدينة مصر بعشرة دنانير (٣) . واشتهرت دمشق بصناعة الأسلحة والأواني من المعدن وقد شاهدنا ناصر خسرو في أسواق القسطنطينية كثيراً من هذه الأواني الواردة من عاصمة بلاد الشام (٤) . وقد أشار الرحالة نفسه إلى قطع البلور في أسواق القسطنطينية وقدمت بالصفاء والشفافية وقال إنها من الوارد من بلاد المغرب ثم أخذ القوم في مصر يحصلون على أنواع أخرى منه من البحر القارمي (٥) ولا شك أنه يقصد بلاد الصين حيث كان لهذه الصناعة مركز ممتاز وقد كشفوا في منطقة بلدة سواكن القديم (٦) وفي خرائب القسطنطينية قطعاً من الخزف مما أخرجه معامل الصين . وقد أهدى التاجر المصري أبو العباس الحجازي إلى الوزير الأفضل بن أمير الجيوش بدر الجمالي أنواعاً ممتازة من هذه الصناعة مما أتى به من بلاد الصين كما أخبرنا أبو حامد الاندلسي في كتابه « تحفة الألباب » (ص ١٠٦ — ١٠٨)

(٢) التوابل والعطور والافاويه

كانت التوابل والعطور والبخور من أهم واردات مصر تستهلك السوق المحلية

(١) المقرئزي : الخطط ج ١ ص ٤١٥

(ب) Stanley Lane-Poole. The Story of Cairo p. 132.

(٢) العادل هو الفرارة أو الكيس الكبير « أنظر : Dozy Supplément aux Dictionnaires Arabes. Tome II, p. 103.

(٣) راجع أيضاً قابوس المحيط Sefer Nemech . p. 122.

(٤) Ibid, p. 152.

(٥) Ibid, p. 149.

(٦) Hannotaux. Histoire de la Nation Egyptienne, Tome I

' p. 337.

قدرا منها وتصدر الباقي الى الأسواق الأوربية والافريقية وكانت هذه التجارة مصدر ربح كبير للمشتغلين بها وموردا ماليا هاما لبیت المال بسبب الرسوم المفروضة عليها وأهم أنواع التوابل الفلفل والقرفة والقرنفل وجوز الطيب والبهار . وأهم هذه الأصناف من الوجهة الاقتصادية في العصر الفاطمي الفلفل وقد أثارت الاحمال الكبيرة منه دهشة ابن جبير حينما وصل الى ثغر عيذاب حتى خيل إليه أن هذه السلعة من الكثرة بحيث لا تزيد قيمتها على قيمة التراب ان كانت له قيمة (١). ولو عاش ابن جبير في زماننا لقال ان الفلفل بسبب أرباحه كان « الذهب الاسود » . وما استرعى نظره كذلك لكثرتها احمال القرفة . (٢) اما مرا كز انتاج التوابل فكانت سواحل ملبار وجزر الهند الشرقية وشبه جزيرة الملايو (٣) اما البخور واللبان (٤) فكانت هي والتوابل من الضروريات التي لاغنى عنها . فكانت خزانة التوابل بقصور الفاطميين تحتوي على مقادير منها لمختلف الأغراض (٥) اما في اوربا فالبخور من مستلزمات الطقوس الدينية في الكنائس الكاثوليكية في روما وغيرها من البلدان . ولا ننسى أهمية هذه المادة بالنسبة إلى البيوت والجوامع والمشاهد في مصر وكانت الحكومة الفاطمية تخصص مبالغاً سنوياً لهذا الغرض الأخير . ويبدو أن استيراد البخور واللبان اقتصر على بلاد العرب (٦) .

(١) كتاب الرحلة : ص ٦٧

(٢) شرحه ص ٦٧

(٣) Ferrand Relations des voyages p. 193.

(٤) من منتجات بلاد العرب كما يستدل من عبارة الدمشقي في (الاشارة الى محاسن

التجارة) « صنغ شجر في تمر عمان » ص ٢٢

(٥) المقرئى : الخطط والآثار ج ١ ص ٤٢٠ وما بعدها

(٦) يقول الدكتور حزين إن بلاد إفريقيا الشرقية وبلاد العرب كانت تمد العالم

بالتوابل قديماً ثم تضاءل انتاجها في العصور الوسطى وأورد لذلك سبباً هو عدم

كفاية الانتاج بالقياس الى ازدياد الطلب العالمى عليها . ولكنه لا يأخذ كثيراً

بهذا الرأي ويعتقد أن جفافاً جزئياً أصاب تلك المنطقة هو السبب الذى جعل

انتاجها غير واف ولم يعد ينمو بها الا أنواع البخور التي تتحمل الجفاف .

(Arabia and the Far East. pp. 35 - 38)

وكانت أنواع مختلفة من النباتات العطرية ترد الى مصر من جزر الهند الشرقية وبلاد الملايو فهناك العود وخير أنواعه ما جاء من مندل بالهند ويمتاز بالشذا النكبي (١) أما المسك فأعظم مواطنه بلاد التبت وهو يفوق غيره من المسوك جودة وعمنا (٢) . وقد اشتملت ثروة الوزير المأمون البطائحي على مائة من العود القهاري (٣) ووجد هذا النوع في خزائن القصر عند نهبه أيام الخليفة المستنصر بالله وهذا النوع كان مصدره بلاد Khémer (٤)

وهناك الكافور وهو صمغ شجرة خشبها أبيض يميل الى السواد (٥) . وقد وصف لنا ابن خرداذبه طريقة الحصول عليه فكانوا يحدثون خدشا في أعلى الشجرة فيسيل منها ماء الكافور بمقادير وافرة ثم يعمل خدش آخر في وسط الشجرة فتسيل قطع الكافور وهو صمغ هذه الشجرة (٦) . وذكر الادريسي أن أكثر البلاد إنتاجا للكافور جزائر الزايج المواجهة لسوحد بلاد الزنج (٧) وبلاد الزنج هي ساحل افريقية الشرقية من خليج عدن إلى جزيرة مدغشقر على ماجاء في دائرة المعارف الإسلامية (انظر مادة : زنج) . وجزائر الزايج هذه ليست إلا مجموعة جزر جاوه وسومطره وبرنيو . وقال ابن سراييوم الطبيب السوري المتوفى في القرن العاشر الميلادي إن أجود أنواع الكافور صنف اسمه الرياحي ولونه أحمر وموطنه مكان يدعى قنصور وهذا هو الكافور الأعلى درجة والأنقى والأنصح بياضا ولعانا (٨) . وقد ذكر ابن اياس في (بدائع الزهور : ج ١ ص ٦٣) أن الوزير المأمون البطائحي خلف مائة جرة مملوءة من الكافور القنصوري النادر الوجود .

(١) ياقوت : معجم البلدان (مادة : مندل)

(٢) ابن حوقل : مسالك وممالك ص ٣٢٧ ، ٣٣٧

(٣) ابن اياس : بدائع الزهور ج ١ ص ٦٣

(٤) موقع هذا المكان في ولاية (كوشين شين)

(٥) Ferrand. Relations des Voyages p. 112.

(d'après Ibn Serapium)

Ibid, p. 54. (٦)

Ibid, p. 174. (٧)

Ibid, pp. 112 - 3. (٨)

ومن أنواع العطور العنبر وخير أنواعه الأشهب الزايحي (١) أى الوارد من جزر الهند الشرقية وخاصة جاوه وبورنيو وسومطرة . وكانوا يأتون به كذلك من السواحل الجنوبية لشبه جزيرة العرب ومن الساحل الشرقى لأفريقية . ويجعل الدمسقى (الإشارة إلى محاسن التجارة ص ١٩) أجود أصنافه ماجلب من شحر عمان وقد وجدوا قطعاً منه لما نهبت القصور فى عهد المستنصر . وهذه الأنواع تفوق ما كانوا يحصلون عليه من البحر الأبيض المتوسط عند صقلية وشواطيء اسبانيا .

ومما نلاحظه على روح الترف فى العصر الفاطمى وانتشار الثراء بين الناس تلك المقادير الكبيرة من العطور فقد ذكر المقرئى (الخطط والآثار ج ١ ص ٤١٥) أنهم وجدوا من بين تركة ست الملك ثمان جرات ملاءى بالمسك ، وذكر ابن ميسر فى « أخبار مصر » (ص ٥٨) أنه كانت فى خزائن الوزير الأفضل خزانة للطيب جموعة بأسفاط العود وغيره أما أوانى المسك والكافور والعنبر فكانت من الكثرة بحيث يصعب عدّها .

(٣) الرقيق

ظلت مصر خلال العصور الوسطى سوقاً عظيمة الرواج لتجارة الرقيق وكان الإقبال على اقتنائهم شديداً سواء من قبل الأهالى أو حكام البلاد . وكانوا يستخدمون فى الجيوش فقد أكثر أحمد بن طولون من شرائهم حتى أصبح لديه ٢٤٠٠٠ من الديلمة ، ٤٠٠٠٠ من الزنج (٢) . وسن الخليفة الفاطمى العزيز بالله سنة استخدام الاتراك فى الجيش فزاد عددهم كثيراً وأكثر أم المستنصر بالله من استجلاب السود حتى بلغت عدتهم خمسين ألفاً أصبحوا مصدر الفتن والثورات حتى طهر البلاد صلاح الدين من شرهم . وكان فى الاحتفال بجبر الخليج تقاليد منها أن يسير الجيش فى ركاب الخليفة ومنهم عشرة آلاف من الاتراك والفرس وثلاثون ألفاً من السودان ويطلق عليهم عيد الشراء أى الأسارى الذين اشترى بالمال (٣) وكان للوزراء والأمراء

(١) الجاحظ : كتاب التبصر بالتجارة ص ١٨ .

(٢) ابن أياش : بدائع الزهور ج ١ ص ٢٧ .

(٣) المقصود بالنسبة إلى خلفاء الدولة الفاطمية فى مصر ، الدكتور حسن إبراهيم حسن ،

غلمان أشبه بحرس لهم . وأكثر الخلفاء الفاطميون من استخدام المماليك البيض وقد نجح بعضهم في الوصول إلى أكبر المراكز في الدولة والبلاط الفاطمي وتصرفوا في شؤون البلاد. وهناك نوع من الرقيق وهو ما أطلق عليه اسم الخصيان وكانت لهم منزلة في « حريم » القصور. أما الجوارى فقلما خلا من قصر الخليفة أو أفراد أسرته أو الوزراء ومن دونهم فقد كان للوزير الأفضل ثمانمائة جارية بينهم خمسون حظية لكل واحدة منهن حجرة تخصها (١). وروى المقرئ في الخطط (ج ١ ص ٤١٥) أنه كان لست الملك ثمانمائة جارية وقس على هذا غير هؤلاء لبيان مدى انتشار هذه التقاليد في العصر الفاطمي حيث ساعد عامل الثروة والبذخ على الاستكثار من هذه الساعة الآدمية . وإذا كانت الأرقام التي أوردناها كبيرة فإنه ليدهشنا أن يضم قصر أخت الخليفة الحاكم بأمر الله أربعة آلاف جارية ما بين بيض وسود ومولدات (٢) .

وكانت الجوارى للخدمة في القصور واتخذ الرجال منهن محظيات حسب ما يخولهم الشرع من حق . وهن في الوقت نفسه زينة الحفلات التي تقام بالقصور وعليهن الكثير من الفروض كالغناء والرقص . وفي الواقع كان استخدام الجوارى وإن أكسب الحياة الاجتماعية في البيوت طابع المتعة والتسلية إلا أنه كن من عوامل الانهيار الخلقي وفساد الطباع إذ نشأ الولد في أحضانها يأخذ من معاشرتها أسوأ الرذائل والصفات وينغمس في تيسار اللهو وهذا يعلل ما نسمع عنه من ميل بعض الخلفاء الفاطميين مثل الظاهر والأمير وغيرها إلى هذا اللون من الحياة .

أما العبيد السود فكان مصدرهم بلاد النوبة والحبشة والسودان فقد حدثنا ابن الوردي أن من مدن النوبة المشهورة بلدة نواية وفي نساها الجمال الفائق والحسن الكامل ولهن حسن المنطق وحلاوة اللفظ وكانت قيمة الجارية في زمانه ثلاثمائة دينار (٣). وذكر المقدسي في (أحسن التقاسيم ص ٢٤٢) أن الخدم الذين رأهم في مصر من السودان وهم أجود الأجناس . وكان خصيان الحبشة من أفضل أنواع

(١) ابن ميسر : أخبار مصر ص ٥٨

(٢) ابن أياس : بدائع الزهور ج ١ ص ٥٨

(٣) ابن الوردي : جريدة العجائب ص ٤٣

الحصيان وفي نساء تلك البلاد حلاوة وحسن (١). وكان هؤلاء العبيد والجواري ممن محتطفهم تجار الرقيق وهم فئة قوية السلطان وإما من أسري الحروب في تلك المناطق المتأخرة حيث يكثر اعتداء القبائل بعضها على بعض ويخيل لنا أن بعض القبائل تخصصت في هذا العمل ثم تبع العبيد إلى التجار الذين حملوهم إلى الأسواق في مصر وغيرها من البلدان . وكان إيراد سوق الرقيق لا بأس به فقد أوقفه أحمد بن طولون على المارستان العميق (٢). أما الرقيق من الأجناس البيضاء فكان يشمل في الأصل الأسري من العناصر الجرمانية وكان عددهم كبيرا بسبب الحروب الكثيرة الدائمة بين الشعوب التيوتونية (٣) ثم أصبح الاسم يطلق على جميع البيض ممن خدم في الجيوش والحريم معها كان أصلهم. وقد كان هناك بجانب العناصر الألمانية رقيق من الصقالبة وغيرهم من الشعوب التي تقطن بجوار الساحل الشمالي للبحر الأسود وكان التجار الأوربيون يأتون بهم إلى الأسواق المصرية والشرقية . ومن موارد الرقيق أيضا البؤساء ممن يقتنصهم القرصان في عرض البحر يبيعونهم في الموانئ إذا لم يجدوا من مواطنيهم من يفتديهم (٤).

وانتهز اليهود فرصة سوء أحوال بعض الناس في أوروبا فاشترى منهم أطفالهم من الجنسين ونظرا لصغر سن هؤلاء كانوا يربون على الإسلام ويدرسون العلوم وفنون الفروسية . أما الحصيان والطلب شديد عليهم كما قلنا في الحريم الشرقي فقد كانت هناك معامل خاصة لهذا الغرض يديرها اليهود (٥) ويظهر أن أكبر الوسطاء في هذه التجارة كانوا من بني إسرائيل وقد شنت الكنيسة في أوروبا حملات شعواء على هذه التجارة القاسية كما يتضح من القرارات الكنسية التي صدرت في مناسبات عدة (٦) .

(١) ابن الوردي : جزيرة العجائب ص ٤٤

(٢) ابن دقاق : الانتصار بواسطة عقد الامصار ج ٤ ص ٩٩

(٣) Dozy: Histoire des Musulmans de l' Espagne. Tome II, p. 154.

(٤) ذكر لنا J. Mann في كتاب «The Jews in Egypt and Palestine under The Fatimid Caliphs» أمثلة لهذا راجع صفحات ٩١ و ٢٢٢

(٥) Dozy. Histoire des Musulmans de l' Espagne Tome II, p. 154.

(٦) Milnte: History of the Jews Vol. III, pp. 210 - 16.

(٤) خامات الصناعة و سلع أخرى :

لم تكن مصر لتستغنى عن الخارج في الضروريات كذلك فالحرير لا يوجد بها وكذلك الخشب لبناء السفن والحديد ولنا اعتمدت علي الشام وشمالي افريقية في الحصول على الحرير كما موتتها أحراش الشام وسواحل بحر الادرياتيك بالأخشاب . وأهم مواطن الحديد في ذلك العصر كارنتيا و افريقية . وكانت بعض مواد الصباغة لا تتوفر في البلاد ولنا تراها تستورد البقم من أكبر مراكزه بجزر الهند الشرقية والقرمز من بلاد ارمينية وقد عرفه الجغرافي ابن حوقل في كتابه (مسالك وممالك ص ٢٤٤) أنه صبغ أحمر وأصله من دود ينسج على نفسه مثل دودة القز إذ انسجت على نفسها القز .

واستوردت مصر خشب الساج لصنع المحاريب والأبواب في المساجد والقصور ومصدر هذه المادة شبه جزيرة الملايو . أما المواد الغذائية فكانت أنواع منها تأتي إلى مصر فقد أدخل الفاطميون تقليدا جديدا في البلاد وهو توزيع الفطرة من اللوز والجوز والفسطق وغيرها وكانوا يحصلون على هذه السلع من مواطنها كالهند والشام والمغرب فقد ذكر البكري أن قفصه أكثر بلاد القيروان فستقا ومنها يحمل إلى مصر (١) . وكذلك يحمل إليها مقادير كبيرة من الفواكه التي تنمو ببلاد الشام إذ تمتاز علي الأنواع المصرية . ثم الزيت كانت تصدره بلاد المغرب وخاصة مدينة صفاقص حيث كان أهل مصر يمتارون من زيتها (٢) . وكانت مصر تنتج ما يحتاج اليه أهلها من الحبوب كالقمح والشعير إلا أنه في أوقات القحط حيث تشح المحاصيل تستورد الغلال من الخارج وقد أوضحنا كيف طلبت حكومة المستنصر من الدولة البيزنطية مقدارا كبيرا من الغلال وكيف كان تجار الأندلس يأتون بالمقادير من القمح (٣) في أيام الشدة المستنصرية .

(١) المغرب في ذكر أفريقية والمغرب ص ٤٧

(٢) شرحه ص ٢٠

(٣) الاعتباط في حلى مدينة الفسطاط « مخطوط » ج ٤ ص ١٠٧

وقد حدثت ناصر خسرو عن شيء آخر يصل إلى البلاد من الشام فقد كانوا يأتون يومياً إلى قصر الخليفة بأربعة عشر حملاً من أحمال الجمال من الثلج وكان الخلفاء يبنون رواتب ثابتة منه للوزراء وعلية القوم كما كانت مقادير منه تعطى لمن يحتاج إليه من الناس لاستخدامه في حالة المرض (١).

الصادرات

برغم طبيعه مصر الزراعية ووفرة انتاجها لم يكن اصدار المنتجات الزراعية عنصراً هاماً في التجارة الخارجية واقتصر الأمر على ما تبعث به البلاد الى بلاد المغرب والشام ، فقد ذكر المقدسي « المشتول كثيرة الطواحين ومنها يحمل أكثر ميرة الحجاز من الدقيق والكمك وأحصيت في هذه السنة فاذا هو يبلغ ثلاثة آلاف حمل حمل كل اسبوع كلها حبوب ودقيق (٢) ». وذكر المقرئ أيضاً أن ما كان يحمل من ثغور الاسكندرية ودمياط وتنيس الى عسقلان وصور عبارة عن مائة وعشرين ألف أردب من الغلال (٣) . ولا ريب أن المقادير الصادرة لا تعد شيئاً مذكوراً بالنسبة الى محصول البلاد من الغلال .

وتمكن أهم صادرات العصر في الحقيقة كانت التوابل والاعطور والبخور وسن القيل وغير ذلك من المواد والسلع التي نشترها من أسوان وآسيا وإفريقية . وفضلاً عن ذلك فقد كان لدى مصر ما تصدره فهناك النظرون والشب احتكرتهما الحكومة الفاطمية ليعهما الى تجار الروم . وكانت المنسوجات المصرية ذات سوق رائجة في أسواق أوروبا والشرتين الأدنى والأوسط . أما النوبة فكان ما صدر اليها عبارة عن الرجان والامشاط والابس السميكة وذلك مقابل الحصول علي منتجات تلك البلاد .

Sefer Nemeh p, 153.

(١)

(٢) أحسن التقاسيم : ص ١٩٥

(٣) الخطط ج ١ ص ٤٦٥ « نقل عن ابن الطوير »

الفصل الثاني عشر

بعض النظم المتعلقة بالنجارة

الشركات

قد يبدو من المبالغة أن نتكلم على الشركات عند المصريين في العصر الفساطمي ولكننا سنرى أن هؤلاء القوم كانت لديهم أنظمة وقواعد يصح اعتبارها الأساس الذي بنى عليه كثير من المظاهر الاقتصادية في العصر الحديث .

لقد كانت القاعدة المتبعة في ذلك العصر أن يخرج التاجر بنفسه في صحبة تجارته الى البلد الاجنبي حيث يتولى بيعها بالثمن الذي يروقه ثم يعود بغيرها من منتجات ذلك البلد . ولاريب أن الدافع لهذا العمل كان الاحتياط وزيادة الاطمئنان فقد حدثنا كتاب الاعتبار في حلى مدينة الفسطاط نقلا عن تاريخ القرطبي (ج ٤ ص ١٠١) (١) أن تاجرا من طرابلس وصل بيضاغته الى ثغر الاسكندرية ثم افترق عن زملائه وتوجه الى رشيد في عشارى اكتوبر واعتزم السفر الى الفسطاط . وهذا مثل واحد على ما نقول ولا بد أن المصريين كانوا يتبعون هذه القاعدة فقد شاهد بنيامين عددا منهم في مدينة بيزا بايطاليا وفي برشلونة باسبانية (٢) .

ولكن الى جانب هذا النظام البسيط كان لديهم نوع من نظم الشركات وهو نوع كما سنرى كان سائدا في العصور الوسطى في مختلف جهات أوروبا أيضا . روى أبو شامة في حوادث عام ٥٦٧ هـ نقلا عن ابن الأثير مانصه «خرجت سفن من مصر إلى الشام فأخذ الفرنج في اللاذقية مركبين مملوءتين بالأمتعة — وكان نور الدين قد هادنهم — وكان لوالدى فى المركب تجارة مع شخصين فلما اعدوا الى الناس أموالهم لم يصل الى كل انسان إلا اليسير وكان يحمل المتاع فكلف من كان اسمه عليه أو على

(١) راجع كذلك قصة التاجر الايراني المشتغل بنقل البضائع بين الأقاليم المختلفة

فهى شبيهة بمثل هذا (الدكتور زكى محمد حسن : كنوز الفاطميين ص ١٧٨)

(٢) Beazley: Dawn of Modern Geography, Vol. II, p. 222.

ثوبه أخذه وكان في الناس من يأخذ مالميس له وكان أحد هذين المضاربين فيه أمانة وكان نصرانيا فلم يأخذ الا ما عليه اسمه وعلامته» (١). وقد آثرنا نقل عبارة المؤلف بنصها لما لها من أهمية كبرى في نظرنا الى موضوع الشركات والذي يعيننا من الأمر هو كلمة المضاربين التي ذكرها أبو شامة . والمضاربة أو القراض تدخل في باب الشركة وفيما يلي تعريف هذا العمل « المضاربة في اللغة عبارة عن أن يدفع شخص مالا لآخر ليتجر فيه على أن يكون الربح بينهما على ما شرطا والخسارة على صاحب رأس المال. وعند الفقهاء عقد بين اثنين يتضمن أن يدفع أحدهما للآخر مالا يملكه فيتجر فيه بجزء شائع معلوم من الربح كالنصف أو الثلث أو الربع أو نحوهما بشروط مخصوصة» (٢). ومن هذا التعريف يتضح أن المال أمانة عند المضارب وهو وكيل وليس عقد الوكالة لازما فلكل منهما التخلي عنه بدون اذن صاحبه ولكل من الطرفين حصة معينة من الأرباح . اما اذا كان « الربح كله لصاحب رأس المال والخسارة عليه وللمضارب أجر مثله (٣) » فقد فسدت المضاربة اذ يكون المضارب في حكم الأجير . وعلى هذه الأسس اصطلاح أئمة المذاهب الاربعة . ومن شروط صحتها عند الشافعية استقلال العامل بالعمل وانفراده بالتصرف كما يشترط في العمل أن يكون في تجارة من بيع وشراء ويكون غير مؤقت بمدة معلومة (٤) . وهذا النظام الذي شرحه الفقهاء المسلمين شبيه بما كان يدعى في أوروبا خلال العصور الوسطى باسم *Societas maris* « وأساس هذا النظام وجود نوعين من الشركاء أحدهما يبقى في البلد والآخر يسافر الى البلاد الاجنبية بالبضائع » (٥) والأصل فيه تسهيل العمل على التاجر الذي قد تمنعه ظروف مختلفة من القيام بالرحلة بنفسه ثم تطور الى نظام لاستثمار الأموال بدلا من تركها عاطلة فأصحاب الأموال أو السلع سواء أ كانوا من التجار المحترفين

(١) الروضتين في أخبار الدولتين ج ١ ص ٢٠٣

(٢) الجزيري : تاريخ الفقه على المذاهب الاربعة ج ٣ ص ٤٣

(٣) شرحه

(٤) شرحه

Max Weber: General Economic History, p. 206.

(٥)

أم من الأعيان الأغنياء يرون في التجارة الخارجية وسيلة ينمون بها ثرواتهم ويستثمرون أموالهم (١) فإذا ما عاد الشريك أو المضارب بالثمن أو ببضاعة جديدة قومت وبيعت ثم قسمت الأرباح بين الطرفين المتعاقدين حسب نصوص الاتفاق بينهما .
وقد كان لكبار التجار في المدن الكبرى الداخلية كالفسطاط وقوص واسوان وكلاء عنهم في النغور تدل على ذلك عبارة ناصر خسرو إذ أنه لما اعترم مغادرة اسوان في طريقه الى عيذاب ومنها الى الحجاز حصل من تاجر بأسوان على خطاب توصية الى وكيل له في الثغر المقصود (٢) . ولما كانت تجارة التوابل بصفة خاصة كبيرة وتحتاج الى رؤوس أموال كبيرة والى عدد من السفن البحرية والنيلية لنقلها الى الاسواق مما يعجز عنه الأفراد فانا نميل الى الاعتقاد بوجود شركات كبيرة من تجار عديدين ذوى رؤوس أموال ضخمة يحتكرون هذه التجارة . حقيقة نسمع عن شركة من هذا النوع في عصر المماليك (٣) ولا نظن أن شيئاً مشابهاً لم يكن له وجود في العصر الفاطمي بل نرجح القول أن هذه الشركة التي أصبحت في العصر المملوكي ذات سلطان كبير كان لها وجود في العصر الفاطمي وإن لم تصل الى المنزلة التي بلغتها فيما بعد .

نظام السفر

إن تأخر فن بناء السفن في هذا العهد جعلها تتعرض لأكبر الأخطار في البحر من ناحية العوامل الطبيعية ، فضلاً عن خطر القرصان وفتكهم بها واعتدائهم على الركاب بالقتل والسلب . لهذا لم يكن من المستطاع أن تخرج السفينة بمفردها حتى لا يكون ركبها تحت رحمة هذه الظروف جميعاً وهنا اتبعوا نظام القوافل وبمقتضاه يحدد ميعاد للإبحار فإذا تكامل العدد خرجت السفن دفعة واحدة الى الجهة المراد السفر اليها وتكون القافلة اما في حراسة احدى السفن الحربية أو مزودة بأساليب الدفاع عن نفسها ضد اعتداء القرصان . ويستدل على وجود هذا النظام بما ذكره ابو شامة

Ibid p. 206.

(١)

Sefer Nemeḥ, p. 175

(٢)

(٣) راجع فييت : المواصلات في مصر « في مصر الاسلامية » ص ٩ وما ذكره

من مراجع .

وصاحب كتاب الاعتباط وغيرهما فبكل من هؤلاء . يذكر دائماً خروج السفن على هيئة القافلة . وقد روى ناصر خسرو أمراً له أهميته اذ قال عن صقلية (وكل عام محضر السفن اليها لنقل غلاتها الى مصر) (١) فكان الرحلات بين مصر وبلاد حوض البحر الابيض المتوسط كانت سنوية أو نصف سنوية (٢) . وهذا راجع بطبيعة الحال الى ضرورة الانتظار حتى يتجمع التجار المشتركون في القافلة فاذا ما وصلوا الى البلد الأجنبي انقضى وقت حتى يتمكنوا من بيع متاجرهم وشراء ما يلزم من غلات و سلع في هذا البلد . ولكن يبدو أن نظام هذه الرحلات كان له اتصال كبير بعوامل جغرافية تتعلق بالرياح السائدة في حوض البحر الابيض المتوسط والمواعيد التي تهب فيها . وقد أمدنا الرحالة ابن جبير بمعلومات قيمة في هذا الصدد اذ قال « الريح الشرقية لاتهب إلا في فصل الربيع والحريف والسفر لا يكون الا فيهما والتجار لا ينزلون إلى عكا بالبضائع إلا في هذين الفصلين . والسفر في الفصل الربيعي من نصف ابريل فيه تتحرك الرياح الشرقية وتطول مدتها الى آخر مايو والسفر في الفصل الحريفى من نصف أكتوبر ومدتها قصيرة . فالسافرون الى المغرب وصقلية وبلاد الروم ينتظرون هذه الريح الشرقية في هذين الفصلين » (٣) . والسفر في البحر الأحمر والمحيط الهندي كان خاضعاً لنظام هبوب الرياح الموسمية فقد أقام ناصر خسرو في عيداب زمنا حتى حان ميعاد هبوب الرياح المألومة (٤) ولا بد أن الرحلات الى الهند وشرقي آسيا كانت تستغرق زمناً طويلاً في ذلك العهد .

أما السفر بطريق البر الى خارج مصر فكان يتبع فيه نظام القوافل ويبدو أن عدد الابل في القافلة كبير حتى قال ابن جبير في كتاب الرحلة (ص ٦٧) أن من

(١) Sefer Nemeḥ p. 122.

(٢) في جنوا كانت تذهب قافلة واحدة كل عام الى الشرق وفي البندقية اتبعوا قاعدة ارسال قافلتين في العام . Max Weber: General Economic History, p. 298.

(٣) كتاب الرحلة ص ٢٩٣ — ٢٩٤

(٤) Sefer Nemeḥ, p. 178.

المتعذر إحصاء القوافل بين قوص وعيناب (١). وكذلك كان يخرج من مشتل الطواحين كل أسبوع ثلاثة آلاف بعير محملة بالميرة لأهل الحجاز (٢). وكانت التجارة البرية تقاسى كثيرا بسبب رداءة الطرق وقطاع الطرق وكثرة الرسوم والعواصف الرملية العنيفة كما في الطرق الى السودان وبلاد المغرب وغانة . ولهذا كثيرا ما فضل الحجاج طريق البحر من عيناب على الطريق البرى المباشر من القاهرة الى الحجاز ويبدون التجار القاصدين بلاد الشام كانوا يفضلون طريق البحر كما يستدل من عبارة ابى شامة التى ذكرناها فى مناسبات عدة .

وكان نظام القوافل البرية دقيقا وله أصوله وقواعده فهناك مثلا الادلاء ويبدون أجور النقل كانت محدودة ولا تترك الحرية للأفراد مما يجعلنا نميل الى الاعتقاد أن طبقة معينة كانت تتولى هذه العملية . وقد دفع ناصر خسر ودينار او نصف دينار لاجبور من أسوان الى عيناب (٣) وليس الأجر مرتفعا بالنسبة الى هذه المسافة التى تقطعها الابل عادة فى خمسة عشر يوما (٤) فى طريق يمتاز بالوعورة وشدة الحرارة وقسالة الماء . فكانت أجرة الجمل فى اليوم الواحد درهما ونصف درهم باعتبار الدينار يساوى ١٥ درهما .

الرسوم الجمركية

كانت الرسوم الجمركية من أهم فروع الإيرادات فى الحكومة الفاطمية تفرض على الصادرات والواردات والموضع التى يستأدى منها من التجار الواردين بالسلع من البلاد الأجنبية الاسكندرية والموانى الشمالية بصفة عامة . ويظهر أن البضائع الواردة الى القطر المصرى بطريق البر من الحجاز وقوافل فلسطين والشام وبلاد المغرب كانت تؤخذ عليها الرسوم فى مدينة مصر ، وفى حالة القوافل الآتية من السودان بطريق

(١) والنص يحتمل إما عدد القوافل أو عدد الابل فى القافلة ونرجح الرأىين إذ ان السلع تصل فى أوقات محدودة ولهذا تنقل فى قوافل كثيرة وكبيرة العدد الى الموانى الواقعة على النيل

(٢) المهندس : أحسن التقاسيم ص ١٩٦

الصحراء فتؤخذ الرسوم عند نقطة الوصول ولهذا قال ابن مماتي (والمواضع التي يستأدى منها من أهل الروم مصر والاسكندرية وأخميم) (١) وكانت أسوان الثغر الذي يدفع فيه التجار المكوس على البضائع التي يجلبونها من النوبة أو يرسلونها إليها ، وفي عيذاب تؤخذ الرسوم على السلع الواردة من الحبشة وزنجبار واليمن (٢) وغيرها من البلاد بطريق البحر الأحمر .

واختلفت قيمة الرسوم فكان يؤخذ من تجار الروم الواردين على الثغر الخمس ومن أجناس الروم من يستأدى منهم العشر (٣) . ولم تكن الحكومة الفاطمية تتقيد كثيرا بأحكام الشرع في هذا الموضوع ولم تكن هناك نسبة ثابتة فأحيانا تصل الى ٣٥٪ من قيمة البضائع وقد تهبط الى ٢٠٪ (٤) واختلاف الرسوم راجع الى عوامل مختلفة فسكانت الرسوم المفروضة على تجار المسلمين أقل بطبيعة الحال من التي يدفعها التجار المسيحيون .

وكانت حاجة الحكومة الى الأموال عاملا آخر في رفع المكوس وخاصة خلال الأزمات ونعقد أنهم كانوا يزيدونها علي سلع الترف .

أضف الى هذا أن الحكومة كانت لاتعامل التجار الأوربيين على أساس واحد ، ولعل هذا يرجع الى الاعتبار السياسية أوالعوامل الاقتصادية كأن تخفض الرسوم على تجار البلاد التي تمدها بما يلزمها من المواد الضرورية لصناعة الحرب ونستدل على سياسة الأفضلية هذه من وعد روجر الثاني ملك صقلية لأهل أمالفي وسالرنو بالعمل على تخفيض الرسوم التي كانوا يدفعونها في ميناء الاسكندرية (٥) . وليس لدينا دليل رسمي على قيمة الرسوم بصفة واضحة حتى نتبين مدى الامتيازات الممنوحة لبعض التجار وإذا لم يكن الأمر مختلفاً عما كان عليه في بلاد المغرب فقد كان الحد

(١) ابن مماتي ! قوانين الدواوين « لناشره الدكتور ع.ع سويال ع ص ٣٤٩

(٢) Nasiri Khosrou: Sefer Nemeh, p. 178.

(٣) ابن مماتي : قوانين الدواوين « لناشره الدكتور ع.ع سويال » ص ٣٣٦

(٤) القلقشندي : صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٦٤ ابن مماتي : قوانين الدواوين

« مخطوط » ص ١٤٧

(٥) Heyd: Histoire du Commerce, Tome I, pp. 391-92.

الأدنى ١٠٪ على الواردات و ٥٪ على الصادرات (١) أما الحد الأقصى فقد كان أحياناً يصل إلى ٣٥٪. ولكن يؤخذ مما ذكره القلقشندي أن الرسوم كانت تتراوح في العادة بين ١٠٪ و ٢٠٪ وبطبيعة الحال لم يكن هذا كل ما على التاجر دفعه فهناك رسوم إضافية تدفع عن استخدام المترجمين والجمالين وعمليات الوزن وحق الرسو بالموانئ ويبدو أن هذه الرسوم لم تكن باهظة فقد كانت تتراوح في بلاد المغرب بين ١/٣ و ١/١٠ وفي نفس العصر (٢) وكان الحاج يدفع ضريبة خفيفة في عيذاب لأهل البجة .

نظام الجمارك

لا تمدنا المصادر التي كتبت عن مصر الفاطمية بالكثير عن نظام الجمارك وإدارتها الداخلية . ولكن يظهر أنه كانت هناك إدارة في الثغور تتولى مراقبة وصول وإبحار السفن وجباية الرسوم . فإذا ما وصلت السفينة رست في مكان معين إلى أن يصعد على ظهرها الموظفون المختصون الذين أطلق عليهم ابن جبير اسم الأمناء « لتقييد جميع ما جلب فيها من بضائع ثم يساق التجار بعد ذلك إلى مكان التفتيش » (٣) . و نعتقد أن الغرض من هذا ضبط البضائع الواردة ومقاومة أي محاولة للتهريب . وبعد هذا تنقل السلع إلى الفندق حيث يجرى بيعها أمام سمسرة معينين من قبل الحكومة وهناك موظفون للإشراف على كل شيء حتى يتيسر للحكومة الحصول على نصيبها . وكان من بين أعمال موظفي الجمر ك تحديد ما تريد الحكومة شراءه من حديد وخشب وقطران وغير ذلك للمتجر المقام في العاصمة . (٤)

Mas Latrie pp. 106 — 107

(١)

Ibid, p. 114.

(٢)

وجاء في قوانين الدواوين لابن مماتي بعد أن تكلم على ما يستأدى من أهل الروم « وكذلك ضرائب مستقرة وعوائد مستمرة وأوضاع وألوفسة وطرائق فيما بين المباشرين له . مروفة » ص ١٤٨ (مخطوط)

(٣) كتاب الرحلة ص ٣٩

(٤) ابن مماتي : قوانين الدواوين (الناشره الدكتور ع . سوربال) ص ٣٢٧

ويقول ليو الافريقي عن الاسكندرية في القرن السادس عشر إن الميناء باين أحدهما مرسى البرج حيث ترسو السفن الكبار محملة بالبضائع الثمينة والآخر يدعى مرسى السلسلة وترسو به السفن الآتية من شمالي إفريقيا (١). وفضن أن الباب الأول خاص بسفن المسيحيين والآخر لمراكب المسلمين ، ويرجع سبب ذلك إلى الاختلاف في قيمة الرسوم التي يدفعها التجار من الفريتمين وإذا صح التعليل الذي ذكرناه لهذه التفرقة فلا نرى مانعاً من وجود هذا النظام أيام الفاطميين .

وقد ذكر ابن ميسر أن مؤامرات الباطنية — وبخاصة بعد مقتل الأفضل — ألجأته إلى اتخاذ احتياطات كبيرة ومن ذلك أنه أقام موظفاً خاصاً في عسقلان وكلفه بالتدقيق في الواصلين من طوائف التجار والاطلاع على أحوالهم وما معهم من البضائع وأمره ألا يمكن أحداً من الجمالين بدخول البلاد المصرية إلا إذا كان معروفاً ولايسير قافلة إلا بعد أن يتقدمها كتاب منه إلى الديوان بعدة التجار وبأسماهم وأسماء غلمانهم والجمالين وأصناف البضائع فاذا وصلت القوافل إلى مدينة بلبس أوقمت وفقتت تفتيشاً دقيقاً وروجع ما معها على ما في الكتاب الواصل من عسقلان (٢). وبرغم أن السبب في إنشاء هذا النظام السديد سياسى يتصل بالخوف من وصول الارهابيين إلا أننا نعتقد أنه كان ذا أثر فعال من الناحية الاقتصادية إذ بواسطة هذا التدقيق صار في الامكان ضبط قيم البضاعة الواردة بالطريق البرى وجباية الرسوم الجمركية المقررة ومقاومة التهريب إذ يبدو أنه كان شائعاً في ذلك العصر .

المفتمات الخاصة بالتجار

لما كان من اللازم تهيئة السبل أمام التجار والأجانب منهم بصفة خاصة حتى يستطيعوا مزاولة أعمالهم دون عناء كبير وحتى يتيسر للحكومة أداء واجب الاشراف على الوجه الأكمل أقيمت مبان مختلفة تتشابه من حيث أغراضها وإن اختلفت أسماؤها. وقد أشرنا في كلامنا بصدد الامتيازات التي كانت تمنح للتجار الغربيين إلى النص بالسماح لهم بإقامة الفنادق . ويبدو أن عددها كان كبيراً في العصر الفاطمى وأنه كان

الكل جالية بالاسكندرية فندق على ماروى بنيامين اليهودى (١) . وكان الفندق عبارة عن بناء يقيم فيه التجار الغربيون ويحفظون فيه بضائعهم ويكون إما فى داخل المدينة أو فى خارجها (٢) . ويحتوي كذلك على كنيسة صغيرة يقيم فيها التجار شعائرهم الدينية وبه فرن يصنعون فيه الخبز وفق عاداتهم وحمام ومكان يصرح لهم فيه بشرب النبيذ . وكانوا فى العادة يختارون أحد أفراد الجالية للإشراف على حياة الفندق العامة ويطلق على هذا الشخص اسم الفندق (٣) ولعله فى هذه الحالة يمثلهم أمام السلطات ويجوز أن أحد ذوى الجاء والمزلة بينهم يقوم بإنشاء الفندق وفى هذه الحالة يكون أشبه برئيس لهم .

وقد حدثنا ابن حوقل (كتاب المسالك والممالك : ص ٨٩ و ٩٠ و ٩١) وغيره عن بلاد صغيرة فى داخل القطر بها فنادق ومن هذه البلاد محلة صرد والبجوم والسكريون . ولا بد أن التوسع التجارى الذى حدث فى العصر الفاطمى سببه زيادة فى عدد هذه الفنادق وهذا النوع الذى أشار إليه ابن حوقل إما أنه كان مخصصاً لتجار من الشرق خاصة وإمأنه أشبه بالمصانع التى امتازت بها كثير من مدن أوروبا فى العصور الوسطى . والسبب فى إنشائها أن التاجر بمد أن زاد رأس ماله وكثرت علاقاته مع داخلية البلاد أنشأ لنفسه مباني فى جهات مختلفة يشرف عليها موظفون تابعون له (٤) حتى تسهل عليه مواصلة الاتجار مع البلاد البعيدة عن مقر عمله . ونعتقد أن التعاليل الثانى أقرب إلى الحقيقة .

وكذلك أقام المصريون الوكالات « وهى فى معنى الفنادق وينزلها التجار من الشام » (٥) وقد أمر الوزير المأمون البطائحي عام ٥١٦ هـ ببناء وكالة بالقاهرة لمن يصل من العراق والشام من التجار (٦) .

(١) Beazley: Dawn of Modern Geography, vol. II, p. 263.

(٢) Mas Latrie: Documents, p. 89

(٣) Albert Kammérier: La Mer-Rouge, Tome I, p. 29,

(٤) Max Weber: General Economic History, p. 216.

(٥) المقرئى : الخطط ج ٢ ص ٩٤

(٦) ابن ميسر : أخبار مصر ص ٦٢

وبجانب هذه المنشآت كان لديهم أبنية أخرى أطلق عليها اسم القياسر . وقد وصف ابن جبير واحدة منها في الموصل فقال : « كأنها الحان العظيم تنغلق عليها أبواب حديد وتطيف بها دكاكين وبيوت بعضها على بعض » (١) . وأشار Gaudefroy—Demombynes في كتابه Institutions Musulmanes بالصحيفة ١٦٨ إلى أن هذه القياسر كانت مخازن للتجار الأجانب . وقد عرفت القيسارية (دائرة المعارف الاسلامية) بأنها « مجموعة من المباني العامة على هيئة رواق دير وبها حوانيت ومصانع ومخازن وأحياناً مساكن وبها كذلك أروقة بخلاف السوق إذ ليس به سوى رواق واحد . والكلمة مشتقة من لفظ يوناني معناه السوق الامبراطورى مما يدل بوضوح على أنها من إنشاء الدولة . أما في العصر الاسلامى فيبدو أنها كانت من إنشاء التجار والموظفين وأعضاء الأسرة الحاكمة » . وكان بمصر خلال العصر الفاطمى عدد من هذه القياسر كما نرى من عبارة يحيى بن سعيد فقد جاء في صورة مرسوم بتجديد عمارة دير القيصير «ورد الأوقاف والأمالك التي كانت محبسة عليه من ضياع... وقياسر» (٢) وهذا يثبت أنها لم تكن من إنشاء الحكومة وحدها ونعلم كذلك من أسماء القياسر التي أوردها المقرئى على أن الأمراء في عصر المماليك كانوا يتولون إنشاءها (٣) فهي نوع من استثمار المال والكسب . وكان في بعض القياسر مساجد لتجار المسلمين ويعلوها رباح ذات مساكن يقيم بها الصناع والتجار بأجر (٤) ومن هذه الاوصاف المختلفة نرى أن القياسر كانت تنشئ للتجار الأجانب على اختلافهم وإن كان التجار الأوربيون يفضلون فنادقهم بطبيعة الحال . وفي الوقت نفسه نجد هذه المباني ذات أقسام خاصة لمبيت التجار والصناع بصفة مؤقتة

(١) كتاب الرحلة (طبعة مصر) ص ٢١٤

(٢) التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق ص ٢٢٩

(٣) الخطط ج ٢ ص ٨٧ وما بعدها (الفصل الخاص بالقياسر)

(٤) شرحه ج ٢ ص ٨٧ و ٨٩

أو دأمة بل ولعله كان بها أما كن للصناع لمزاولة أعمالهم . وكانت العادة أحياناً أن يوقف أمثال هذه المنشآت على الأعمال الخيرية كما ترى من عبارة يحيى بن سعيد السالفة الذكر . وكانت القيسارية تعرف باسم منشئها أو باسم ما يباع فيها كقيسارية ببيرس وقيسارية العصفر وقيسارية العنبر (١) .

وأخيراً كانت هناك الحانات وقد حدثنا ناصر خسرو عن العدد الكبير منها في مدينة مصر حيث كان إيجار الواحد منها لا يقل عن اثني عشر ألف دينار في السنة (٢) ولكنهم كانوا يشيدون الحانات كذلك لأعمال الخير كإيواء أبناء السبيل والمسافرين كما تدل على ذلك عبارة المقرئى عن خان السبيل (٤) .

التسعير ومقاومة الاحتكار

من الأنظمة السائدة في العصور الوسطى بأوروبا وبلاد المسلمين ما اصطاح على تسميته بالسعر العادل « fatr-price » ولذا تدخلت الحكومات مراراً لتحديد أسعار ليس فيها غبن على التاجر أو إرهاب للمستهلك وقد حدثنا ناصر خسرو أن التجار في مصر يبيعون بأسعار محدودة (٥) ونرى لزماً علينا في هذه المناسبة أن نعرض لوجهة نظر رجال الشرع في هذا الموضوع . قال ابن تيمية في كتاب (الحسبة في الاسلام ص ٣٣) « وحاجة المسلمين إلى الطعام واللباس وغير ذلك من مصلحة عامة ليس الحق فيها لو احد بعينه فتقدير الثمن فيها بشمن المثل على من وجب عليه البيع أولى من تقديره لتكميل الحرية .. وهنا عموم الناس عليهم شراء الطعام والثياب لأنفسهم فلو مكن من يحتاج إلى ساعة أن لا يبيع إلا بما شاء لكان ضرر الناس أعظم » . ويظهر أن بعض الفقهاء يعارض في هذا التدخل إلا إذا كانت هناك ضرورة لذلك ولهذا قال أصحاب أبي حنيفة « لا ينبغي للسلطان أن يسعر على

(١) المقرئى : الخطط ج ٢ ص ٨٧ و ٨٩ ؛ أوقف الحاكم بأمر الله قيسارية الصوف

على الجامع الأزهر (المقرئى : الخطط ج ٢ ص ٢٧٤)

(٢) لا يفوتنا أن ننوه هنا بهذه المبالغة الشديدة التي لا يستسيغها العقل عن مبان في العصور الوسطى لأن ما نجده من المحال التجارية اليوم مؤجراً بنحو ٦٠٠٠ جنيه في السنة يكاد يعد على الأصابع في قاهرة القرن العشرين

(٣) المقرئى : الخطط ج ٢ ص ٩٣

Sefer Nemeh, p. 153.

(٤)

الناس إلا إذا تعلق به ضرر العامة» (١) . ولكن يبدو أن الأغلبية لانعراض في التسعير بل لعلها تؤيده لما له من نفع للناس . ولهذا كانت الحكومة الفاطمية تتدخل في الأسواق وتحدد الأسعار . ولم يقف الأمر عند ذلك بل كانت تتدخل بصورة فعالة لمحاربة الاختران بقصد الاحتكار والتحكم في الأسعار كما فعل الحاكم بأمر الله حين اشتكى له الناس من اختفاء الغلال وارتفاع ثمنها وما كانوا يلقون من عنت في الحصول عليها فهدد تجار الغلال بأشد العقوبات إذا لم يخرجوا ما لديهم من هذه المادة ، وإن شدة الحاكم التي عرف بها وعدم تردده في تنفيذ ما وعد به حملت التجار على إخراج ما في مخازنهم (٢) .

والرأي العام عند الفقهاء المسلمين يرى ضرورة التدخل الحكومي لمنع هذا العمل وفي هذا يقول ابن تيمية: « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يحتكر إلا خاطيء . رواه مسلم . فإن المحتكر هو الذي يعمد إلى شراء ما يحتاج إليه الناس من الطعام فيحبسه عنهم ويريد إغلاءه عليهم وهو ظالم للخلق المشتريين ولهذا كان لولى الأمر أن يكره الناس على بيع ما عندهم بقيمة المثل عند ضرورة الناس إليه مثل من عنده طعام لا يحتاج إليه والناس في محضه فانه يجبر على بيعه للناس بقيمة المثل » (٣) وله اتخاذ كافة الوسائل لحماية الجمهور « اذ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يتم الا بالعقوبات الشرعية فان الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن . واقامة الحدود واجبة على ولاة الأمور وذلك يحصل بالعقوبة » (٤) وايس في هذا العمل حد من حرية التجارة اذ أنه من قبيل دفع الضرر العام بالضرر الخاص .

ومن الوسائل التي حرصت عليها حكومة الفاطميين للتيسير على الناس انشاء مادي بالمتجر والاهراء . وكان المتجر في الأصل لحزن الغلال (٥) فاذا ماشحت الأقوات

(١) ابن تيمية : الحسبة في الاسلام ص ٣٤

(٢) ابن اياس : بدائع الزهور ج ١ ص ٥٥

(٣) الحسبة في الاسلام ص ١٤

(٤) شرحه ص ٣٨

(٥) القرينى : الخطط ج ١ ص ١٠٩

من الأسواق سواء بسبب جشع التجار أو لنقص المحصول نتيجة لعوامل طبيعية لاسلطان للناس عليها أخرجت الحكومة مافي مخازنها وباعته للناس بأسعار معقولة . بل إن مجرد وجود آلاف الأرباب من القمح في شون الحكومة على استعداد لانزاله في السوق يكفل الى حد كبير عدم ارتفاع الأسعار بلا مبرر ويحول دون أى محاولة من جانب تجار الغلال للتحكم في أسعار سلعة لاغنى للناس عنها في معاشهم .

الاشراف على التجارة

كانت حكومة الفاطميين تفرض رقابة على أنواع العمليات التجارية واتخذت لذلك الكثير من الوسائل ومن ذلك نظام الحسبة وقد قال عنها ابن الطوير « وأما الحسبة فان من تسند اليه لا يكون الا من وجوه المسلمين وأعيان المعدلين لأنها خدمة دينية وله استخدام النواب عنه بالقاهرة ومصر وجميع أعمال الدولة » (١) وقد كانت أعمال المحتسب متشعبة وله « أن يجعل لكل صنعة عريفا من صالح أهلها خيرا بيضاءتهم بصيرا بغشوشهم وتدليساتهم مشهورا بالثقة والأمانة ويكون مشرفا على أحوالهم ويظالعه بأخبارهم وما يجلب الى سوقهم من السلع وما يستقر عليه من الاسعار وغير ذلك من الأسباب التي تلزم المحتسب معرفتها » (٢) وله أن يأمر أصحاب الموازين بمسحها وتنظيفها من الأدهان والأوساخ (٣) وللعريف أن يحضر عمليات الصناعة ويراقبها ويختتم عليها (٤) ، أى أنه يتدخل حتى في التفاصيل فينبغى له مثلا أن يتفقد بائع السمك ومقالاته كل ساعة عند غيبة المحتسب لئلا يقلبه بالشحم المستخرج من بطون السمك (٥) . ولا شك أن الغرض من هذه الأعمال كلها حماية الطبقات الفقيرة من استغلال الباعة والصناع كما كان القصد منها كذلك المحافظة على الصحة العامة كما يتضح لنا من قول النبراوى « ويؤمر الطباخون بتغطية أوانيهم وحفظها من النباب

(١) المقرئى : الخطط ج ١ ص ٤٦٣ — ٤٦٤

(٢) النبراوى : نهاية الرتبة في طلب الحسبة (مخطوط) ص ٥

(٣) شرحه ص ٨

(٤) شرحه ص ١٨

(٥) شرحه ص ١٤

وهوام الأرض بعد غسلها بالماء الحار» (١) بل إن حماية أرواح الناس وصحتهم من واجبات المحتسب فعليه امتحان أرباب المهن كالأطباء والكحاليين ومراقبة آلاتهم (٢). وقد يقال إن هذه الوظائف وغيرها مما سطره الفقهاء وقد يختلف هذا عن الحياة العملية ولكننا نعتقد أن الفاطميين بصفة خاصة كانوا يعنون بهذه المسائل عناية كبرى فهم الذين جعلوا التسعير سياسة مقررة وكان الفقهاء السنيون أو على الأقل الكثير منهم على خلاف هذا الرأي. وكان الخلفاء بأنفسهم يتدخلون في شئون الأسواق بل إن الحاكم بأمر الله كان يتجول فيها إذ رأى أو اعتقد أن من واجبه أن يلم بكل ما بهم رعاياه (٣). وبلغ من اهتمامهم بوظيفة الحسبة أن يسندوها إلى الوزير أحياناً (٤). ويحدثنا Mann بالرجوع إلى وثائق ذلك العصر العبرية أن هذا الاشراف على الأسواق كان قائماً وفي خطاب صادر من سليمان بن يهودا إلى أفراهام بن شماريا نجد ذكراً لبعض مشهورى الطائفة الاسرائيلية في القسطنطينية أمثال ضدفة بن عزرة وحلفون بن حليفى وكان الأخير يشغل منصب «الموظف المشرف على التجار» (٥). ولم يوضح لنا (مان) نوع عمل هذا الموظف فهل هو أحد العرفاء ممن يستعين بهم المحتسب أم هو موظف يختص بشئون الاسرائيليين

(١) الزبراوى ٦، صدر سابق ص ١٤

(٢) شرحه ص ٣٩ — ٤٠

(٣) Documents sur l'Histoire des Ismailiens ou Batinies de la Perse, par M.C. Defrémery (Trad. du texte du Vizir Ala — Eddin Djouneiny, Jour Asiat., 5è sér., No 58, Fevrier-Mars, 1860, p. 142.)

ويذكر المقرئى أن الخليفة العزيز أمر في سنة ٣٨٢ هـ بنصب الأزيار مملوءة بالماء على أبواب الحوانيت وابقاء المصابيح على الدور وفي الأسواق وكذلك فعل الحاكم بأمر الله سنة ٤١٥ هـ (الخطط ج ٢ ص ١٠٨)

(٤) المقرئى: الخطط ج ٢ ص ٥. وهذا يتعلق بيمقوب بن كلس إذ تقلد في

الحرم من سنة ٣٥٢ هـ الخراج وجميع وجوه الأعمال والحسبة والسواحل الخ.

(٥) The Jews in Egypt and Palestine under the Fatimid Caliphs, p. 81.

وقد ترجم المؤلف النص العبرى بما يأتى : —

« The official over the merchants. »

وحدثهم، ونرجح أنه شخص كان مكلفا بالاشراف على محال الجزارة اليهودية والتفتيش عليها اذ ربما كان المسلمون لا يميلون الى تولى هذا العمل .

وكانت للفاطميين وسائل متنوعة لمحاربة الغش فالى جانب العقوبات المعروفة لجأوا إلى التشهير أحيانا وهو سلاح معنوى له أثر فعال فى بعض النفوس ولهذا كان التاجر اذا غش أركبوه جملا وطاقوا به فى الظروف وهو يصيح : لقد غششت فعوقبت (١) .

ومن وسائلهم أيضا فى مراقبة التجارة انشاء دار العيار يحتاط فيها للرعية وينفق عليها من الديوان فيما تحتاج اليه من الأصناف كالحديد والنحاس والخشب وغير ذلك من الآلات وأجر الصناع والمشارفين ولا تباع الصنوج والموازين والأكيال إلا بهذه الدار . وكانوا يكفون جميع التجار بالتوجه الى الدار ومعهم آلاتهم للكشف عليها فان وجد بها عيب أو نقص أتلف وكلف شراء غيرها (٢) ثم تطور الأمر فأذن لهم اصلاح ما فيها من عيب. ويرى Casanova فى هذا العمل الأخير اجراء ماليا صرفا القصد منه زيادة موارد بيت المال (٣) .

وفضلا عن هذا كله كانت هناك حاميات فى المراكز الهامة وعلى الطرق الرئيسية بقصد حماية المتاجر من اعتداء الأشرار وقطاع الطرق كما يستدل من عبارة ذكرها (مان) (٤) .

Stanley Lane—Poole: The Story of Cairo, p. 109. (١)

(وهو فى هذا يعتمد على مارواه ناصر خسرو)

(٢) اقلريزى : الخطط ج ١ ص ٤٦٤

Etude sur les Inscriptions Arabes des poids et mesures en verre, p. 7. (٣)

The Jews in Egypt and Palestine under the Fatimid Caliphs, p. 32. (٤)

وفىما يلى ترجمة النص الذى ذكره المؤلف (ولما سرت التهم الموجهة الى اليهود فى الأماكن الصغيرة والقرى المحيطة بالنسطاط وبين حاميات الطرق التجارية Garrisons of the Commerce-routes وكذلك فى الاسكندرية أصبح اليهود فى خطر من أن يتعرضوا الى مذبحه تقضى عليهم) وهذا الحادث يرجع الى السنوات الأولى من خلافة الحاكم بأمر الله قبل أن يبدأ الاضطهاد الكبير الذى تعرض له أهل الذمة

ومن أساليب رقابة الحكومة في العصر الفاطمي نظام السمسة كما تدل على ذلك عبارة المقدسي « وأما النياب الشطوية فلا يمكن القبض أن يسج شيئاً منها إلا بعد أن يختم عليها السلطان ولا تباع إلا على أيدي ممسرة عقدت عليهم وصاحب السلطان يثبت ذلك في جريدته (١). وقد ذكر لنا النبراوي أسماء الدالين والمنادين وهم يتسلمون بضائع الناس ويقلدونهم الامانة في بيعها ولا ينبغي لأحد منهم أن يزيد في السلعة من نفسه ولا يكون شريكاً للبراز ولا يقبض ثمن ساعة من غير أن يوكله صاحبها في القبض (٢). وكان هؤلاء الناس موضع رقابة المحتسب أو نوابه، بل ترجح أنه كان يتدخل في تعيينهم. ومما يدل على انتشار نظام السمسة أننا نجد ذكر الرسومها مما ألفاه صلاح الدين الأيوبي في سنة ٥٦٩ هـ (٣)

الاحتكار

وقد احتكرت الحكومة الفاطمية بعض منتجات الزراعة والمناجم وذلك لأغراض مختلفة، فاحتفظت لنفسها بالأخشاب في مناطق الغابات في الوجه القبلي ما عدا الاطراف وما يتساقط من الاشجار وما ينتفع به في الوقود ويسمى حطب النار، ويبيع الديوان التجار عليه بسعر الحزمة الواحدة أربعة دنانير. ولم تجر عاداتهم ببيع شيء من احراج البهاسا الا ما فضل عن حاجة المطابخ بالقصور وفي هذه الحالة تباع كل مائة حزمة بثمانية دنانير. وليس لأحد كذلك التصرف في القرط وهو ثمرة السنط ويبيع الديوان الناس عليه بسعر يتراوح بين سبعين وثلاثمائة دينار لكل مائة أردب مطحون. أما الشب والنظرون فيؤتى بهما من مواطن الانتاج وبسلمان الى الديوان الذي يبيعه لتجار الروم الواردين على نهر الاسكندرية. وكان محصول الشب في السنة اثني عشر ألف قنطار يباع القنطار منه بسعر يتراوح بين أربعة

(١) أحسن التقاسيم ص ٢١٣

(٢) نهاية الرتبة في طلب الحسبة « مخطوط » ص ٢٦

(٣) المقرئزي : ج ١ ص ١٠٤

وسنة دنانير ويحتفظ بجزء للمستهلكين بسعر ٧ دينار للقنطار، وكانوا يستخرجون من النظرون عشرة آلاف قنطار (١).

ويرجع هذا الاحتكار لبعض المواد الى أن الحشْب مءلا كان ضروريا لبناء المراكب التابعة للديوان ولحاجة القصور الفاطمية.

وكانت الحكومة تستولى على محصول النظرون والحشْب لاحتياج تجار الروم اليهما وتبيعهما بأسعار مقابل الحصول على بعض المواد الضرورية من الخارج. وأخيرا يجب ألا ننسى الاعتبارات المالية بقصد زيادة إيرادات بيت المال (٢) وهذه تفسر لنا كثيرا من تصرفات الحكومة في العصر الفاطمي. وكانت هذه السلع المحتكرة تقيد لحساب المتجر الذي يتولى التصرف فيها ويبتاع له أيضا من البضائع التي يأتي بها تجار الروم من الحشْب والحديد والقنطران وحجارة الطواحين والبياض (٣). وقد كتب ابن خلدون فصلا عن اشتغال الحكومة بالاعمال التجارية واحتكار بعض السلع فقال « ان الدولة اذا ضاقت جبايتها لجأت الى استزادتها بوسائل متنوعة منها » استحداث التجارة والفلاحة للسلطان وهو غلط عظيم وادخال الضرر على الرعايا من وجوه متعددة فأولا مضايقة الفلاحين والتجار في شراء الحيوان والمصانع وتيسير أسباب ذلك فان الرعايا متكافئون في اليسار متقاربون ومزاحمة بعضهم بعضا تنتهي الى غاية موجودهم أو تقرب وإذا رافقهم السلطان في ذلك وما له اعظم كثيرا منهم فلا يكاد أحد منهم يحصل على غرضه في شيء من حاجاته ويدخل على النفوس من ذلك غم ونكد ثم إن السلطان قد ينتزع الكثير من ذلك إذا تعرض له غشا أو بأيسر ثمن أولا يجد من يناقشه في شرائه فيبخس ثمنه على بائعه ثم إذا حصل فوائد الفلاحة وفعالها كله من زرع أو حرير أو عمل أو سكر أو غير ذلك من أنواع الغلات وحصلت بضائع التجارة من سائر الأنواع فلا ينتظرون به

(١) ابن مباتي : قوانين الدواوين « مخطوط » ص ١٤٩ و ١٥٤ وانظر المقرئى :

الخطط ج ١ ص ١٥٩

(٢) جاء في المصدر السابق ص ١٥٤ عن النظرون « والنفقة على كل قنطار منه

درهمان و يبلغ ثمن القنطار لضيق الحاجة إليه بمصر والاسكندرية سبعمائة درهم »

(٣) ابن مباتي : قوانين الدواوين . مخطوط . ص ١٤٨

حوالة الأسواق ولا نفقات البياعات لما يدعوهم إليه تكاليف الدولة فيكلفون أهل
الأنصاف من تاجر أو فلاح بشراء تلك البضائع ولا يرضون في أطماعها إلا القيم
وازيد فيستوعبون في ذلك تأخر أموالهم وتبقى تلك البضائع بأيديهم عروضا جامدة
ويمكنون عطلا عن الإدارة التي فيها كسبهم ومعاشهم وربما تدعوهم الضرورة إلى شيء
من المال فيبيعون تلك السلع على كساد من الأسواق بأبخس ثمن (١)
وكان الديوان يبتاع من هذه البضائع من تجارة الروم الواردين مما تدعو إليه الحاجة
فان زاد ثمن المبتاع من التاجر شئنا عما يجب عليه من الخمس أعطى به شيئا بحق
الثنين وذهبا بحق الثلث (٢).

(١) ابن خلدون : المقدمة ص ١٥٣ — ١٥٤
(٢) ابن مباتي : قوانين الدواوين « مخطوط » ص ١٤٨ . لناشره الدكتور
ع . سوريال ص ٣٢٧ .